[illegible]

ما شاء الله لا قوة إلا بالله

نحمد الله ذا الآلاء الكافية والنعماء الشافية على استتباب طبع هذه النسخة المتداولة بايدي الانام

وقد حصل بها الاعتناء التام بعد ما قوبلت

بالنسخ الصحيحة القلمية القديمة العديدة وزيدت عليها الحواشي المفيدة

والعوائد الجديدة المسماة بالفوائد الضيائية التي تشتهر بين ذوي المقام السامي

شرح ملا جامي

للامام النحوي والهمام اللغوي ناصب اعلام لسان العرب رافع الوية بيان الادب

نور الدين عبد الرحمن بن احمد الجامي المتوفى سنة ٨٩٨

ثمان وتسعين وثمان مائة رحمه الله تعالى

بحسب ايماء مخدومنا المولوي محمد خادم حسين رقاه الله الى مدارج النشاتين باهتمام الراجي الى الغفران محمد عبد الرحمن

في المطبع النظامي الواقع في كانفور سنة ١٢٩٣ ثلاث وتسعين بعد الالف ومأتين

فہرس ابحاث شرح ملا جامی

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن هو اول قديم بلا ابتداء وآخر كريم بلا انتهاء والصلوة على من هو محصول خلق المخلوقات وحاصل الرسل والانبياء وعلى آله وصحابه الذين اجروا احكام الدين بلا التواء اما بعد فيقول المعتصم بحبل الله الواحد الاحد العبد المدعو بخادم احمد غفر له الله الصمد لما التمس منى خلص الاحباب وعمدة الاصحاب لا سيما عزيزى واخى الارشد المولوى على محمد سلمه الله الابدى الابد ان افصل اجمال الحاصل والمحصول الواقع فى الفوائد الضيائية فشرعت فى شرحه مستعينا بالله سبحانه لكنى لقصور باعى فى صناعة التصنيف وعجز فكرى عن اتيان ما يقتضيه التاليف لا آمن الزلات فى هذه الوريقات فارجو من الناظرين ان يجروا قلم الاصلاح على خطيئاتى ويسدلوا ستر العفو على زلاتى وسميته بالتقرير المعقول فى بيان الحاصل والمحصول اللهم اجعله مقبولا للخواص والعوام ومتداولا بين ايادى العلماء الكرام بحرمة النبى عليه وعلى آله واصحابه الصلوة والسلام فها انا اشرع فى المقصود قال الشارح رحمه الله ومحصوله لما كان كلام المص اى الشيخ ابن الحاجب فى الايضاح مجملا فصله بقوله ومحصوله اى محصول قول المصنف فى الايضاح والمحصول مصدر من حصل بمعنى الحاصل فى القاموس الحاصل من كل شئ ما بقى وثبت وذهب ما سواه حصل حصولا ومحصولا والتحصيل تميز ما يحصل والاسم الحصيلة وتحصل تجمع وثبت والمحصول الحاصل انتهى وفى الصحاح حاصل الشئ ومحصوله بقيته وفى الصراح حاصل الشئ ومحصوله اى بقيته ونقده ما ذكره الضمير يرجع الى الموصول فذكر ما ضمير معلوم من الذكر فى القاموس الذكر بالكسر الحفظ للشئ كالتذكار وفى الصراح ذكر ذكرى فى كرة ياد كردن من نصر ينصر بعض المحققين اى السيد السند فى حاشية الرضى قيل كانه اراد الشارح التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من السيد قدس سره كما هو المشهور بل اخذه من كلام المص وليس كما ظنه لان الناظر فى كلام الايضاح يعرف ان المص بعيد عن هذا التحقيق وان كان عبارته الجملة المنقولة وقعت اتفاقا بحيث يحتمل التفسير بهذا التحقيق كيف وقد ذكر ان الفرق بين الاسماء اللازمة للاضافة والحروف ان الواضع شرط فى دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك فى الاسماء اللازمة للاضافة وانما التزم

[illegible] اعتراض آخر غير كون ما لا لفظيا مشروطة بذكر المضاف اليه ولا خفاء في انه بعد الوضع لا دخل للواضع في الدلالة حتى تكون الدلالة
بشرطه فتأمل على [illegible] فلو كان صاحب هذا التحقيق لم يصدر منه مثل هذا الكلام بل لعله ايضا يستحق ان يقال في حقه ما قال السيد
في حق [illegible] الامة حيث قال في حواشي شرحه على الكافية في هذا المقام يقرب من تحقيق معنى الحرف تارة ويبعد عنه بمراحل تارة
اخرى انتهى ورد بانه قال السيد السند قدس سره بعد ذكر التحقيق الذي ذكره الشارح قدس سره وهذا ايضا محصول ما ذكره الشيخ ابن الحاجب
في ايضاح المفصل حيث قال الضمير فيما دل على معنى الى آخر ما ذكره الشارح قدس سره يعني عبارته على وجه يستفاد عنه هذا التحقيق سواء قصده او لا
وقيل في بعض الحواشي ظاهر كلام الشارح ونصه ان حاصل ما نقله من الايضاح موافق لهذا التحقيق ومتحد معه الا ان السيد اخذه من كلام المصنف فافهم
نعم في قوله ذكره دون حققه ايماء الى ان ذلك ليس من تحقيقاته بل اخذه من الغير انتهى اقول وبالله التوفيق ان عبارة السيد السند في
حاشية الرضي اي من انه ليس المحصول منه بل اخذه من غيره واورده على سبيل النقل لانه قال فيها قد طول في تحقيق معنى الحرف بلا طائل
اذ يقرب من المقصود تارة ويبعد عنه مرة اخرى بمراحل ونحن نشير اليه اشارة خفية لتكون على بصيرة فنقول كما ان في الخارج الى آخر ما
ذكره الشارح رح على ان لفظ ذكره لا يستلزم الذكر على سبيل النقل بل اعم منه ومن الذكر على سبيل التحقيق كما يشهد عليه اللغة نعم قوله وهو محصول
يدل على ان هذا تفصيل الاجمال الذي كان في الايضاح لانه قد علمت من كلام المص فيه وجود معنى مستقل ووجود معنى غير مستقل فافهم
ولا تكن من الغافلين حيث قال اي السيد السند في حاشية الرضي شرح الكافية كما ان في الخارج هذا من قبيل تشبيه المعقول بالمحسوس
لان الموجودات الخارجية محسوسة بخلاف المعقول في الذهن يعني ان الموجود الخارجي قد يكون وصفا لامر تابعا له وقد لا يكون
كذلك الموجود الذهني قد يكون تابعا لامر في الملاحظة وقد لا يكون موجودا قائما بذاته كالاجسام ومعنى القيام بالذات هو عدم كون
القيام بالغير والتبعية فلا تغاير بين الشيء وذاته حتى يتصور قيامه به قدمه في الذكر لشرافته واصالته في الوجود وموجودا قائما بغيره
كالالوان ومعنى القيام بالغير هو كونه وصفا لامر تابعا له في التحقق فالمشبه به شيآن كالمشبه على ترتيب اللف والنشر قيل انه لو قال
كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته هو موجود في ذاته وموجودا قائما بغيره هو موجود في غيره لكان غاية في ايضاح معنى الحرف بما
يقابله وتنويرا تاما الاستعمال في في الحدود المثلثة ورد بانه لو كان المتعارف في الموجود بذاته ان يقال هو موجود في ذاته لكان
فيه في التنوير لكنه غير ظاهر ايضا كون الموجود القائم بغيره قائما في غيره بمعنى الظرفية المتحققة بين الحال والمحل صحيح فالمنورية ليست
فيه مقصودة اصلا كما عرفت فكونه منورا لا يخلو عن شيء وقيل في بعض الحواشي والظاهر منه وجه آخر لاستعمال لفظة في وهو انه
لما شابه المعنى الحرفي التابع لامر بالعرض القائم بالجوهر التابع له صح ان ينسب اليه ذلك الامر بلفظة في كما ينسب العرض الى محله بلفظة في
والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم لغيره
حتى اعترض [illegible] في قولهم السواد في زيد ليس كما في قولهم الماء في الكوز بل بمعنى الاعتبار وللدلالة على ان وجود السواد ليس الا

له اي المراد مولانا جمال الدين عليه الرحمة ١٢
٢ه اي الفاضل مولانا نور الحق دهلوي عليه الرحمة ١٢
٣ه اي الفاضل مولانا عصام الدين
٤ه عبد الرحمن ١٢
٥ه اي المراد مولانا عصمة الله عليه الرحمة ١٢
٦ه اي الفاضل مولانا عبد الغفور عليه الرحمة ١٢
٧ه المعترض مولانا عصام الدين عليه الرحمة ١٢

باعتبار المحل كما ان معنى الموجود فى نفسه انه موجود من غير اعتبار غيره وبما ذكرنا اتضح ان قولنا السواد فى زيد وقولنا الدار فى نفسها من واحد واجيب عنه بان المراد بوجه آخر سوى ما اشار اليه الشارح بقوله وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم معنى آه لا ما توهم بعض الناظرين ان مراده بوجه آخر سوى ما مر فى قوله الدار فى نفسها والعجب ان ما مر بيان وجه استعمال كلمة فى على ان قولنا السواد فى زيد انه حاصل فى زيد كما ان الماء حاصل فى الكوز الا ان الاول بطريق الوصفية والثانى بطريق الظرفية كما فى الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا فى ذاته توضيحه ان الموجود على نوعين خارجى وذهنى والموجود الخارجى قد لا يحتاج فى وجوده الى محل يقومه وقد يحتاج فالاول هو الجوهر والثانى هو العرض والموجود الذهنى ايضا قد يكون بحيث لا يحتاج فى ذلك الوجود الى تعقل امر آخر كمفهوم الذوات المستقلة وقد يحتاج كمفهوم النسب والاسماء تدل على الصور الذهنية الموصوفة بالوصف الاول والحروف تدل على الصور الذهنية الموصوفة بالوصف الثانى والمعقول الاول شبيه بالموجود الاول اى الجوهر والمعقول الثانى شبيه بالموجود الثانى اى العرض ووجه الشبه ظاهر ولا يذهب عليك ان التفاوت بين المشبه والمشبه به بان القائم بذاته لا يصير قائما بغيره والقائم بغيره لا يصير قائما بذاته بخلاف المدرك قصدا والمدرك تبعا فربما يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا وبالعكس كذا فى بعض الحواشى ثم ان الامر الموجود فى الذهن قد يطابقه امر فى الخارج بان يكون تلك الماهية التى اتصفت بالوجود الذهنى متصفة بالوجود الخارجى ايضا وقد لا يطابقه بان لا يكون تلك الماهية موجودة فى الخارج وبهذا الاعتبار اى اعتبار المطابقة يلحقه اى ذلك الموجود الذهنى الاحكام الخارجية من السواد والبياض والحركة والسكون ونظائرها فان الماهية اذا وجدت فى الخارج لم يخل من امور تعرض لها بحسب الوجود وتختص به فلا يكون عارضة لها حال كونها موجودة فى الذهن ويحتمل ان يراد وبهذا الاعتبار اعتبار المطابقة واللامطابقة على معنى ان الموجود الذهنى بمجرد حصوله فيه ملحوظة من حيث هو هو ومن هذه الحيثية يجوز ان يكون له امر مطابق فى الخارج وان لا يكون ويمكن ان تجرى عليه احكام خارجية صادقة او كاذبة وهذا الاحتمال انسب بقولهم واما من حيث هو موجود فى الذهن فاما حكم الاذلا يمكن للعقل ان يحكم عليه من هذه الحيثية الا بان يتصوره مرة ثانية من حيث انه فى الذهن فيحكم عليه باحكام اخرى مخالفة للاحكام الخارجية كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية والجنسية والفصلية الى غير ذلك من اشباهها ويسمى مثل ذلك معقولات ثانية ومحصل الكلام ان الماهية اذا وجدت فى الذهن كانت ملحوظة فى نفسها وصالحة لان يحكم عليها بامور لا يعرض لها فى الخارج وهى المسماة بالعوارض الخارجية وغير صالحة لان يحكم عليها بامور لا يعرض لها الا فى الذهن بل لا بد لهذا الحكم من تصورها مرة ثانية ليلاحظ عروض تلك العوارض لها فيحكم بها عليها واما لوازم الماهية من حيث هى فهى عارضة لها فى الوجودين فصح ان يحكم بها عليها فى كل واحد من الملاحظتين وانما سميت العوارض الذهنية معقولات ثانية لانها فى الدرجة الثانية من التعقل ثم اعلم ان الماهية الموجودة فى

له الفاضل مولانا عصام الدين عليه الرحمة ١٢

له الحبيب مولانا عبد الحكيم عليه الرحمة ١٢

الذهن [illegible] من حيث انها ذهنية كانت ممتنعة الحصول في الخارج سواء كانت تلك الصورة الذهنية ماخوذة من الممتنع او الممكن واما اذا [illegible] النظر اليهما من حيث هي مع قطع النظر عن اعتبار كونهما ذهنيتين فقد يكون ممتنعة وقد لا يكون لا ان الحكم بامتناعهما وامكانهما لا يمكن الا حال [illegible] ان يصلح ان يحكم بصيغة المجهول عليه اي على المفعول به اي بالمفعول كما اذا تعقلنا القائم فانه يصلح ان يحكم عليه [illegible] الى القائم فيه ويصلح ان يحكم به بان يقول زيد القائم قيل والاولى ان يقول يصلح لان يكون مسندا اليه ومسندا ليكون وجها لتخصيص الاسناد بالاسم الفعل ولا يخفى انه كما لا يصلح الملحوظ تبعا لان يكون طرفا للحكم لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة التامة بل لا يصلح ان يكون طرفا النسبة اضافية كانت او تعليقية فالاولى ان يوسع الدائرة بحيث يستفاد منها اختصاص الموصوفية وكون الشيء صفة وكون الشيء مضافا او مضافا اليه وكون الشيء مفعولا او مشابها به ما سوى الحرف واجيب بان المراد من المحكوم عليه وبه هو المسند اليه والمسند به من قبيل ذكر الخاص وارادة العام فان اطلاق المحكوم عليه وبه على المسند اليه وبه بالعكس شائع فيما بينهم ثم المفهوم من هذا الكلام ان كل ما هو مدرك قصدا وملحوظ في ذاته يصلح ان يكون محكوما عليه وبه هذا باطل لان معنى الفعل معنى مدرك قصدا وملحوظ في ذاته مع انه لا يصلح ان يكون محكوما عليه واجيب عنه بوجوه احدها ان الواو هنا بمعنى او يعني المعنى المدرك قصدا يصلح لان يحكم عليه او به وثانيها ان المراد انه يصلح ان يحكم عليه وبه باعتبار ذاته ومعنى الفعل باعتبار ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه لكن الواضع لما اعتبر ان يكون مسندا الى شيء ابدا لم يقع محكوما عليه لذلك الاعتبار فلا يلزم خلاف وضعه وثالثها ان المعنى المستقل في الفعل هو الحدث ولا شك ان الحدث باعتبار كونه مدلولا من المصدر يصلح لان يحكم عليه وبه وان لم يصلح لان يحكم عليه وبه باعتبار كونه مدلولا تضمنيا في ضمن الفعل ورابعها انه باعتبار لفظ الابتداء فقط يصلح ان يحكم عليه وبه فافهم ومعقول هو مدرك تبعا يعني كما ان في الخارج موجودين احدهما مستقل قائم بذاته كالجواهر وثانيهما موجود غير مستقل وغير قائم بذاته كالاعراض كذلك في الذهن مدركان احدهما مستقل لا يكون ادراكه في تبع ادراك آخر والآخر مدرك يكون ادراكه في تبع ادراك آخر بان يكون آلة لملاحظة غيره كما اذا تعقلنا البصرة والكوفة في قولنا سرت من البصرة الى الكوفة فح يتعقل معنى من بتبعيتهما لا بذاته وآلة لملاحظة غيره بالمعنى الذي ذكر سابقا وهو ان يكون تابعا لامر آخر في الملاحظة والتفات النفس اليه كالعرض التابع للجوهر في الحصول فيكون كل منهما ملحوظا الا ان احدهما بالذات والآخر بالتبع لا بمعنى ان يكون مرآة لمشاهدة غيره كالصورة العقلية لمعلومها اذ المعاني الحرفية ليست صور المتعلقاتها وبهذا ظهر ان ما قيل ان مفهوم كل رجل ملحوظ ابدا تبعا لملاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذي هو آلة لملاحظتها لفهم معناه فما قالوا ان المعقول تبعا لا يصلح لكونه محكوما عليه وبه لانه لا بد من ذكر الغير لاجل فهم معناه وكلا الامرين باطلان منشؤه عدم الفرق بين كون المعنى الحرفي آلة لملاحظة غيره وبين كون الوصف العنواني آلة لملاحظة افراده على انا لا نسلم ان مفهوم كل رجل محكوم عليه بل الحكم على الافراد والوصف العنواني مرآة للملاحظة فعند من يقول العالم [illegible] للعلم من في ذلك الوجه لا نم

ان مفهوم كل رجل ملحوظ تبعا لملاحظة افراده على الملحوظ بالذات هو مفهوم الا ان الحكم عليها بحسب اعتبار صدقه عند من يقول
باتحادهما كذا قيل في بعض الحواشي ثم اعلم ان المراد بالغير هو المتعلق اي ليس الملحوظ به الغير ما يغايره مطلقا بل ما يكون له تعلق به يكون حالا
من احواله فظاهر ان المعنى يكون آلة لملاحظة امر يغايره فلا يصلح لشيء منهما اي المحكوم عليه وبه اذ الصالح لهما لا يكون الا ما [illegible]
بالذات بداهة فان النفس مجبولة على انها ما لم تلتفت الى شيء قصدا لا تتمكن من الحكم الا ترى انه حين رؤية الوجه في المرآة تتمكن من
الحكم على الوجه لكونه مرئيا قصدا ولا تتمكن من الحكم على المرآة لكونها مرئية تبعا فان قيل يتجه عليه انك قد حكمت على المعاني الحرفية بعدم صلاحيتها
لها فيصلح ان يحكم عليه فجوابه انه في هذا الحكم ملحوظة في ذاتها واما ثبوت عدم الصلاحية لها فباعتبار ملاحظة اخرى فان قيل فهي في
حد ذاتها صالحة للحكم عليها ولولا ذلك كيف يصدر هذا الحكم قلنا الحكم عليها بانها اذا كانت ملحوظة تبعا لا يصلح ان يحكم عليها يعني
انها ما دام متصفة بكونها معاني حرفية لا يصلح له وهذا لا ينافي الحكم عليها فتامل فان الحق ان ذات معنى الحرف يمكن ان يتعقل قصدا
فيصلح ان يكون محكوما عليه لكن بهذا الاعتبار لا يكون معنى حرفيا الا ترى ان قولنا نسبة القيام الى زيد واقعة صحيح وتعقل النسبة
المخصوصة بين زيد وقائم في قولنا زيد قائم قصدا وحكم عليها بالوقوع فهذه النسبة امر واحد قد يتعقل ويعبر بالنسبة المذكورة وقد يتعقل
ويعبر بالرابطة في قولنا زيد هو قائم فهو معنى حرفي بالاعتبار الثاني لا بالاعتبار الاول ثم كان مفهوم الابتداء كما بينه ثم الاقرب
الى فهم المبتدي ما ذكره قدس سره في حواشي شرح التلخيص من ان نسبة البصيرة الى مدركاتها كنسبة البصر الى مبصراته لانك اذا طمحت
الى المرآة وشاهدت صورة فيها فلك هنا حالتان احدهما ان يكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها قصدا جاعلا المرآة
آلة في مشاهدتها ولا شك ان المرآة مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر بابصارها على ان توجه بهذا الحكم عليها وتلتفت الى
احوالها والثانية ان يتوجه الى المرآة نفسها وتلاحظها قصدا فيكون صالحة لان يحكم عليها وتكون الصورة حينئذ مشاهدة غير ملتفت اليها فظهر ان
في المبصرات ما يكون تارة مبصرا بالذات وتارة اخرى آلة لابصار الغير فقس على ذلك المعاني المدركة بالبصيرة اعني القوى الباطنة
فالابتداء مثلا منصوب على المصدر او الحال ثم المقصود منه دفع توهم التخصيص بالمذكور قبله اذ لاحظ العقل لما ذكر ان المدرك في الذهن
قد يكون مدركا قصدا ملحوظا في ذاته يصلح لان يحكم عليه وبه وقد يكون مدركا تبعا وآلة لملاحظة غيره ولا يصلح لشيء منهما فصورة في
مفهوم الابتداء الذي جمع فيه هذان الاعتباران ووضع بازائه بالاعتبار الاول لفظ الابتداء الذي هو اسم واعترض عليه بانه
يفهم من هذا الكلام ان يكون لفظ الابتداء وكلمة من كلاهما موضوعان لمفهوم واحد كان فيه اعتباران فمن حيث انه مدرك قصدا مفهوم
لفظ الابتداء ومن حيث انه مدرك تبعا وآلة لملاحظة الغير مفهوم كلمة من مع انه صرح فيما بعد بقوله الحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمفهوم
كلي ولفظ من موضوع لكل واحد من جزئياته المخصوصة وهما متغايران اجيب عنه بانه لم يقل ان مفهوم الابتداء بالاعتبار الثاني مدلول كلمة من
حتى يلزم عليه هذا المحذور بل صور فيه هذا الاعتبار فقط واجاب عنه بعض المحشين بان مدلول من مدلول الابتداء من حيث انه اضيف

الى البصرة فى البصرة وليس افراد الابتداء الا حصصا وليس لها افراد حقيقية اورد عليه انه لو كانت جزئيات الابتداء التي هي معنى من حصصا
لمفهوم الابتداء الكلي لكان من مع الا على معنى مستقل بالمفهومية بالتضمن ضرورة تحقق المفهوم الكلي فى ضمن حصصه فلا يصدق عليه تعريف
الحرف بل تعريف الاسم اذ معنى فى نفسه فى قوله دل على معنى فى نفسه اعم من ان يكون مطابقيا او تضمنيا فالاولى ان يقال ان تلك
الجزئيات ليست حصصا لمفهوم الابتداء بل مفهوم الابتداء عرضي لها فيلزم المخالفة بين هذا القول وبين ما ذكر فى قوله الحاصل لانا نقول
فى التوفيق ان لفظ الابتداء قد يعبر به عن المعنى الكلي وقد يعبر به عن الجزئيات ففي قوله الابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا الخ يراد فيه المفهوم
الكلي وفي قوله اذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة يراد منه المفهوم الحرفي الغير المستقل فيندفع المخالفة ويكون هذا الكلام
موافقا لما ذكره فى قوله الحاصل فقال قصدا بان يتوجه العقل اليه فى نفسه وهو منصوب على المصدرية اى ملاحظة قصدية او على الحال اى حال كونه
مقصودا او ملابسا باعتبار الذات او منصوب على التمييز اى بطريق القصد و بالذات عطف تفسيري لقوله قصدا كان معنى مستقلا بالمفهومية
اى لا يحتاج فى مفهوميته الى متعلق حاصله قال فى بعض الحواشي من ان الابتداء ان اخذ مطلقا كان معنى مستقلا وان اخذ متعلقا بمتعلق
مخصوص كالسير البصرة وغيره فله اعتباران احدهما ان يلاحظه العقل من حيث انه مفهوم من المفهومات ويتوجه اليه بالقصد فيكون مفهوما مستقلا
صالحا لان يحكم عليه وبه ويعبر عنه بابتداء سير البصرة وثانيهما ان يلاحظه العقل من حيث هو حالة لذلك المتعلق ويجعله آلة لتعرف حاله ويكون
... اذ ذلك المتعلق وهو بهذا الاعتبار لا يستقل بالمفهومية ولا يصلح لان يحكم عليه وبه فمعنى من ليس هو الابتداء المطلق ولا المخصوص
ماخوذا بالاعتبار الاول فانه يصلح ان يقع محكوما عليه وبه قطعا لانه لا شك فى ان المفهوم المستفاد منه فى قولك سرت من البصرة على انه
مى استفيد منه لا يصلح شيء منهما فتعين ان يكون معناه الابتداء الخاص بالاعتبار الثاني وهو معنى لا يتحصل ذهنا ولا خارجا الا بمتعلق آلة لملاحظة
ووسيلة الى تعرف حاله ملحوظا فى ذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية الا ترى ان الاستقلال وعدمه صفتان للملاحظة فاذا لوحظ الشيء بلحاظ استقلالي
يكون مستقلا واذا لوحظ من حيث كونه مرآة لغيره يكون غير مستقل ولزمه تعقل متعلقه وهو ما منه الابتداء لانه لا بد للابتداء منه فيكون المتوجه اليه
بالقصد هو الابتداء ويكون المتعلق متوجها اليه تبعا للملاحظة حيث لا يكون بدونه كرؤية المرآة اذا كان المقصود رؤية الصورة ومشاهدتها
او رؤية المرآة ح ليست مقصودة بالذات بل هي آلة لمشاهدة الصورة اجمالا او تبعا حتى يكون حالته اجمالية فى الذهن وبهذا اندفع ما يقال من
ان تعقل المتعلق لازم فى الابتداء المطلق ايضا لانه يلزم الابتداء من الشيء فتعقل الشيء لازم له الا ان لزوم التعقل الاجمالي غير مضر فى المعنى
الاسمي انما المضر ان يكون تعقله موقوفا على تعقل الغير بخلاف ما اذا كان .. ذكا والمراد انه يكفي ذكر متعلقه اجمالا او تبعا ولا يلزم ذكره تفصيلا
واصالة كما لا بد من ذلك فى الحرف كذا فى بعض الحواشي من غير حاجة الى ذكره لان المتعلق الاجمالي الذي لا يتصور الابتداء بدونه
وهو شيء ما مفهوم من لفظ الابتداء بطريق الالتزام ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع كفت دلالته هذه بخلاف
ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لا بد من ذكر متعلقه لا يفهم معنى الابتداء بل يفهم ذلك المتعلق بضم كلمة اخرى ليدل عليه وهو اى الابتداء

بهذا الاعتبار اي باعتبار انه ملحوظ قصدا ولزم تحقق متعلقه اجمالا مدلول لفظ الابتداء فقط اسم فعل بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء
تزيينا للفظ فكانه جزاء شرط محذوف اذا عرفت ان الابتداء الملحوظ بالذات معنى لفظ الابتداء فانته عن جعله معنى من فان قلت الحصر
المستفاد من قوله فقط ممنوع لجواز ان يدل لفظ آخر ايضا على هذا المعنى كلفظ الاول قلت الحصر اضافي بالنسبة الى الحرف والمراد
انه مدلول لفظ الابتداء وما لا يمكن ان يكون مدلول من والمراد من قوله فقط انه لا يحتاج الى امر آخر في كونه دالا عليه قوله لا حاجة في
الدلالة آه بيان له فلا حاجة في الدلالة عليه اي في كون لفظ الابتداء دالا على ذلك المعنى الملحوظ بالذات الى ضم كلمة اخرى اليه تدل
على متعلقه يعني لا حاجة للفظ الابتداء في الدلالة عليه ولا حاجة للمتكلم في الدلالة عليه بكون الدال التي من قبله على كذا لا يقال انه يلزم
تعليل الشيء بنفسه لانا نقول مرال نفي ما مر له مستعد في قوله لتدل لازم وهذا اي كون المعنى ملحوظا بالذات متوجها اليه بالقصد معتبرا لاجل
الذات لا للغير هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه يعني ان ليس مرادهم بكون المعنى اي معنى الاسم والفعل في نفس
الكلمة ان مدلولهما مدلول الكلمة لان كون مدلولهما مدلول الكلمة من الامور النفسية لا يحتاج الى البيان مع ان مفهوم الحرف ايضا مفهوم كلمة
فلا وجه لتخصيص الاسم والفعل بذلك بل بمعنى ان كل واحد من الاسم والفعل اذا انتقل الى ذهن السامع انتقل معها المعنى اليه فكان قالب
الكلمة كظرف اذا انتقلت انتقلت بما فيه فيكون معنى التعريفين الاسم والفعل كلمتان تدلان على معنى ينتقل الذهن اليه عند انتقالها اليه
وحدهما واذا شابه الكلمة بالظرف باعتبار انتقال ما فيها بنقلها صح نسبة الكلمة الى المعنى بكلمة في وقيل ان المعنى ثابت في نفس الكلمة اذا كان
مفهوما منها من غير كلمة اخرى بما يقابله من ان للحرف معنى كائنا في غيره فليس معناه ان المعنى الحرفي مدلول الغير بل انه لما لم ينتقل اليه الذهن
عند انتقال الحرف وحده كان الحرف كظرف خال عن المظروف فلا يصح ان تنسب اليه بكلمة في وصح نسبته الى الغير بكلمة في لظهور
ذلك المعنى عند حصوله فكانه حاصل فيه ولا يخفى عليك انه لو جعل كلمة في بمعنى الباء صح التعريفان من غير احتياج لتصحيح الظرفية الى
امثال هذه التكلفات البعيدة من الفهم الغير اللائق لمقام التعريف خصوصا بالنسبة الى المبتدئ وانه ليس في عبارة الشارح قدس سره
ما يحوجنا الى اعتبار ما ذكره واذا لاحظه اي الابتداء العقل من حيث هو حالة اي من حيث انه صفة السير بالقياس الى البصرة وهو كونه
مبتدأ او من حيث انه صفة المتكلم بالقياس الى السير والبصرة وهو كونه مبتدأ لكلامه الدال بين السير والبصرة مثلا اي باعتبار انه رابطة بينهما
ملحوظة تبعا لهما موجب لانكشاف احدهما بالقياس الى الآخر لا من حيث هو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة فانه بهذا الاعتبار معنى
اسمي ملحوظ في ذاته ونسبته الى السير والبصرة ملحوظة تبعا على قياس النسبة بين المحكوم عليه والمحكوم به فانها من حيث انها قائمة بالطرفين
ملحوظة تبعيتهما لا يمكن حصولها في الذهن بدونهما وهو لوله للرابطة بخلاف ما اذا لوحظت في حد ذاتها وجعلت قيامها بالطرفين آلة
لملاحظتها فانه ح يكون مدلولا اسميا يدل عليها بقولنا النسبة التي بين الطرفين ح يصح ان يكون محكوما عليها وبها كذا قيل وجعله آلة لتعرف
حالهما اي واسطة لمعرفة حالهما فانه ح لهما هو الابتداء والمبتدأ منه فان السير لا يقع مبتدأ والبصرة لا تقع مبتدأ منها الا بملاحظة النسبة الحرفية فيهما

عبد الحكيم السيالكوتي عليه الرحمة

كما لا يقع زيد وقائم في قولنا زيد قائم مسندا ومسندا اليه الا بعد ملاحظة النسبة الحرفية بينهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية يعني انه لا يلتفت اليه
الذهن تبع معنى آخر وان المقصود بالذات انحصار في ذلك المعنى وانما التفت اليه الذهن لكونه حالا من احواله لا انه حاصل في الذهن
في ضمن معنى آخر كالمدلول التضمني بالقياس الى المطابقي فلا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه لا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه لا
لا يمكن ان يتعقله السامع الا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بين لان تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها بتصور بدون الطرفين بخصوصهما
وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر المتعلق صريحا لكونه ملتفتا بالذات وبعموم وضع من قال ان ما كان وضعه عاما لا يفيد الخصوص دون ضميمة وهي متفاوتة
بحسب الموضوعات كتقدم المرجع في ضمير الغائب والتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق في الحرف بمنزلة هذه
الضمائم كذا في بعض الحواشي ٣ الا ان يدل عليه على صيغة المجهول المراد منه المعنى اللغوي اي لا يمكن ان يكون المعنى الحرفي مدلولا عليه
بذكر الحرف عند السامع الا بضم كلمة اخرى اي الا بذكر متعلقه اي بذكر اللفظ الدال على المتعلق معه هذا بحسب العادة للفهم بطريق السهولة
والا يجوز فهمه منا في نفسها من القرائن ٣ [illegible] فان قلت ان المناسب ان يقول بعد هذا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ
من قلت اكتفى بما ذكره من قوله وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لانه مفهوم منه فترك لطلب الاختصار و الحاصل اي
حاصل قوله فالابتداء مثلا آه ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي فان قلت ان الحاصل خلاف المحصول فكيف يكون هذا الكلام
حاصل الكلام الاول لان المحصول يدل على ان الابتداء امر واحد قد يلاحظه العقل قصدا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء
وقد يلاحظه العقل من حيث انه حالة بين السير والبصرة وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظه من والحاصل يفيد ان الابتداء الكلي
مدلول اسمي وجزئياته مدلول حرفي ولا شك ان الجزئيات مغايرة للكلي قلت ان جزئيات الابتداء جزئيات اضافية لكونها
حصصا لمفهوم الابتداء لان المراد الابتداء من حيث انه عرض بخصوصية كونه حالة بين السير والبصرة مثلا وتلك الخصوصية
والتقييد لا يصير جزئيا حقيقيا لاحتماله الوقوع على انحاء شتى والحصة هي الكلي باعتبار تقييده بخصوصية فصح ان الابتداء المطلق
مدلول اسمي وان الابتداء من حيث انه حالة بين السير والبصرة مدلول حرفي مع كونه جزئيا اضافيا له ايضا وقيل في التطبيق بين
الحاصل والمحصول انه لم يصرح بان الابتداء في كلا القسمين واحد حقيقي بل قال ان الابتداء اذا لاحظه العقل قصدا الخ والظاهر ان الابتداء
باختلاف هذه الملاحظة تختلف كلية وجزئية ايضا وذلك لان الابتداء الذي وضع له لفظة من اذا لاحظه العقل من حيث انه
حالة بين السير والبصرة والة لتعرف حالهما فهو معنى جزئي والمعنى الذي وضع لفظ الابتداء بازائه انما هو مطلق بغير النظر الى تلك
الخصوصية فيكون معنى كليا بلا مرية فظهر ان تخالف الملاحظتين يوجب تخالف المعنيين كليا وجزئيا فصح ان يقع حاصل الكلام
الاول ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة لانه لا يستعمل الا في الجزئيات ومثل هذا الاستعمال امارة الوضع
فان قلت لم يجز ان يكون من موضوعة للابتداء مطلقا الا ان الواضع شرط استعماله في جزئياته [illegible] وصفها له

قلت انه يلزم ان يكون كلمة ليس مستعملة في المعاني المجازية مع ترك استعمالها في المعنى الموضوع له فيلزم ان يكون مجازا لا حقيقة له والقول
بذلك شناعة ظاهرة بل هو البين حيث انها حالات لمتعلقاتها حالة هي النسبة و آلات لتعرف احوالها عطف تفسيري لقوله حالات احوال المتعلقات
من كونها مبتدأ او مبتدأ منها قيل هذا لا يجوز ان يكون لفظه موضوعة لكل واحد من الجزئيات لان الجزئيات غير متناهية واجيب بان في الآلات عن
فالوضع العام والموضوع له الخاص بان يوضع اللفظ بازاء الجزئيات في ضمن المفهوم الكلي بوضع واحد لا باوضاع متعددة حتى يلزم كونها مشتركة
لان المعتبر في الاشتراك تعدد الوضع ومن لم يعرف معنى الوضع العام وقع في حيص بيص من الفرق بين الحروف والاسماء اللازمة الاضافة بان
الواضع اشترط ذكر المتعلقات في الحروف ولم يشترط ذلك في تلك ويرد ان هذا الاشتراط مما لا فائدة فيه اصلا ولم يرد منهم نص في تلك الاشتراط
بل يفهم ذلك من التزام ذكر تلك المتعلقات في الحروف وذلك مشترك بينها وبين الاسماء اللازمة الاضافة كذا في بعض الحواشي تمم
اعلم ان قولنا سرت من البصرة الى الكوفة يدل على ان ابتداء المسافة التي وقع السير فيها البصرة وذلك يتصور على انحاء شتى لان البصرة
يشتمل على بيوتات ويتصور الابتداء من بيوتات فكيف يكون معناها جزئيا وبالجملة المعتبر في كون المفهوم معنى حرفيا امران احدهما
احتياجه في التعقل الى تعقل امر آخر وثانيهما كونه ملحوظا تبعا لا بالذات ومجرد الاول غير كاف لان العنوانات كذلك كقولنا كل رجل كذا
فانا وان كونه جزئيا حقيقيا فكلا كذا قيل في ذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون
محكوما عليه وبه اما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا يصلح ان تكون محكوما عليها وبها لان المحكوم عليه وبه لا بد ان يكونا
ملحوظا قصدا وبالذات والحروف لما كانت روابط بين الاسماء والافعال فمعانيها تعلقات مخصوصة بين المعاني المستقلة ابية عن الالتفات
اليها قصدا لان النسب والتعلقات من حيث انها تعلقات بين الاطراف لا يمكن ملاحظتها قصدا والتعبير بها من الابتداء والانتهاء والظرفية
والتعليل والتاكيد والتقرير والاستفهام فهي من لوازم تلك المعاني اذ لا بد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظا قصدا دليل لعدم كون
الجزئيات محكوما عليها وبها والحاصل ان النسبة لا بد ان يكون بين المحكوم عليه وبه فلا بد ان يكون كل واحد منهما ملحوظا قصدا
وبالذات معتبرا في النسبة بينهما ولما لم يكن الجزئيات ملحوظة قصدا وبالذات فلا يصح ان تكون محكوما عليها وبها والتعبير بالنسبة بينهما لا يمكن ان تعتبر النسبة
بينه وبين غيره لا يقال ان النسبة الحرفية معتبرة في مفهوم الفعل فلذا لا يقع معناه المطابقي محكوما عليه لان المركب من المستقل وغير مستقل غير مستقل فعلى هذا
يلزم ان لا يقع شيء من الموضوع والمحمول بل المقدم والتالي والقضايا محكوما عليه وبه لوجود النسبة بينهما لانا نقول ان النسبة عند النحاة
في الفعل بطريق التفصيل واشار اليه السيد السند قدس سره في حاشية المطول كذا في بعض الحواشي بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا
بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا يعني كون تلك الجزئيات التي هي معنى الحرف بحيث لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها
هو المراد بقولهم اي النحاة ان الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها والمراد بغيرها متعلقاتها ويكون المعنى في غيره انه معتبر
لاجل غيره وملحوظ آلة لمعرفة غيره وبكونه في نفس الكلمة انه معتبر لاجل في انه لا لغيره هذا آخر ما تيسر لي في هذا المقام بفضل الله الملك العلام

ما شاء الله لا قوة إلا بالله

نحمد الله ذا الآلاء الكافية والنعماء الشافية على استتباب طبع هذه النسخة المتداولة بأيادي الأنام

وقد حصل بها الاعتناء التام بعد ما قوبلت

بالنسخ الصحيحة القلمية القديمة العديدة وزيدت عليها الحواشي المفيدة

والعوائد الجديدة المسماة بالفوائد الضيائية التي تشتهر بين ذوي المقام السامي

شرح ملا جامي

للإمام النحوي والهمام اللغوي ناصب أعلام لسان العرب رافع ألوية بيان الأدب

نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي المتوفى في سنة ٨٩٨

ثمان وتسعين وثمان مائة رحمه الله تعالى

بحسب إيماء مخدومنا المولوي محمد خادم حسين رقاه الله إلى مدارج الناشئين باهتمام الراجي إلى الغفران محمد عبد الرحمن

طبع في المطبع النظامي كانفور سنة ١٢٩٣ ثلث وتسعين ومأتين بعد الألف

من الحلوي والعصمة رحمهما الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه

اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف والتاسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية نفعه الله تعالى بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله تعالى لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون تركه اقطع بجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام

لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما

وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها

جزءا من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم

بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر

بعض الشعراء عن بعض تاثيراتهما بالجرح حيث قال شعر جراحات السنان

لها التيام ۞ ولا يلتام ما جرح اللسان ۞ والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة

بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث

فصاعدا والكلم الطيب مؤول ببعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة

بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذلك

الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة

لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها

نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ

به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ

الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف

والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو

قوله ولا منافاة فيه ان شيئا مرين المنافاة مبني على ان لا يصدقا معا على ثالث ولا يقدح فيها اتصاف احدهما بالآخر

وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد
يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه فهي مما يتلفظ به الانسان
وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارات
غير داخلة فيه فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال اللفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة
لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر والوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء
الاول فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم منه معناه متى اطلق بل اذا اطلق
مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح
ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان
مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو مفعل اسم مكان بمعنى المقصد
او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمى ولما كان المعنى مأخوذا في الوضع فذكر
المعنى بعده مبني على تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق
بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف الجار الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى فخرجت
بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع
بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى
قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون

لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ

المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا للمفرد قلنا هذه الالفاظ

وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة

بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر

مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل و

الحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة

الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع

له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو

اما مجرور على انه صفة للمعنى ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه

يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك

فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب

فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا فله سلبه او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه

ح ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين

جملة فعلية والآخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد

حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما ضبطه وان لم يساعده

صيغة الماضي وان كانت موضوعة لسبق الحدث على زمان التكلم لكنه لا يخلو عن اشعار تقدم احد الوصفين على الآخر اشعارا ما وهذا كاف

رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في يضع او من المعنى فانه مفعول به بواسطة اللام

ووجه صحته ان الوضع وان كان مقيدا على الافراد بحسب الذات لكنه معارض

له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات

مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل

وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد

لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد وبقي مثل عبد الله علما داخلا

فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان

الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث

قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله يخرج عنه فانه

لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل الرجل وقائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج

لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب

لما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء

بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع

لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن

الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة

بحيث اذا اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني والقيد الاخير هو معنى الدلالة ١٢ علوي

عـــه اختاره لتعيين دلالة اللفظ على وجود اللافظ ١٢ اجمال

لفظ ويدل المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون بالطبع

كدلالة أح أح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع كما في المفصل

وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة ومنحصرة

فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما

من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون

المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها

لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى

يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجئ

تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى سبحانه القسم الثاني

وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في

الدلالة على معنيهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة

والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا

لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي جانب مقابل للاسم

والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول

وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى

عبد الرحمن اسكنه الله بحبوحة الجنان وسقاه سلسبيل الرضوان

المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة اعني
الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة
ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة
الثلثة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
الاسم وهو ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده
الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم
الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل
سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في
الاقسام الثلثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به
اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى
والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم
كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة
مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه لعدم الاستقلال
في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن
الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل

9

لعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول هو كل واحدة من كلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة فقوله ما يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن كلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة

او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار
فيها مع انها مركبات لكنها في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا
مثل خشبق مهمل ديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم
هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف رحمه الله ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام خلاف
كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى
الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم
ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة
وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد
مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فحينئذ
يصدق الجملة على الجمل الجزئية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي
بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وحينئذ يكون
الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اي لا يحصل ذلك
اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والآخر مسند اليه او في
ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان
التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلاثة يرتقي الى ستة اقسام ثلثة منها من

جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم
وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد
لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل فاما الاقسام
الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل و
الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان
الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد
بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي
هو المنوي في ادعو الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن
في نفسه اي نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال
المصنف في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى
اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك
الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على
معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه
ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما
بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك

قصداً ملحوظاً في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعاً وآلة لملاحظة غيره
فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلاً اذا لاحظه العقل قصداً وبالذات كان معنى
مستقلاً بالمفهومية ملحوظاً في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالاً وتبعاً من غير حاجة الى ذكره
وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط فلا حاجة في الدلالة عليه الى ضم
كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائناً
في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة
مثلاً وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح ان يكون
محكوماً عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا
بضم كلمة اخرى دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة
من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات
لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصداً ويلاحظ في
حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوماً عليه وبه واما تلك الجزئيات
فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوماً عليها وبها اذ لا بد في كل واحد
منها ان يكون ملحوظاً قصداً ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك
الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد

بقوله ان الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونة المعنى في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة فهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى ولذا ذكر الضمير تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لتقدم سبق بوقيعها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا اجزم المصنف رحمه الله هنا كبرجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لانها الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل انضمام اصل المعنى فهي دالة على معانيها

مستقرة في حد انفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا في الحرف ولما كان
الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى
مقترنا مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ الدال
عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل
والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال
لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيها صريحا نحو رويدا فانه
قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا
انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو
او عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس شيء منها
الدالة على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول فخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان
نحو عسى وكاد لاقتران معانيها بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع
ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين
من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنها اذ لا يقدح في الدلالة
على معين الدلالة على ماسواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ماسواه

١٨

واليق الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض
خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه منها بصيغة جمع الكثرة
على كثرتها ومن التبعيضية على ان ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشئ
ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة
للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام
اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في قوله عليه السلام
ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام
اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف
هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل
فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام
للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف
بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل
على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع
افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل الضمائر واسماء الاشارة
وغيرها كالموصولات وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة

اصطلاحا فاعتبر العلامة الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعلم التركيب وهو ظاهر من كلام الامام
عبد القاهر واعتبر البعض الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه
واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة
وانما عدل المص عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض
من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلمة في التركيب من لم يتتبع لغة العرب
ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له يعتد بها
في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه ما يختلف آخره في كلام
العرب مختلفا فيطابق كلامه كلامهم ومعرفته متقدمة على معرفة انه ما يختلف آخره فلو كان معرفته
المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف في تعريفه به يجب ان يعرف اولا انه ما يختلف آخره
ليعرف انه ما يختلف آخره فيلزم تقدم الشئ على نفسه فينبغي ان يعرف بما لا يتغير به
الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المص وحكمه اي من جملة احكام المعرب
وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا
بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى
حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل
بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا

١٨

فيه المثال المذكور لم يتحقق الاختلاف في العمل الذي هو سبب في اختلاف آخر المعرب حتى يترتب عليه المسبب ١٢ عصمة

ان زيدًا مضروبٌ واني ضربت زيدًا واني ضاربٌ زيدًا فان العامل في زيدًا في هذه
الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه
لفظًا او تقديرًا النصب على التمييز اي يختلف لفظ آخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلاف
لفظًا او تقديرًا والاختلاف لفظًا كما في قولك جاءني زيدٌ ورايت زيدًا ومررت بزيدٍ وتقديرًا كما في قولك
جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتيٌ وفتيًا وفتيٍ انقلبت الياء الفًا فصار
الاعراب تقديريًا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكمًا كما اشرنا اليه سابقًا
بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعًا فانه قد اختلف
العوامل فيه ولا اختلاف في آخر احمد حقيقة بل حكمًا فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب
وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع فآخر المعرب في هذه الصور يختلف
باختلاف العوامل حكمًا لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل
اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامله ابتداءً ولا يترتب
عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب
والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الآخر لا فساد فيه فان للمعرب احكامًا كثيرة لم نذكرها هنا
فليكن هذا الحكم ايضًا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة الاعراب ما
اي حركة او حرف اختلف آخره اي آخر المعرب من حيث هو معرب به او صفة به اي بسببه

وقد تبين ان احد الحكمين لم يدخل في الآخر ولا فساد فيه اذ لا يلزم ذكر جميع احكامه غاية الامر على هذا يلزم ان لا يكون خاصة شاملة

19

مقابلہا صفات للمدلول ۱۲ مولانا عبدالرحمن رحمہ اللہ تعالے

او الحرف وحينئذ يراد بها الموصولة الحركة او الحرف لا يرد النقض بالعامل والمعنى المقتضى ولو اريد على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب السبب القريب والعامل والمعنى المقتضى من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامى لانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المص اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعانى المعتورة عليه فكانه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام فى قوله ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعنى وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعنى اختلف آخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف على المعانى يعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغتهم الفاعل عليه اى على المعرب على تضمين مثل معنى الورود او الاستيلاء يقال اعتوروا الشئ وتعاوروه اذا تداولوه اى اخذه جماعة واحدة بعد واحدة على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعانى المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة ومتناوبة غير مجتمعة لتضادها فينبغى ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف فى آخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعانى ووضعه بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعانى وانما جعل الاعراب فى آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متأخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا

عن الدال عليه وهو مأخوذ من اعربته اذا اوضحته فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من
عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد
لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي انواع اعراب الاسم ثلثة رفع
ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا تطلق على الحركات
البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات
الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة
او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية
اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به كالحال والتمييز والجر حركة كان او حرفا
علم الاضافة اي علامة كون الشيء مضافا اليه اذ اكانت الاضافة بنفسها مصدرا لم تحتج الى
الحاق الياء المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول والجر
بالمضاف اليه لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة
لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له العامل لفظيا
كان او معنويا ما به يتقوم اي يحصل المعنى المقتضي اي معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية
للاعراب فقط جاء زيد جاء عامل اذ حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها رأيت زيدا رأيت
عامل اذ حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة

اي فاعطي الفاعل الثقيل لاجل انه قليل والقليل يناسب الثقيل ١٢ ١٩ قوله ولما لم يبق في بعض الشروح انما كان الرفع والنصب والجر علما

٢١

٢٤ قوله ما به يتقوم تقديم الجار والمجرور على عامله ههنا على خلاف ما قال في تعريف الاعراب اختلف آخره … اشارة الى ان العامل سبب المعنى المقتضي

قوله لانه لانه وضع وصلة الى وصفها صفة ١٢ ح

اى المفرد المنصرف ١٢

اما فالمفرد المنصرف اى الاسم المفرد الذى لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد و

رجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اى الذى لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف

كرجال وطلبة فالاعراب فى هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل فى الاعراب

ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث

فى الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث فى الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اى حالة

الرفع والفتحة نصبا اى حالة النصب والكسرة جرا اى حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية

بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءنى رجل ورايت رجلا ومررت برجل

والقسم الثانى مثل جاءنى طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء

واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على

وتيرة الاصل الذى هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما يجئ ذكره مثل جاءتنى مسلمات ورايت مسلمات

ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءنى

احمد ورايت احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها

فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشئ المنكر الذى يستهجن ذكره كالعورة الغليظة والصفات الذميمة

والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصة واوية وفوك وهو اجوف واوى لامه هاء اذ اصله فوه

وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو واذا اضيف الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف

الا الى اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات نحو جاءني اُخَيُّك ورايت اُخَيَّك ومررت باُخَيِّك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة مضافة لانها اذا كانت مكبرة موحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي ان تكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيهما من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى والمجموع وبه كلا ولذا كلتا ولم يذكره لكونه فرعا كلا مضافا اي حال كون كلا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف ففي كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات

التي هي الاصل لكن تكون حركاته تقديرية لان آخره الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا

الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي

هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك تكون

اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت

مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء

المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء وجمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو

والنون وبالياء والنون ثم يدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا ويجمع بالواو والنون وما الحق

به وهو اولو جمع ذو لا من لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها السبع وهي ثلثون الى تسعين فان عشرين

جمع عشرة والثلثون جمع ثلثة والاصح اطلاق عشرين على ثلثين لا ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على

التسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة

والتعيين ينافي المجموع بالواو رفعا والياء المكسور ما قبلها نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته

بالحروف لانهما فرعان للواحد في آخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك

الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا للاعراب كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع للاعراب بالحركات

وانما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة ولو اعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد

منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها لبقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها

تعني المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية

في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون

وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة

وكثرة التثنية وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة المجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة

النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف

وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان موضع الاعراب اللفظي والتقديري اللذين اشير الى تقسيمه

فيما سبق ولما كان التقديري قليل اشار اليه ولا ثم تبين ان اللفظي فيما عداه فقال التقدير اي

تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا ٢٥

لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره

الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين

كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف

الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل

عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فما ذهب اليه البعض من ان اعراب مثل هذا الاسم

في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في

هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل

المنصرف بعد معرفته فينبغى ان يكتفى بدونه ١٢ تاشكندى ١١٥ قوله المنصرف مأخوذ من الصرف وهو الفضل والزيادة ١٢ غف

اى تقدير الاعراب فيما تعذر او فى الاسم الذى استثقل ظهور الاعراب فى لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره فى اللفظ ثقيلا على اللسان كما فى الاسم الذى آخره ياء مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضى رفعا وجرا اى فى حالتى الرفع والجر لا فى حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمى عطف على قوله كقاض يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون فى الاعراب بالحركة وقد يكون فى الاعراب بالحرف نحو مسلمى بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعنى تقدير الاعراب فى نحو مسلمى انما هو فى حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءنى مسلمى فان اصله مسلموى بسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التى هى الواو فى اللفظ فصار الاعراب فى حالة الرفع تقديريا بخلاف حالة النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا فى الاحوال الثلث فى نحو جاءنى ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابى القوم فانه لما سقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظى اى الاعراب المتلفظ به فيما عداه اى يعنى فيما عدا ما ذكر من التعذر فى الاعراب والاستثقال ولما ذكر فى تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديرى واللفظى عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال

٢٦

غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه علتان مؤثرتان باجتماعهما او استجماع شرائطهما فيه اثرا مما

ذكره من علل تسع او علة واحدة منها اي من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة

مقامهما اي مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهي اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين

من الامور التسعة لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع

شعر عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدل في عطف

هاتين العلتين من الواو الى ثم للتجريد المحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها الف

ووزن فعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى وتمنع النون

الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدأ خبره الظرف المقدم

ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون

الزائدتين فلو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل

النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا كما

اذا قلت جاء زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف

وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول

بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحد او القول

بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها خلافا فقال بعضهم انها تسع وقال بعضهم اثنان

٢٧

وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسع تقريب لها الى ما هو الصواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها فى البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفى ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمى التانيث اللفظى والمعنوى وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعديكرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اى حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة منها تقوم مقامهما ان لا كسرة فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع فى الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره الى الفاعل والآخر اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذى هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة فى كلام العرب فرع العربية اذ الاصل فى كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل فى كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلى ويجوز اى لا يمتنع سواء كان ضرورة او غير ضرورة صرفه اى جعله فى حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا

فهذا كان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر والتنوين

لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى ما

للضرورة اي الضرورة وزن الشعر او رعاية القافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع

من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او زحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله

شعر صبت علي مصائب لو انها * صبت على الايام صرن لياليا * واما الثاني فكقوله شعر اعد

ذكر نعمان لنا ان ذكره * هو المسك ما كررته يتضوع * فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين لم يختل الوزن

ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت الاحتراز عن الزحاف

ليس بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري

عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله شعر سلام على خير الانام وسيد * حبيب اله

العالمين محمد * بشير نذير هاشمي مكرم * عطوف رؤف من يسمى باحمد * فانه لو قال باحمد بالفتح لا يخل بالوزن

ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة او للتناسب اي ويجوز صرف

غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان

لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا للتناسب المنصرف الذي

يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا امثال لمجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف للتناسب معه

وما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان كل واحدة منهما قامت مقام

العلتين لتكررهما احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب

واساور واناعيم او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح

وثانيتهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الفا التانيث المقصورة والممدودة اي كل

واحدة منها كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا انفكاك لهما اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في

حمراء حمر فيحصل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة

للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم بعارض كالعلمية

مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر بمعنى المفعول اي كون الاسم معدولا والخروج

اي خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة

ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم

خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان تكون المادة باقية والتغير انما

وقع في الصيغة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم

فان المادة ليست باقية فيهما وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى

ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فتخرج

عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس

من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعني اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب

خلاف القياس من غير ان تعتبر جمعهما او لا على اقواس انياب اخراج اقوس وانيب فقال بعض

الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود تميزه عن بعض ما عداه فيمكن

ان يقال المقصود فيهنا تميز العدل عن ساير العلل لا عن كل ما عداه بحيث حصل تعريفه بهذا التميز بالا

لجوبة اعم منه فحينئذ لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم

قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصف

او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه فيها الا انهم تنبهوا العدل

فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر ... في اعتبار العدل من امرين

احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار

ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق

بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام

العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا ومقدرا واما اعتبار اخراج المعدول

عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل

محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف **كثلث ومثلث** والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما و

الاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو

ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف فيها ورائها الى عشار ومعشر

صه ان يكون المعنى خروجا محققا نفسه على ان يكون الاسناد مجازيا ١٢ تاشكندي ١٥ قوله اذا كان الخ يعني اذا كان المعنى ملحوظا مرتين

خلاف والصواب جمعهما والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية

العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبار ما فيه من معنى الوصف الاصلي

جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى

غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او بكلمة من حيث لم يستعمل بواحد منها علم انه

معدول عن احدها فقال بعضهم معدول عما فيه اللام اي عن الآخر وقال بعضهم معدول عما ذكر

معه من اي عن آخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التعريف او البناء او الاضافة

اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل ويا تيم تيم عدي وليس في اخر شئ من ذلك فتعين ان يكون معدولا

عن احد الآخرين وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء مؤنث

افعل ان كانت صفة ان تجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان تجمع على فعالى او فعلاوات

على صحارى وصحراوات فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحد منها

تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والآخر الصفة الاصلية ان صارت بالغلبة

في باب التاكيد اسماء في اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا

لا يرد الجموع الشاذة كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيها كالانياب والاقواس

ليت قلوا اعتبر جمعها اولا على انياب واقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم

الجمع يلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين التابع والمعدول

أو تقديرًا أي خروجًا كائنًا عن أصل مقدر مفروض لكون الداعي إلى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فإنهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر إلا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود الأصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما أن أصلهما عامر وزافر فعدل عنهما إلى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدولة عن قاطمة وأريد ببابها كل ما هو على فعال علمًا للأعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فإنهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملًا له على ذوات الراء في الأعلام المؤنثة مثل حضار وطمار فإنهما مبنيتان وليس فيهما إلا سببان العلمية والتأنيث وليس السببان يوجبان البناء فاعتبروا فيهما العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبروا فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبروا فيما عداهما مما جعلوه معربًا غير منصرف أيضًا حملًا له على نظائره مع عدم الاحتياج إليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتأنيث فاعتبار العدل فيه إنما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لأن الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وإنما قال في تميم لأن الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم أكثرهم فإن الأقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة إلى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها. والوصف وهو كون الاسم دالًا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت الدلالة بحسب الوضع مثل أحمر فإنه موضوع لذات ما أخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة أو بحسب الاستعمال

مثل الربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فالوصفية فيه بحسب

بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل ا

لا الاعداد او علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال

لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي

فلذلك قال المصنف شرطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون

في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع

وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالة المعتبرة عليه

في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان تخرجه عن سببية

الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج

الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج

في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم

الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود

وارقم حيث صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وادهم

حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية

لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم تهجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء

تدوذر الزبيل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها للوزن الفعل والوصف

في الاصل والحال وضعف منعه في افعى اسماً للحية على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي
الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة
واخيل للطائر اي لطائر ذي خيلان على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف
في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافاً اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقاً لا في الاصل
ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التانيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه
لا اشتراط له شرطه في سببية منع الصرف العلمية اي علمية الاسم المؤنث ليصير التانيث لازماً لان
الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه
لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية
فيه لان بينهما فرقاً فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط
لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب تاثير التانيث
المعنوي في منع الصرف احد امور ثلثة الزيادة على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل
زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط
في وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التي من شانها
ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على
العرب فهند يجوز صرفه نظراً الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي اعني احد الامور

الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب وسقر علما الطبقة من طبقات النار
وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو
الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه
وجور فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره هو العجمة فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي
مذكر فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع
في حكم تاء التانيث قائم مقامها فقدم محرم هو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي
به رجل منصرف فلان التانيث لا يصلح الا بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه في العلمية وحدها
لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع
صرفه لانه وان زال التانيث بعلميته للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء
المقدرة كما تقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب
من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمي
المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اي شرط
تاثيرها في منع الصرف ان تكون علمية اي كون هذا النوع من جنس التعريف على ان
يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة في ضمنه على ان يكون الياء للنسبة وانما
جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف

من احكام المعربات التعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجي فلا يتصور كونه
سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي انما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا ولم يجعل العلمية سببا
كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب
ولتاثيرها في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة
العجمية بان تكون تحققه في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية
من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس لكن جيد سمي به احد رواة القراء بجودة قراءته قبل
ان تصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت شرطا لئلا تصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم
فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لانصرف لعدم علميته في العجمة وشرطها
الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او الزيادة على الثلثة اي ثلثة احرف لئلا يعارض الخفة
احد السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني
وهذا اختيار المص لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث المعنوي
فان له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط و
وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم تعتبر ههنا
قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية السببين الآخرين لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما فلا يلزم من اعتبارها
لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفا

١٢ اي لا علامة لها في اللفظ والا فاسباب منع الصرف كلها امر معنوي لا علامة لها في اللفظ ١٢ عصمت ١٩ قوله واما التانيث الخ

المفرد ١٢ ابو البقاء رحمه الله تعالى قوله مدائن لان معناه بالفارسية شهرها ١٢ بقا

لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلاثة وانما خص التفريع
بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه المتفرع
متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى وعلم ان اسماء الانبياء
عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ولوط ونوح لخفتهما وقيل ان هودا
كنوح لان سيبويه قرنه به وهو مما يقال من ان العرب من لدن اسمٰعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود
قبل اسمٰعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام السببين بشرطه اي شرط قيامه مقام
السببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان
او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها
في بعض الصور متعين تكسيرها فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان تجمع
جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترط
لتكون صيغة مصونة عن قبول التغير فلو تغير بغيرها هاء منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف والمراد بها
تاء التانيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع فارهة وانما اشترط كونها بغيرها
لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى
الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جمعيتها فتور والحاجة الى اخراج نحو مدائني فانه مفرد محض ليس جمعا
لا في الحال ولا في المآل وانما الجمع مدائن وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان

بلم القاه فعلم ما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير ها وثانيهما ما يكون بها
فاما ما كان بغير ها فيمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال ما بعد الفه حرفان ومصابيح
مثال ما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما ما فيه ها فكافراذنة وامثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع
الما فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا ها وحضاجر علما للضبع هذا جواب
سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كاسامة علم الجنس للاسد
فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط الجمعية فينبغي ان يكون
منصرفا لكنه غير منصرف تقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية
بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع
مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة
في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة
والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف في
التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف
لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك
اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد نقضتم
الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل

يندفع مادة حضاجر بالتعميم ثانيا والثالث يندفع مادة السراويل على قولين قائل ١٢ عت ع٥ ضبع نقح

فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير فلا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف
في صرفه ومنعه منه فاذا لم يصرف فهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على
قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي لكن جنس جمع لا في الحال ولا في الاصل
حمل في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمها
من حيث الوزن وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لانه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان
تكون حقيقة وحكما فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على
الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة
تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف من قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لا يمنع الصرف قدر حفظا
لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على
سراويل واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف
فلا اشكال بالنقض على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص
على فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاض
اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءتني جوار ومررت بجوار
كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواري فلا اشكال
في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر

فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال
المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في
قولك جاءتني جوار جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال
على هذا الاصل ثم سقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على
صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك
وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف
بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف
عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة
بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رأيت
جواري وهذا من اللغة على تقدير منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ تكون الياء مفتوحة في حالة
الجر والفتحة خفيفة فلم يقع فيه اعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار جواري بالضمة بلا تنوين حذفت
الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة
واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفت والتركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر
واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم وبصري علمين شرطه العلمية ليأمن من الزوال فيحصل القوة في سببي
منع الصرف وان لا يكون بالاضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف توثر في المضاف اليه

مایضاده اعنی منع الصرف لا اسناد لان الاعلام المشتملة علی الاسناد من قبیل المبنیات

نحو تابط شرا فانها باقیة فی حالة العلمیة علی ما کانت علیها قبل العلمیة فان التسمیة بها انما هی

لدلالتها علی قصة غریبة فلو تطرق الیها التغیر یمکن ان تفوت تلک الدلالة واذا کانت من قبیل

المبنیات فکیف یتصور فیها منع الصرف الذی هو من احکام المعربات فان قلت کان علی المصنف ان یحتمل

ان لا یکون الجزء الثانی من المرکب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف لیخرج مثل سیبویه ونفطویه ومثل

خمسة عشر وستة عشر علمین قلنا کانه اکتفی فی ذلک بما ذکره فیما بعد انهما من قبیل المبنیات واما الاعلام

المشتملة علی الاسناد فلم یذکرها اصلا فلذلک احتاج الی اخراجها مثل بعلبک فانه علم

لبلدة مرکب من بعل هو اسم صنم وبک وهو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غیر ان یقصد

بینهما نسبة اضافیة او اسنادیة او غیرهما الالف والنون المعدودتان من اسباب منع الصرف

تسمیان مزیدتین لانهما من الحروف الزوائد وتسمیان مضارعتین ایضا لمضارعتهما لالفی التانیث

فی منع دخول تاء التانیث علیهما وللنحاة خلاف فی ان سببیتهما لمنع الصرف اما لکونهما مزیدتین

وفرعیتهما للمزید علیه واما لمشابهتهما لالفی التانیث والراجح هو القول الثانی ثم انهما ان کانتا

فی اسم یعنی بما یقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا یدل

علی ذات ما ملحوظ معها صفة من الصفات کرجل وفرس او یدل کاحمر وضارب ومضروب فالاول

یسمی اسما والثانی صفة فالمراد بالاسم المذکور ههنا هو هذا المعنی لا الاسم الشامل للاسم والصفة

فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما وليمتنع دخول التاء فيتحقق شبههما بالفي التانيث كعمران او كائنا في صفة فانتفاء فعلانة اي ان كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ولذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ومن ثمه اي ومن اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمن في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببية منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص في اللغة العربية به اي بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من

الفعل كشمّر على صيغة الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك بذّر
للماء وعثّر للموضع وخضّم لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقّم اسما لصبغ معروف فهو
العندم وشلّم علما للموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص
ومثل ضُرب على البناء للمفعول اذا جعل علما للشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل
وانما قيدنا بالبناء للمفعول لانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه
الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله اي في اول وزن الفعل
او اول ما كان على وزن الفعل زيادة كزيادته اي زيادة حرف او حرف زائد من حروف اتين
كزيادته اي مثل زيادة حرف او حرف زائد في اول الفعل غير قابل اي حال كون
وزن الفعل وما كان على وزنه غير قابل للتاء لانه تخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم
عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا وبالاعتبار الذي امتنع من الصرف
لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي به فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجيء التاء
في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف
بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية ومن ثمّ اي من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر
عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء في يعملة
للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف

بالسببية المشابهة مع شرط التانيث نحو واحترز بذلك عما تجامع فيه التانيث وصيغة منتهى الجموع فان
كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان يؤول العلم بواحد من
الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورأيت زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن اوصاف
المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق صرف لما تبين لك اي
ظهر حين بين اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها اي العلمية لا تجامع مؤثرة
الا ما اي السبب الذي هي اي العلمية شرط فيه وذلك في التانيث بالتاء لفظا او
معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمية
الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي لا تجامع غير ما هي
شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا
فيهما كما في ثلث واحمر وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان لا اذ الاسماء المعدولة بالاستقراء
على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون معهما اي
لا يوجد شيء من الامر الدائر بين مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا كلاهما
فاذا نكر غير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب من حيث
سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية
بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف سببية فلا يبقى فيه سبب من

حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل
هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين على القاعدة من اوزان
الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجيء بالضمتين فلما
جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت
بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم
تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي
في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج
الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا اقتضاء لوجود السببين في اصمت وراء العدل
وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى انتشار مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة
على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ
سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله
اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك
في انصراف مثل احمر علما اذا نكر والمراد بمثل احمر ما كان معنى الوصفية
فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع
فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك

افعل التفضيل المجرد عن معنى التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بالاختلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبارًا للصفة الاصلية اى انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق فيه مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت لما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعنى منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما حينئذ وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم اسم للحية التي فيها سواد وبياض وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل والالف مع النون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا الزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اى سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اى كل علم كان في الاصل

... قوله ولا يلزمه باب حاتم اى لا عتبار الوصفية في باب حاتم وهذا جواب عن الزام الاخفش

وصفاً مع بقاء العلمية بأن اعتبر فيه ايضاً الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير احد الضدين لعدم زواله مع ضد آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معاً غير مستحسن وجميع الباب اي باب غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه او بالاضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي يصير مجروراً بالكسر اي بصورة الكسر لفظاً او تقديراً وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضاً وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقاً لان عدم انصرافه انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقاً والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر

49

فما دام الكسر اي ما دام يسقط التنوين لامتناعه من الصرف وتنوين من يذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام والاضافة كان الاسم غير منصرف وان لم تكونا باقيتين او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر زال السببان كما في ابراهيم وان لم تكن شرطا كما في احمد زالت احديهما وان لم تكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا هو المختار عند البعض غير المنصرف

المرفوعات جمع مرفوع لا مرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل وجمع هذا الجمع مطرد في صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سبحلات اي ضخمات وكالايام الخاليات هو اي المرفوع على الملل عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا والاشبه ان الاسم موصوف بالرفع المحلي بمعنى ان الرفع المحلي انه في محل لو كان معربا كان مرفوعا لفظا او تقديرا فكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو بحيث يشمل على احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما يجي فمنه اي من المرفوع وما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدا وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامدا او مشتقا فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل

ولان كلا نوعي الجملة من الانشاء والخبر يتمشى في الجملة الفعلية من غير احتياج الى القرينة بخلاف الجملة الاسمية فانها في الانشاء

بالامثلة الا بالتقييد بالتصريح على ان بعد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات

والمجرورات بغير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اى ما شبه بالفعل في العمل

يتناول الفاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اى الفعل

عليه اى على ذلك المسند واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما يسند اليه الفعل لكن الاسناد الى

ضميره لا اليه وانكر تقديمه عليه جوازا ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه

خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل

قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على

جهة قيامه به اى اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة قيامه به ان يكون على

صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في

ضرب زيد على صيغة المجهول ثم الاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمص

واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل

زيد في قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال

لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اى ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان

يلي الفعل المسند اليه اى يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه كالجزء

من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانهم

متواليات أي حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك أي لأجل الأصل الذي يقتضي تقديم الفاعل

على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا

يلزم الإضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا

لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا

للأخفش وابن جني وسندهما في ذلك قول الشاعر شعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب

العاويات وقد فعل واجيب بأن هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبأنا لا نسلم

أن الضمير يرجع إلى العدي بل إلى المصدر الذي يدل عليه الفعل أي جزى رب الجزاء وإذا انتفى

الإعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما أي في الفاعل

المتقدم ذكره صريحا وفي ضمن الأمثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الأمثلة والقرينة أي الأمر

الدال عليهما لا بالوضع ولا تعهد أن تطلق على ما وضع بإزاء شيء أنه قرينة عليه فلا يرد عليه أن ذكر الإعراب

مستغنى عنه إذ القرينة شاملة له وهي إما لفظية نحو ضربت موسى حبلى أو معنوية نحو أكل الكمثرى يحيى

أو كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا أو مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط أن يكون المفعول

متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت أو وقع مفعوله أي مفعول الفاعل بعد إلا بشرط توسطها

بينهما في صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد إلا عمرا أو بعد معناها نحو إنما ضرب زيد عمرا

وجب تقديمه أي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور أما في صورة انتفاء الإعراب فيهما

والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلما قلنا فان الاتصال الانفصال
واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر
المطلوب فان المفهوم من قولك ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو
مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قولك ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد
ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي
التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فقال ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان
معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو واذا الحصر انما هو في ما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب
فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان
معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احدا احدا الا عمرا زيد فيفيد انحصار صفة كل
واحد منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع
المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو أخر الفاعل لانقلب المعنى قطعا او اتصل به
اي بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسطة
بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او
وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله به ان يكون
المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير ضمير متصل نحو ضربك زيد وجب تاخيره

أي تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور أما في صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم الإضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة وأما في صورة وقوعه بعد إلا أو معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب
وأما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال الانفصال
بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما إذا كان الفاعل أيضا ضميرا متصلا فإنه
حينئذ يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة
على تعيين المحذوف جوازا أي حذفا جائزا في مثل زيد أي فيما كان جوابا لسؤال محقق
لمن قال من قام سائلا عمن تحقق منه القيام فيجوز أن تقول زيد بحذف قام أي قام زيد ويجوز أن تقول قام
زيد بذكره فإنما قدر الفعل دون الخبر لأن تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف أحد جزئيها فهو أقل في
الحذف أي في هذا الحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن
نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع أي
عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف أي يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه وأما على رواية
ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع أي يبكيه
من يذل أو يعجز عن مقاومة الخصماء لأنه كان ظهيرا للعجزة والأذلاء وآخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح
والمختبط السائل من غير وسيلة والإطاحة الإهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس
كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه أيضا من يسأل بغير وسيلة

٥٣

من اجل اهلاك المملكات بانه وانه يوشى الى تحصيل المال لانه كان معطي السلاطين بغير وسيلة وقد يحذف

الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعينه وجوبا اى حذفا واجبا في مثل قوله تعالى

وان احد من المشركين استجارك اى في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام

الناشي من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي فيه

ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اى زيد فتقدير الآية و

ان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك

الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان

يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد

يحذفان اى الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد

اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامها وهذا الحذف جائز لقرينة السؤال

لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وانما قدرت

الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه

جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل

ايضا نحو زيد معط ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه وقصر على الفعل لاصالته في العمل

وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على

٥٤

اقل مراتب التنازع وهو الاثنان **ظاهرا** اى اسما ظاهرا **او ما بعدهما** اى بعد الفعلين او
المتقدم عليهما او المتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو مستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال
التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعها
في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فحينئذ لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان
المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان
يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه
تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين
وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بدونه
لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المص بالتنازع
ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا اخصه بالاسم الظاهر واما التنازع
الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان معا
واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو
ممتنع كما عرفت **فقد يكون** اى تنازع الفعلين **في الفاعلية** بان يقتضي كل منهما ان
يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل **ضربني واكرمني زيد**
وقد يكون تنازعهما **في المفعولية** بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان

الشرط قوله فان اعملت الخ ويكون المعنى اذا تنازع الفعلان باحد الانحاء الثلثة يجوز لك اعمال الثاني والاول فان اعملت الخ

٥٥

متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدًا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرًا وليس هذا قسمًا ثالثًا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعًا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدًا وانما لم يورد مثالًا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الثاني حصل مثال للقسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدًا واكرمني واكرمت زيدًا وضربني واكرمت زيدًا واكرمني وضربت زيدًا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعًا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبدأ به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالًا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار

قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم

الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير

يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل

الا اذا سد شيء مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر

ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي

وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني

عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعمال الثاني اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب البصريين او حذف

الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان

المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرماني الزيدان ولا يلزم حينئذ محذور وقيل روي عنه

تشريك الرافعين واضماره بعد الظاهر كما في صورة تاخير الناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني

واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر

وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمرت ان استغني عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت

اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز

اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين

اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت

٥٧

حل الابيات شمس الدين ۵۵ قوله معيشة العيشة زندگانی وانچه بآن زندگانی کنند والمراد هو هنا ۱۲ غف

زيد فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه حينئذ لاحذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه فيه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير حينئذ راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني ايضا والا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس شعر ولو انما اسعى لادنى معيشة ✤ كفاني ولم اطلب قليل من المال ✤ حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد

وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المص عن طرف البصريين وقال وقول امرئ القيس كفاني

ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة واستغناء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك لان لو تجعل مدخولها المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعني قوله شعر ولكنما اسعى لمجد موثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وحينئذ يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاثيل الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله

وإقامته مقام الفاعل وإذا كان عامله فعلا أن تغيّر صيغة الفعل إلى فُعِل أي إلى الماضي
المجهول أو يُفعَل أي إلى المضارع المجهول فيتناول مثل أُفعِل وافتُعِل واستُفعِل ويُفتَعَل ويُستفعَل وغيرها
من الأفعال المجهولة المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب علمت
لأنه مسند إلى المفعول الأول إسنادا تاما فلو سند الفعل إليه لا يكون إسناده إلا تاما لزم كونه مسندا ومسندا إليه
معا مع كون كل من الإسنادين تاما بخلاف أعجبني ضرب زيد عمرا إلا أن أحد الإسنادين
وهو إسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب أعلمت لأن حكمه حكم
المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا ولا المفعول له بلا لام لأن النصب فيه
مشعر بالعلية فلو أسند إليه فات النصب والإشعار بخلاف ما إذا كان مع اللام نحو ضرب
للتأديب والمفعول معه كذلك أي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك أي
كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت وأعلمت في أنهما لا يقعان موقع الفاعل أما المفعول له فلما
عرفت وأما المفعول معه فلأنه لا يجوز إقامته مقام الفاعل مع الواو التي أصلها العطف وهي
دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فإنه لم يعرف حينئذ كونه مفعولا معه وإذا
وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعيّن
أي المفعول به له أي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما
فإن الضرب مثلا كما أنه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب

بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضُرِبَ زيدٌ باقامة المفعول به مقام
الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربًا شديدًا مفعول مطلق
للنوع عينا بالصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل الا بقيد
تخصيص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور وشبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل
مثلها فتعين زيد ان لم يكن اي وان لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع
ماسوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت
اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول
الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاطٍ اي آخذ نحو أُعطِيَ زيدٌ درهمًا
مع جواز أُعطِيَ درهمٌ زيدًا وذلك عند الامن من اللبس واما عنده فيجب اقامة المفعول الاول
نحو أُعطِيَ زيدٌ عمرًا ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات
او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما
واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظًا او تقديرًا ليتناول
نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد
فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي
كاسمي ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج

عنه مثل تحجبك هم مسند اليه واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما

لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي

الواقعة بعد حرف النفي كما ولا او الف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز

الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير

نحن عند الناس منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خير خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل

معموله الذي هو من باجنبي وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء

رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى اراغب انت

عن آلهتي يا ابراهيم واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان

ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدأ

وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان

مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام

اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو

اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها حينئذ خبر ليس الا جاز الامران

كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها سادا مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة

خبرا مقدما عليه فههنا ثلث صور احدها اقائمان الزيدان ويتعين حينئذ ان يكون

الزيدان مبتدأ او اقائمان خبر مقدم عليه وثانيتها اقائم الزيدان وتعيين حينئذ ان يكون الزيدان
فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثتها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت في الخبر هو المجرد
اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في
يضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي ما يوقع به الاسناد
واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة
في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ ولك ان تقول المراد المسند به الى
المبتدأ وتجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني
من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر
هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او يسند اليه شيء فمعنى الابتداء
عامل في المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء
عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر وقال الآخرون ان كل واحد
من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل
المبتدأ اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر
لفظا لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات مقدمة على الحال ومن ثم
اي ومن اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد

الاختصاص لهذه الدار او واحد من الجماعة من غير تعيين كما في النكرة الواقعة في الاثبات كرجل فانه يحتمل ان يكون زيدا وعمرا وغيره

مع كونه ضميرًا جائزًا الى شيء متأخر لفظًا متقدم رتبة لاصالة التقديم واستلزم قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو متعلق بخبر الخبر الذي اصله التأخير فيلزم عود الضمير الى المتأخر لفظًا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة معنًى معينًا والمطلق المبهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ وخير خبره ومثل قولك أرجل في الدار أم امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكانه قال أي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب تخصيصه بما تخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما تخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة

كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام رجل علم منه ان ما ذكر بعده امر يصح ان يحكم

عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام وعلم ان المهر

للكلب بالنباح المعتاد وقد يكون خيرا كما اذا كان مجيء حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان

مجيء عدو والمهر لنباح غير معتاد فتأمل فيكون شر الا خير فعلى الاول يصح القصر بالنسبة

الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون

المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي اضطره العجز في حادثة ومثل قولك

في الدار رجل والتخصيص فيه تقديم الخبر لانه لو قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة

استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك تخصيصا بالنسبة

الى المتكلم لان اصله سلمت سلاما عليك فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار

فكانه قال سلامي اي سلام مني عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم

مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها

الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول

الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمها وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان

الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم لم يكن الجملة داخلة

فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون

قوله يحتاج اي يحتاج في توجيهها اكثر التخصيصات الى التكلفات ١٢ جم قوله الى هذه التكلفات اشارة الى التكلفات

المخاطب بحصول انقضاض الساعة لكوكب جم قوله وهذا القول اقرب الى الصواب لظهوره ووجهه رد الاستعمال عليه

كالاستفهام وكذا القسم والتمني والترجي وضمير الشان ولام الابتداء والشرط وانما يقتضي الاستفهام نحو صدر الكلام

جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم او فعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة فالجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد او وضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة او كون الخبر تفسيرا للمبتدأ نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ضمير القيام قرينة نحو البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم اى الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بائع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اى الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اى الخبر الواقع ظرفا مقدر اى مؤول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير حينئذ مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدأ التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام اى على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب حينئذ تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك

ام ذاك ابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة
بل نحو سيبويه ١٢ اعف

ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اى المبتدأ

والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ

والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى نحو قولك غلام

رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل مني افضل منك رفعا للاشتباه او كان

الخبر فعلا له اى للمبتدأ احترز عما اذا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب

فيه تقديم المبتدأ لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه

اى تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور اما في الصور الاول فلما ذكرنا واما في الصورة

الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد يلتبس

المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل
عطف على قوله بالفاعل ١٢ البقا

الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان

والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على

قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في
وهذا مذهب ضعيف ١٢ ت

ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اى الذي ليس بجملة صورة سواء كان
اشارة الى ان المفرد مقابل الجملة ١٢ — نفسه ١٢ اعف

بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اى معنى وجب له صدر الكلام

كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان
قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفرداً صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفرداً صورة وحقيقة
وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صدارته
صدر الكلام لتصدره في جملته او كان الخبر بتقديمه مصححاً له اي للمبتدأ من حيث انه مبتدأ فبتقديمه يصح وقوعه
مبتدأ مثل في الدار رجل فان في الدار خبر تخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقي
المبتدأ نكرة غير مخصوصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر التابع له تبعية يمنع
سماعاً تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتدأ يرجع
الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى مثل على التمرة مثلها زبداً
فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة
والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبراً عن ان المفتوحة الواقعة
مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد مبتدأ اذ في تاخيره خوف لبس ان المفتوحة
بالمكسورة في اللفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها وفي الكتابة مثل عندي
انك قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكرنا
وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعداً وذلك التعدد اما
بحسب اللفظ والمعنى جميعاً ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل

وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في
الحقيقة خبر واحد اي مُزّ وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد فجوّز
العطف فلا بعد ان يقال مراد المص تعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف
لا اختصاص له لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما وايضا التعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه
ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد
يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني والحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن
الله فيصح باعتبار تضمن المبتدأ معنى الشرط في سببية الحكم سببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح
عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في
اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدأ
المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته جملة فعلية
او ظرفية مؤولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان تكون صلته فعلا او ظرفا
مؤولا بالفعل ليتاكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا او في حكم الاسم الموصول
المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما وفي حكمها الاسم
المضاف اليها مثل الذي ياتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي
في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف

قوله او الذي ليست لفظة او للترديد بل للتخيير بين العبارتين ۱۲ غ ف

٧٩

بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم وشل كل رجل يأتينى هذا مثال للاسم الموصوف بالفعل او كل رجل فى الدار هذا مثال للاسم الموصوف بالظرف فله درهم واما مثال للاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتينى او فى الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذى يصح دخول الفاء على خبره مانعان عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل تزيلان تلك المشابهة لانهما تخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذى يأتينى او فى الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه

ان المكسورة بهما اى بليت ولعل فى المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن تقبل فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذى الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما

القرآن وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع إنّ المكسورة عن دخول الفاء على
الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع أنّ المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا
أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه وقول الشاعر شعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم + ولكن
ما يقضى فسوف يكون + وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية أو عقلية جوازا أي
حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه إذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله أهل الحمد أي هو أهل
الحمد وإنما وجب حذفه ليعلم أنه كان في الأصل صفة فقطع لقصد المدح أو الذم أو
غير ذلك فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويجب حذفه أيضا عند من قال في نعم الرجل زيد
إن تقديره هو زيد كقول المستهل أي المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف في قول المستهل
المبصر للهلال الرافع صوته عند إبصاره الهلال والله أي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية
وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لأن مقصود المستهل تعيين شيء بالإشارة والحكم عليه
بالهلالية ليتوجه إليه الناظرون ويروه كما يراه وإنما أتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا
ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا أي حذفا جائزا لقيام قرينة
من غير إقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فإذا السبع
فإن تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فإذا
السبع واقف على أن يكون إذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد مسده أي ففي

وقت خروجی السبع واقف وقد یحذف الخبر لقیام قرینة جوازًا ای حذفا جائزا وواجبًا فیما التزم
ای فی ترکیب التزم فی موضعه ای موضع الخبر غیره ای غیر الخبر وذلک فی اربعة ابواب علی
ما ذکره المص اولها المبتدأ الذی بعد لولا مثل لولا زید لکان کذا ای لولا زید موجود
لان لولا لامتناع الشیء لوجود غیره فیدل علی الوجود وقد التزم فی موضع الخبر جواب لولا
فیجب حذفه لقیام قرینة والتزام قائم مقامه ہذا اذا کان الخبر عاما واما اذا کان خاصا فلا
یجب حذفه کما فی قوله شعر ولولا الشعر بالعلماء یزری لکنت الیوم اشعر من لبید
ہذا علی مذہب البصریین وقال الکسائی الاسم الواقع بعدہا فاعل لفعل مقدر ای لولا وجد
زید وقال الفراء لولا ہی الرافعة للاسم الذی بعدہا وثانیہا کل مبتدأ کان مصدرا صورة
او تاویلا منسوبا الی الفاعل او المفعول او کلیہما وبعده حال او کان اسم تفضیل مضافا
الی ذلک المصدر وذلک مثل ذہابی راجلا وضرب زید قائما اذا کان زید مفعولا به ومثل
ضربی زیدا قائما او قائمین وان ضربت زیدا قائما واکثر شربی السویق ملتوتا
واخطب ما یکون الامیر قائما فذہب البصریون الی ان تقدیره ضربی زیدا حاصل
اذا کان قائما فحذف حاصل کما تحذف متعلقات الظروف نحو زید عندک ثم حذف اذا کان
قائما ثم حذف اذ مع شرطه العامل فی الحال واقیم الحال مقام الظرف لان فی الحال معنی الظرفیة
فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فیکون الحال قائما مقام الخبر قال الرضی

هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذي يظهر ان تقديره نحو ضربي زيدا ملابسه قائما
اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا ملابسا قائما اذا كانت عن الفاعل وفي نحو قول
حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا ملابس قائما ويجوز حذف ذي الحال مع
قيام القرينة كما تقول الذي ضربت قائما زيد اي ضربته ثم حذف ملابس الذي هو خبر
المبتدأ والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا
فعلى هذا يكون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي
زيدا قائما حاصل فيجعل قائما من متعلقات المبتدأ ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده
وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سد
الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم
الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثانيها
كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك
مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه
لان الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه وثالثها
كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا
اي لعمرك وبقاؤك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف

ان النطبان بالافراد والجملة والتنكير والتعريف تيحصل الخبر نوعا لان الحيوان بالناطق تيحصل نوعا بخلاف كونه واحدا او متعددا

وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعُمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله **خبر ان واخواتها** اى من المرفوعات خبر ان واخواتها اى اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهى انّ وكانّ ولكنّ وليت ولعلّ **وهو** مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدى كما يجى عملت رفعا ونصبا **هو** اى خبر انّ واخواتها **المسند** الى شىء آخر **بعد دخول** احد هذه الحروف عليها فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا التى لنفى الجنس وغيرها و بقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليها ورودها عليها لاِيراث اثر فيها لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم فى قولنا ان زيدا يقوم ابوه فانّ يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم مثل قائم فى انّ زيدا قائم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف **وامره** كامر خبر المبتدأ اى حكمه كحكم خبر المبتدأ فى اقسامه من كونه مفردا او جملة ونكرة ومعرفة وفى احكامه من كونه واحدا

ومتعدداً ومثبتاً ومحذوفاً وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يجب

الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان يصح كونه خبراً بوجود شرائطه وانتفاء موانعه

ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبر المبتدأ يصح ان يقع خبر الباب ان حتى يرد

انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيداً وان من اباك

الا في تقديمه اى ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز

تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لان هذه الحروف

فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي

للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على

المنصوب فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول

كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا اذا كان الخبر

ظرفا اى ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان

حكمه اذاً حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان

الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان

لسحراً وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها

خبر لا التي لنفي الجنس اى لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا

قوله على التقديرين الخ فالصفة في هذه المادة مرفوعة باعتبار محل الرجل لان الرجل مبتدأ

لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند الى شيء آخر هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اي بعد دخول لا فخرج به سائر الاخبار و المراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه ونحو لا غلام رجل ظريف وانما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف فظريف ولا حال لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل ويكون مثالا للنوعين خبر لا الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب او المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا اعملا

عملهما هو المسند اليه فانه شامل للمبتدأ ولكل مسند اليه بعد دخولهما فخرج به غير اسم ما ولا

وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ذا بوه في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل

افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانها تعمل في

النكرة والمعرفة هذه اللغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد

دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو

اي عمل ليس في لا دون ما شاذ تعليل لنقصان مشابهته لا بليس لان ليس لنفي

الحال ولا ليست كذلك فانها للنفي مطلقا بخلاف ما فانها ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا

على مورد السماع نحو قوله شعر من صد عن نيرانها + فانا ابن قيس لا براح + اي لا

براح لي ولا يجوز ان تكون لنفي الجنس لانها اذا كانت لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع

ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات

ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض

بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات

لكثرتها وخفة النصب فقال المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية

قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم

مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا

مما يشتمل عليه الخ اى ليس مما يقصد به ما يشتمل معنے الفعل عليه بعينه وليس المراد ما يشتمل عليه معنے الفعل مما يدل عليه

ومسلمات واباک ومسلمين مسلمين فمنه اى فمن المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمے به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او فى او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اى المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنے والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب واسما فيه معنے الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التى لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنے ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل يشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا فى قولك ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنے الفعل

۷۹

وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما
كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل مسند اليه ولا شك
ان معنى الفعل مشتمل عليها حينئذ وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة
فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق
واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول
مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل
على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا
اى باعتبار كونه مفعولا به ١٢ رحمن
وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من
وفائدته دفع توهم السهو او دفع توهم المجاز
الفعل وللنوع ان دل على بعض انواعه وللعدد ان دل على عدده مثل
جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اى الذي
للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية
والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به
النوع او العدد بخلاف اخويه اللذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات
بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اى مغاير اللفظ
فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو

ص لانه دال على الماهية المعراة عن التعدد كما هو الظاهر اشارة الى نفى الاشعار عنه على التعدد فضلا عن ان يكون التعدد مدلولا

قوله اي من هذه المواضع النحو واردات الشارح من الموصول المفعول ثم قدره بمعناه الموضع المتعدد المضاف

انبته الله نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اي فعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اي حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلي يحذف معه الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اي من هذه المواضع موضع ما وقع اي مفعول مطلق وقع مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد

٨١

لتقديره نحو ما زيد الا سيرا لا يجب حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه

او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اي عن ذلك

الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون

منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا

عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق

مكررا اي في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو كيت لا زيد حسن

دكا دكا وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه

نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا او ما انت الا سير البريد اي تسير

سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على

ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتدا او الى

ما يشبه به فعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اي تسير سيرا

مثال لما وقع بعد معنى نفي وزيد سيرا سيرا اي يسير سيرا مثال لما وقع

مكررا ومنها اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع

اي مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة

مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وتفصيل الاثر بيان

سور المطلق تشبيها والبريد الفارسية پيک ١٢ رحمن ١٣ قوله ومنها الخ ضابطة هذا الفصل ان يذكر جملة طلبية او خبرية مشتملة

نحو اما تمنون منا او تفدون فداء ارشد ١٢ عبد الغفور ١٤ قوله باثره غرضه اي غايته وانما سمي غاية الشيء اثره لان غاية الشيء يحصل بعد ذلك الشيء كما ان الاثر بعد المؤثر ١٢ حسن

النواعة المحتملة مثل قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اي بعد شد الوثاق
واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من
شد الوثاق اما المن او الفداء ففصّل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا
بعد واما فداء اي اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اي من تلك
المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اي لان يشبه به
امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اي حال
كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان
الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار
مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو
مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار و على صاحبه اي صاحب ذلك الاسم اي
الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت
به فاذا له صوت صوت حمار اي يصوّت صوت حمار من صات الشيء صوتا بمعنى صوّت
تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة
على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير
المجرور في قوله له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى

قوله ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو قوله على الف درهم اعترافا اي اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له على الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل له سواه

ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا يغايره ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اي لهذه الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتقرر ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم هذه الالف عدة من قيد الاضافة

ای شیٔ مضافا الی الفاعل او المفعول لئلا یرد مثل قوله تعالی ثم ارجع البصر کرتین ای رجعا
بکرة کثیرة وفی جعل المثال من تتمة التعریف لافادة ہذا القید تکلف مثل لبیک اصله
الب لک البابین ای اقیم لخدمتک وامتثال امرک ولا ابرح عن مکانی اقامة کثیرة لیة
فحذف الفعل واقیم المصدر مقامه ورد الی الثلاثی بحذف زوائده ثم حذف حرف
الجر من المفعول واضیف المصدر الیه ویجوز ان یکون من لب بالمکان بمعنی الب فلا یکون
محذوف الزوائد وعلی ہذا القیاس سعدیک ای اسعدک اسعادا بعد اسعاد بمعنی اعینک
الا ان اسعد یتعدی بنفسه بخلاف الب فانه یتعدی باللام المفعول به ہو ما وقع ای
اسم ما وقع علیه فعل الفاعل ولم یذکر الاسم اکتفاء بما سبق فی المفعول المطلق والمراد
بوقوع فعل الفاعل علیه تعلقه به بلا واسطة حرف فانہم یقولون فی ضربت زیدا ان
الضرب واقع علی زید ولا یقولون فی مررت بزید ان المرور واقع علیه بل متلبس فخرج
به المفاعیل الثلثة الباقیة فانه لا یقال فی واحد منها ان الفعل واقع علیه بل فیه اوله او معه و
المفعول المطلق بما یفهم من مغایرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عین فعله والمراد بفعل
الفاعل فعل اعتبر اسناده الی ما ہو فاعل حقیقة او حکما فخرج مثل زید فی ضرب زید علی صیغة
المجہول فانه لم یعتبر اسناده الی فاعله ولا یشکل بمثل اعطی زید درہما فانه یصدق علی درہما
انه وقع علیه فعل الفاعل الحکمی المعتبر اسناد الفعل الیه فان مفعول ما لم یسم فاعله فی حکم الفاعل

وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت

زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف الجر فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير

المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما و

متاخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى استفهام او

شرط نحو من رايت ومن تكرم يكرمك زيد اذ لم يكن مانع من التقديم كوقوعه في حيز

نحو من الزان تحت لسانك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام

قرينة مقالية او حالية جوازا كقولك زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف

الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة

الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب

الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب

الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة

محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ

ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد

واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا ماهولا معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب

ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة

85

من السفر فيقال له اتيت اهلا لا اجانب فيجيء الجواب بالغنى اشارة الى جواز كون الاهل في هذا التركيب في مقابلة الاجانب فيكون معنا واتيت اهلا لا اجانب فالتنوين في الاصل في هذا التقدير عوض

للمنادى وهو المطلوب اقباله اى توجهه اليك بوجهه او تقليبه كما اذا ناديت مقبلا

عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت

اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم من

يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه ان تفجع عليه لم يدخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله

منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المصنف احكامه

بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه

التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله

تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل

في المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا

واي والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اى طلبا

لفظيا بان تكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان تكون آلته مقدرة

نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اى نيابة لفظية بان يكون النائب

ملفوظا او تقديرية بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين او

للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اى

الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه

٨٦

الفعل المقدر واصل یا زید ادعو زیدا فحذف الفعل حذفا لازما لکثرة استعماله ولدلالة
حرف النداء علیه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال
ابو علی فی بعض کلامه ان یا واخواتها اسماء الافعال فعلی هذین المذهبین
لا یکون من هذا الباب ای ما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلی
المذاهب کلها مثل یا زید جملة ولیس المنادی احد جزئی الجملة فعند سیبویه جزءا الجملة
ای الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئی الجملة
ای الفعل والفاعل مقدر وعند ابی علی احد جزئیها اسم الفعل والآخر ضمیر مستتر فیه
ویبنی ای المنادی قدم بیان البناء والخفض والفتح علی النصب لقلتها بالنسبة
الی النصب ولطلب الاختصار فی بیان النصب بقوله وینصب ما سواهما علی ما یرفع به
ای علی الضمة او الالف او الواو التی یرفع بها المنادی فی غیر صورة النداء او الفعل مسند
الی الجار والمجرور اسند به ولا ضمیر فیه وارجاع الضمیر الی الاسم غیر ملائم لسوق
الکلام ان کان ای المنادی مفردا ای لا یکون مضافا ولا شبه مضاف وهو کل
اسم لا یتم معناه الا بانضمام امر آخر الیه معرفة قبل النداء او بعده وانما بنی المفرد
المعرفة لوقوعه موقع الکاف الاسمیة المشابهة لفظا ومعنی لکاف الخطاب
الحرفیة وکونه مثلها افرادا وتعریفا وذلک لان یا زید بمنزلة ادعوک وهذه

٨٧

الكاف ككاف ذلك لفظاً ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف
او الفعل ولا مبني لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني
على الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على
الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى بلام
الاستغاثة اي بلام تدخله وقت الاستغاثة وهي لام التخصيص ادخلت على المستغاث لانه
مخصوص من بين امثاله بالدعاء مثل يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث
اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا لقوم فانه لو لم تفتح لام المستغاث
لم نعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم ينعكس الامر لان
المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي تفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف
المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث
نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث
حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف
نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه
كانت مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته
فاعرب بما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب

يا الماه ويا اللدواهي وكلام التهديد نحو يا لزيد لأقتلنك فلم يهمل الصص ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كان المهدد بسم فاعل يستغيث بالمهدد باسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم خصومته وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه التعجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المصنف في الايضاح وهو ان المنادي في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا تخفى عليك ان القول بحذف المنادي على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها حينئذ كما هو الظاهر مما سبق ويفتح اي يبني المنادي على الفتح لالحاق الفها اي الف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه حينئذ لان اللام تقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اي وينصب بالمفعولية ما سوى المنادي المفرد المعرفة والمنادي المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه وما غيره مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف

واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقول الاعمى غير معين اي رجل غير معين في هذا التوقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوب لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا او حيث اتضح انتفاء كل من القيدين مثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها امثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفردة حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيد بالمبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمراه لان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وحينئذ لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان تكون مفردة حقيقة بان لا تكون مضافة معنوية ولا لفظية ولا شبه مضاف او حكما بان تكون مضافة لفظية او شبهة بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانتا في حكم المفردة

لتدخل فیہا المضافة بالاضافة اللفظیة والمشبهة بالمضاف لانهما کالتوابع المفردة فی جواز الرفع و
النصب نحو یا زید الحسن الوجه والحسن الوجه ویا زید الحسن وجهه والحسن وجهه کما لم یجر الحکم الآتی فی التوابع
کلها بل فی بعضها ولم یجر فیما هو جار فیه مطلقا بل فی بعضها من قید فصل التوابع الجاری هذا
الحکم فیہا وصرح بالقید فیما هو محتاج الیه فقال من التاکید ای المعنوی لان التاکید اللفظی
حکمه فی الاغلب حکم الاول اعرابا وبناء نحو یا زید زید وقد یجوز اعرابه رفعا ونصبا وکان المختار
عند المص ذلک ولذلک لم یقید التاکید بالمعنوی والصفة مطلقا وعطف البیان
کذلک والمعطوف بحرف الممتنع دخول یا علیه یعنی المعرف باللام بخلاف
البدل والمعطوف الغیر الممتنع دخول یا علیه فان حکمهما غیر حکمها کما سیجیء ترفع حملا علی لفظه
الظاهر والمقدر لان بناء المنادی عرضی فیشبه المعرب فیجوز ان یکون تابعه تابعا للفظه و
تنصب حملا علی محله لان حق تابع المنادی المبنی ان یکون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب
المحل بالمفعولیة مثل یا تمیم اجمعون واجمعین فی التاکید ویا زید العاقل والعاقل
فی الصفة واقتصر علی مثالها لانها اکثر واشهر ویا غلام بشر وبشرا فی عطف البیان ویا زید و
الحارث والحارث فی المعطوف بحرف الممتنع دخول یا علیه والخلیل بن احمد هو استاذ سیبویه
فی المعطوف بحرف الممتنع دخول یا علیه یختار الرفع مع تجویزه النصب لان المعطوف بحرف
فی الحقیقة منادی مستقل فینبغی ان یکون علی حالة جاریة علیه علی تقدیر مباشرة

91

اذا كان مضافا او شبيها به او نكرة مخصصة ١٢ محرحسن

حرف النداء لمدوهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي القارئ المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي فابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة اي وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تيم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود

بالذكر والاول كالتوطية لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع
من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اي حال كون
كل واحد منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين
او مضافين او مضاهيين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد عمرو ويا زيد اخا عمرو و
يا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا
عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اي العلم المنادى المبني
على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فليخرج عنه ما يختار
فتحه المنبي عن جواز الضمة فان جواز الضمة لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف
بابن مجرد عن التاء او ملحوق بها اعني ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو
المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اي حال كون ذلك
الابن مضافا الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم كما عرفت
من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى
الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي هي
حركته الاصلية لكونه مفعولا به واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد نداؤه
قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط اي مع ها التنبيه بين حرف النداء

والمنادى المعرف باللام تحرزاً عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرج
بتوسط هذا ويا ايها الرجل بتوسط الامرين معاً والتزموا يعني العر
رفع الرجل مثلاً وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه ا
الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزم رفعه لتكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنا
التي هي علامة المنادى فتدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قا
جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم نذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك
القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اى التزموا رفع توابع الرجل
مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو الما
لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى
المبني وقالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتما
امرين احدهما كون اللام عوضاً عن محذوف وثانيهما لزومهما للكلمة يا الله لان اصله
الاله فحذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه
ولما لم تجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة
واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضاً
محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضاً عن الهمزة لان اصله

الا ناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس فى سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم
ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة فى التى فى قوله شعر من اجلك يا التى
تيمت قلبى + وانت بخيلة بالوصل عنى + لان لاما ليست عوضا عن محذوف
وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفى الغلامان فى قوله ع فيا الغلامان
اللذان فرا + لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا فلك اى وجاز لك
فى مثل يا تيم تيم عدى اى فى تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة ووليه
الثانى اسم مجرور بالاضافة فى الاول الضم والنصب وفى الثانى النصب فحسب
اما الضم فى الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف
الى عدى المذكور وتيم الثانى تاكيد لفظى فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك
مذهب سيبويه او مضاف الى عدى المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب
المبرد والسيرافى اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون فى الاصل يا تيم
بالضم تيم عدى ففتح اتباعا للنصب الثانى كما فى يا زيد بن عمرو وتعين النصب
فى الثانى لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم
عدى لا ابا لكم + لا يلقينكم فى سوءة عمر + البيت لجرير حين اراد عمر التيمى
الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبنى تيم لا تتركوا عمر ان يهجونى

قوله اما تابع مضاف بالاضافة كما ذهب اليه سيبويه بانه تاكيد لفظى والتاكيد اللفظى فى الاغلب حكمه

لكنها توقف عليها بالهاء لانها عوض عن زائد بخلاف بنت لان تاءها عوض عن اصل فان قلت كيف جاز الحاق تاء التانيث

فيلقيكم في سوءة اي مكروه من سطوته يعني مهاجاته اياهم والمنادي المضاف الى ياء

المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي واسقاطها اي الياء

اكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احتراز عن نحو يا فتاي مثل يا غلام وقلبها الفا نحو

يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود

غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة للتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين

حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من

الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادي المضاف

الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادي كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم

واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف والقلب فلا يقال يا عدو

يا عدوا وقد جاء شاذا في المنادي يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون

المنادي المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حالة الوقف

تقول يا غلاميه و يا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا

اي العرب في محاوراتهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم

مع وجه اخر زائد على الاربعة لكثرة استعمال ندائهما في كلامهم كما اشار اليه بقوله ويا ابت ويا امت

اي قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة

على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابتُ ويا امتُ

لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين

دون الياء فما قالوا يا ابتى ويا امتى احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير

جائز وقالوا يا ابن امّ ويا ابن عمّ خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الأُم والعمّ

اى لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال بل يقال يا ابن اخى ويا ابن خالى لا بالنظر

الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت ام ويا بنت عم على الوجوه الاربعة

مثل يا ابِ يا غلامى فقالوا يا ابن امى ويا ابن عمى بفتح الياء وسكونها و

يا ابن امِّ ويا ابن عمِّ بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن امّا ويا ابن عمّا بابدال

الياء الفا وقالوا بزيادة وجه آخر شذ فى المضاف الى ياء المتكلم يا ابن امَّ ويا

ابن عمَّ بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول

اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع فى بيانه

فقال وترخيم المنادى جائز اى واقع فى سعة الكلام من غير

ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى و

هو فى غيره اى غير المنادى واقع ضرورة اى لضرورة شعرية داعية

اليه لا فى سعة الكلام وهو اى ترخيم المنادى حذف فى آخره اى آخر المنادى

لانه ليس آخر المنادى بدليل اعتبار الاعراب فيما قبله ودخل فيه حذف الكلمة الاخيرة فى بعلبك بدليل جريان الاعراب عليها ١٢ غ

٩٧

تخفيفاً اي المجرد للتخفيف لا لعلة اخرى منضمة الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصاً بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة و يمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقاً بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقاً والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اي شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول وشرط الترخيم اذا كان واقعاً في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافاً حقيقة او حكماً فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضاً اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظراً الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزائه نظراً الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثاً مجروراً باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحاً بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت اظهاراً للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد الامرين الوجوديين وهو ان يكون المنادى اما علماً زائداً على ثلثة احرف لانه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته فيما ابقى منه دليل على ما القى ولزيادته

٩٨

۱۴ ۲۲ قوله فی حکم الصحیح فی الاصالة فیکون الیاء والواو فی مرمی ومدعو حرفا صحیحا حکما کما عرفت ان المتبادر من الحرف الصحیح الاصالة فهما اصلیتان فی انما عمم

علی الثلثة لم یلزم نقص الاسم عن اقل ابنیة المعرب بلا علة موجبة واما اسما متلبسا

بتاء التانیث وان لم یکن علما ولا زائدا علی الثلثة لان وضع التاء علی الزوال

فیکفیه ادنی مقتض للسقوط فکیف اذا وقع موقعا یکثر فیه سقوط الحرف الاصلی ولم

یبالوا ببقاءه نحو ثبة وشاة بعد الترخیم علی حرفین لان بقاءه کذلک لیس لاجل الترخیم بل مع

التاء ایضا کان ناقصا عن ثلثة اذ التاء کلمة اخری برأسها ولا یرخم لغیر ضرورة منادی

لم یستوف الشروط المذکورة الا ما شذ من نحو یا صاح فی یا صاحب مع شذوذه

فالوجه فی ترخیمه کثرة استعماله منادی ولما فرغ من بیان شرائط الترخیم شرع

فی بیان کمیة المحذوف بسببه فقال فان کان فی آخره ای آخر المنادی

زیادتان کالمتان فی حکم الزیادة الواحدة فی انهما زیدتا معا واحترز به عن

نحو ثمانیة ومرجانة فان الیاء والنون فیهما زیدتا اولا ثم زیدت تاء التانیث

فلم یحذف منها الا الاخیر کاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة ای الحسن کما هو

مذهب سیبویه لا افعالا جمع اسم علی ما هو مذهب غیره لانه یکون حینئذ من باب عمار

وان او کان فی آخره حرف صحیح ای صحیح اصلی لتبادره الی الذهن لان الغالب

فی الحرف الصحیح الاصالة فیخرج منه نحو سعلاة لانه لا یحذف منه الا التاء وهو اعم من ان یکون

حقیقة او حکما فیشمل مثل مرمی ومدعو فان الحرف الاخیر منهما فی حکم الصحیح فی الاصالة

۹۹

قبله مدة اى الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اى والحال ان ما فى آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم ياخذ هذا القيد فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة لان نحو مثنون وقلون يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اى الحرفان الاخيران فى كلا القسمين اما فى الاول فلما كانتا فى حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا معا واما فى الثانى فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة لئلا يرد المثل السائر صلت على الاسد وبلت عن النقد وان كان مركبا ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال فى بعلبك يا بعل وفى خمسة عشر يا خمسة لنزوله منزلة تاء التانيث فى كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد اى فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال فى يا حارث ويا مالك وهو اى المنادى المرخم فى حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه

فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال في حارث يا حارِ بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي ثمود يا ثمو وياعلو بواو متطرفة بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسمًا برأسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حارُ بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسمًا برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياءً وكسر ما قبلها كادلٍ في ادلُوٍ ويا كرا لانه لما جعل كرو اسمًا برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعني العرب صيغة النداء يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة ميت يبكى عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودًا او عدمًا باياء او وا فالمتفجع عليه عدمًا متفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجودًا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدمًا كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه ويا ويلاه

قوله فالحد شامل لقسمي آه وانما اشتمل الحد كلا القسمين لانه اذا كانت كلمة يا ندائية واما اذا كانت صلة التفجع فلا يشملهما الا يشمل احدهما

واختص المندوب بوا متازا عن المنادى لعدم دخولها عليه بخلاف يا فانه مشترك
بينهما وحكمه اى حكم المندوب فى الاعراب والبناء حكم المنادى اى مثل حكمه يعنى
اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه فى الاعراب والبناء مثل حكم
ذلك القسم من المنادى فكما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او شبيها به ينصب
ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى ليرد انه لا يقع نكرة لانه
لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف فى آخره اى آخر المندوب لمد الصوت
المطلوب فى الندبة فان خفت اللبس اى التباس ذلك اللفظ عند زيادة
الالف بغيره عدلت الى حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت
ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب
او اذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصله الضم
لا واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء اى الحاقها بعد
المدة فى حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدا الا
الاسم المعروف الذى اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته فى ندبته والتفجع عليه فلا
يقال وارجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص ينتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر
النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق

بالموصوف مثل وا زيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه يجي به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جي بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا اجاز مثل يا امير المومنيناه ولم يجز مثل وا زيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة ان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال وا جمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف الندا الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ويعني به ما كان نكرة قبل الندا سواء تعرف بالندا كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة ندا العلم فلو حذف منه حرف الندا لم يسبق الذهن الى انه منادى والا اشارة اي والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه فبقي سوى هذه المعارف التي يجوز فيها حذف حرف الندا العلم سواء كان مع بدل عن حرف الندا كلفظ الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ونحو لفظ اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل اي يا ايهذا الرجل

قوله ان المقصود بالندا لما كان صفتها لم يسبق وهي معرفة قبل الندا فلهذا اجاز حذف حرف الندا منها اي من كلمة اي

١٠٣

لكن المراد بهذا المفعول الا ان يا نہ فی ضمن ہذا العام كالمستثنى فان جميع المستثنے ليس من المنصوبات بل بعضها منها ولكن

فلا يجوز الحذف من ہذہ امن غير ان يتصف ہذا بذى اللام و المضاف الى اى معرفة

كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الى و اما المضمرات

فشذ نداؤ ہا نحو يا انت و يا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في

اصبح ليل اى صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا

قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته و في افتد مخنوق اى يا مخنوق قاله شخص

وقع في الليل على نائم مشتاق مخنقة وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع

انه اسم جنس شذوذا و في اطرق كرا اى يا كروان و فيه شذوذان حذف حرف النداء من

اسم الجنس و ترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان و يقولون اطرق كرا اطرق

كرا ان النعامة في القرى فيسكن و يطرق حتى يصاد و المعنى ان النعام الذى هو اكبر منك قد

اصطيد و حمل الى القرى فلا تخلى ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا

نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه و يا حرف النداء اى يا قوم اسجدوا و القرينة

امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من ہذا الباب

فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا و يسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب

و الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول فيها ما اى

اضمر اى قدر عامله اى الناصب له على شريطة التفسير الشريطة و الشرط و احد اضافتها

105

الی التفسیر بیانیۃ ای اضمر عاملہ بناء علی شرط ہو تفسیرہ ای تفسیر العامل بما بعدہ واما

وجب حذفہ حینئذ احترازا عن الجمع بین المفسِّر والمفسَّر وھو ای ما اضمر عاملہ علی شریطۃ التفسیر

کل اسم بعدہ فعل او شبہہ احترز بہ عن نحو زید ابوک ولا یرید بہ ان یلیہ الفعل او شبہہ

متصلا بل ان یکون الفعل او شبہہ جزء الکلام الذی بعدہ نحو زیدا عمرو ضربہ وزیدا انت ضاربہ

مشتغل ذلک الفعل او شبہہ عنہ ای عن العمل فی ذلک الاسم بضمیرہ ای بالعمل

فی ضمیرہ او فی متعلقہ ای متعلق ذلک الاسم او متعلق ضمیرہ وحاصلہ ان یکون الفعل

او شبہہ مشتغلا بالعمل فی ضمیر ذلک الاسم او متعلقہ فارغا عن العمل فیہ بسبب ذلک الاشتغال

لا بسبب آخر بحیث لو سلط بمجرد رفع ذلک الاشتغال علیہ ای علی ذلک الاسم ھو

ای احد الامرین الفعل او شبہہ بعینہ او مناسبہ ای ما یناسبہ بالترادف واللزوم لنصبہ

ای النصب احد ہذین الامرین الاسم بالمفعولیۃ کما ہو الظاہر المتبادر فبقید الاشتغال بالضمیر او

متعلقہ خرج نحو زیدا ضربت وبقید الفراغ عن العمل فیہ بمجرد ذلک الاشتغال خرج نحو زید ضربتہ

فان المانع عن عمل ضربتہ فی زید لیس بمجرد اشتغالہ بضمیرہ فان عمل معنی الابتداء

فیہ ورفعہ ایاہ ایضا مانع عن ذلک وبقید النصب بالمفعولیۃ خرج خبر کان فی نحو زید کنت ایاہ

وہہنا صور اربع احدہا اشتغال الفعل بالضمیر مع تقدیر تسلیطہ بعینہ والثانیۃ

اشتغالہ بالضمیر مع تقدیر تسلیط ما یناسب الفعل بالترادف والثالثۃ

اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور حينئذ الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصـ اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق مع تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء تلزمه ملابسة المحبوس عليه ينتصب زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المفسر الناصب لزيد في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي

١٠٧

في الامرين وعلى هذه الصور الخمس اشار المصنف بقوله ويختار في الاسم المذكور الرفع
بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح
عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة
فيهما متساويتان لان وجود صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فحتى لم يرجح النصب
قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة
من الجانبين ولكن تكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من تلك القرينة
المرجحة للنصب كأما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون
الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف
على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة الرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها
غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها
تأيدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت
مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار حينئذ هو النصب فان الرفع يقتضي
وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتأويل وتمحل اما مع غير الطلب واذا الواقعة على الاسم
المذكور للمفاجأة فانها من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه
الرفع فان اذا المفاجأة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من

ان اذا المفاجأة تلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض ق

ليحصل النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة

للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما

فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان وليس لم ولما

ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يتقدم معمولها عليها في العمل نحو

ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمرا وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام

نحو أزيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام ليكثار الرفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمته

ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء

هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة

على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة

في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني في موضع وقوع الاسم

المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي بعد

حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي

هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا

والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس ما هو في

حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع

بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود وصفته

اي مع تحقق النصب للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب

و وصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى

انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء

بجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود لكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون

قوله خلقناه صفة لشيء وقوله بقدر خبرا له وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق

لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة

لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي

الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرا اكرمته

اي عنده او في داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران

فيما اذا عطفت الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة

فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي

الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى

وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه

فان قلت لاتفاوت فی القرب والبعد بینهما اذ الکبری ایضا قریبة غیر مفصولة عنها
قلنا هذا باعتبار المنتهی واما باعتبار المبدأ فالصغری اقرب ویجب النصب ای نصب
الاسم المذکور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان کانت من حروف
الشرط فحکمها ما سبق من اختیار الرفع مع غیر الطلب واختیار النصب مع الطلب وکذا یجب
نصبه بعد حرف التحضیض وهو هلا والا ولولا ولوما دائما یجب النصب بعدهما لوجوب دخولها
علی الفعل لفظا او تقدیرا نحو ان زیدا ضربته ضربتک مثال لحرف الشرط
والا زیدا ضربته مثال لحرف التحضیض ولیس مثل ازید ذهب به منه ای من باب
الاضمار علی شریطة التفسیر فان زیدا فیه وان کان یظن فی بادی النظر انه مما اضمر عامله
علی شریطة التفسیر والمختار فیه النصب لوقوع الاسم المذکور فیه بعد حرف الاستفهام لکن
یظهر بعد تعمق النظر انه لیس منه فانه وان صدق علیه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضمیره
لکنه لیس بحیث لو سلط علیه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لایقبل النصب وکذا مناسبه
اعنی اذهب فان قلت لاینحصر المناسب فی اذهب فلیقدر مناسب آخر ینصبه مثل یلابس
اذهب علی صیغة المعلوم فیکون تقدیره ازیدا یلابس الذهاب به او یلابسه احد بالذهاب او اذهبه احد قلنا
المراد بالمناسب ما یرادف الفعل المذکور او یلازمه مع اتحاد ما اسند الیه فالاتحاد فیما ذکرته مفقود واذا
کان الامر کذلک فالرفع ای رفع زید فی المثال واجب بالابتداء او نصبه غیر جائز بالمفعولیة

فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف مما يختار فيه النصب وكذا اى مثل

ازيد ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اى في صحائف اعمالهم فليس من باب الاضمار

على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فيكون الفي الزبر ان كان متعلقا بفعلوا

فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا

فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود اذ المقصود

ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان

كل شيء كائن في صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية

صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت

في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل

عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا

كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية

شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان تحملوا الاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على

غير المختار فاشار المصنف الى ما تحملوا الاخراجه عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد

منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني

مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء

قوله عند سيبويه الخ ... قوله الزاني اى مبتدأ

الا جملة علية مرتبطة بالشرط لدلالتها على سببية للجزاء وتعلق الجزء والفاء لا تعمل ما في حيزها في
ما قبلها فامتنع تسليط الفعل المذكور بعدها على ما قبلها فتعين فيه الرفع و الآية جملتان
مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف المضاف والزاني عطف عليه
خبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان
الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او
للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا تدخل في الضابطة فتعين
الرفع و الا اي وان لم تكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الآية جملتين ايضا فهي تكون داخلة
تحت الضابطة فالمختار حينئذ فيها النصب ولو اختيار النصب باطل لاتفاق القراء على
الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين ليتعين الرفع الرابع من تلك
المواضع التي وجب حذف الناصب للمفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف
الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي
اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذر
ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي مما
بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطف على حذر او ذكر المقدر فان
قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر

قوله حذر بهو فعل مجهول وقوله فيه مفعول مالم يسم فاعله وايراد قوله النصب بالمفعولية لبيان حاصل المعنى ١٢ عبد الرحمن

بعد تعريف النوعين ومحصل الجواب انه لا بأس في خروجه فانه تابع والتوابع كلها خارجة من المعرفات فتأمل ١٢ ح ق

موضع المضمر او لتقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا لانه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذان مثالان لاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك ونقد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا ونقد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد او الحذف من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرها منها والطريق الطريق مثال لثاني نوعيه اي اتق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونح وتقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى على بعد نفسك عما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور وقيل تقدا الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير او جيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة من الحدود وبدليل ذكرنا بعد

وتقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من

يقال انما جعل تابع التحذير ابا لجانه لان ايراد المثال للتوضيح وهو يحصل به ١٢ ع محـ قوله في قسمي النوع ونما يعم القسم الاول القسمين من المثال فان في واحد من المثال المحذر منه

بصیغة اسم المفعول او کان بصیغة اسم الفاعل ای یضا و حیه ۱۲ قوله بیان الخ وان کانت موصولة یکون معرفة واذا کانت موصوفة یکون

ای ایاک من ان تحذف لان حذف حرف الجر من ان وان قیاس ولا تقول فی المثال

الاول ایاک الاسد لامتناع تقدیر من وشذوذه مع غیر ان وان فان قلت

فلیکن بتقدیر العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قیاس مع

ان وان وشاذ کثیر فی غیرهما واما حذف العاطف فلم یثبت الا نادرا المفعول فیه هو

ما فعل فیه فعل ای حدث مذکور تضمنا فی ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه کما و مطابقة

اذا کان العامل مصدرا فقوله ما فعل فیه فعل شامل لاسماء الزمان والمکان کلها فانه لا یخ

زمان او مکان عن ان یفعل فیهما فعل سواء ذکر الفعل الذی فعل فیهما اولا وقوله مذکور خرج

به ما لا یذکر فعل فعل فیه نحو یوم الجمعة یوم طیب فانه وان کان فعل فیه فعل لا محالة لکنه لیس

بمذکور لکن بقی مثل شهدت یوم الجمعة داخلا فیه فان یوم الجمعة یصدق علیه انه فعل

فیه فعل مذکور فان شهود یوم الجمعة لا یکون الا فی یوم الجمعة فلو اعتبر فی التعریف

قید الحیثیة ای المفعول فیه ما فعل فیه فعل مذکور من حیث انه فعل فیه فعل مذکور یخرج

مثل هذا المثال منه فان ذکر یوم الجمعة فیه لیس من حیث انه فعل فیه فعل مذکور بل من حیث

انه وقع علیه فعل مذکور ولا یخفی انه علی تقدیر اعتبار قید الحیثیة لا حاجة الی قوله

مذکور الا لزیادة تصویر المعرف وقوله من زمان او مکان بیان لما الموصولة او الموصوفة

اشارة الی قسمی المفعول فیه وتمهید لبیان حکم کل منهما وهو ای المفعول فیه ضربان

فلیس قیدا احترازیا بناء علی ان فی مجموله علی الظرفیة الحقیقیة فلیس کل مجرور بفی مفعول فیه ۱۲ غفر

كون لفظ مكان عن معين فان المكان اذا اضيف الى شخص وكانت الاضافة للعهد الخارجي يكون معينا واذا اضيف الى شخص

ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقدير ها وهذا خلاف اصطلاح

القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول

بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه لذلك

قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر

وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اي تقدير في لان

المبهم منها جزء مفهوم الفعل فصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي

على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان ان

كان المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في

الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في

اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من

المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما معناها فان امام

زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض

الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات الست

عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما اي لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه

لان حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامهما كما هو نظيرها وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا

الوجه عليه ١٢ قوله لفظ مكان وما في معناه مثل جلست مجلسك وقمت مقامك وقعدت موضع فلان ثم المراد انه حمل عليه لفظ مكان

نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل عليه

ما بعد دخلت ان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح

(وسكنت ونزلت ١٢)

اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل

استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام

معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت

دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى

مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت

زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان

تقول ضربته في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد

دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال

الى امكنتها التي فعلت فيها فلا تكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال

الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون

في ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة

التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير

نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل في تعيينه كما مر في المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله

117

اي بسبب وجوده وهي سائر المفاعيل ما فعل لعلة او به او فيه او معه فعل

حدث مذكوراً اي ملفوظاً حقيقة او حكماً فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدراً كما اذا قلت

تاديباً في جواب من قال لم ضربت زيداً فقوله مذكوراً احتراز عن مثل اعجبني التاديب فان قلت

كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيداً قلنا

المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه كما في ضربته تاديباً قلنا المراد مذكور معه في التركيب

الذي هو فيه وهو يخرج نحو اعجبني التاديب الذي هي ضربت لاجله اللهم الا ان يذكر ومعه المراد ومعه للعمل فيه

مثل ضربته تاديباً مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب مما يحصل بالضرب

ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبناً مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود

فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له معمولاً مستقلاً غير داخل في المفعول المطلق

خلافاً لظاهر الزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر من غير

لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديباً وجبنت في القعود عن الحرب

جبناً او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع

بنوع لا تدخله في حقيقة الآخر الى صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد

راكباً جاء زيد وقت الركوب من غير ان تخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول له

لا شرط كون الاسم مفعولاً له فالسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده

مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غير باء من وفي والباء او في بعض انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار في هرة اي لاجلها ولكن كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقائها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي اتحد فاعله وفاعل عامله احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد ولا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود عن الحرب بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني

119

مشهود المجرب واخرز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي

بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة

تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شئ منها المفعول معه اي الذي فعل لمصاحبته بان يكون

الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول به في وقوع الفعل عليه فقوله معه

مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله

والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم

النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على

قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي ضعيف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل ع

وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حيل

الحيلولة لان بين لازم الظرفية لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل فعل بمصاحبته على

ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول هو ما يذكر بعد الواو لمصاحبة معمول فعل

المذكور بعد غيره كالفاعل لصاحبته معمول فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته

معمول فعل وافادته ايا ها سواء كان في ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا

درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اي معنويا نحو مالك وزيدا

اي ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان

...لان المعمول لا بد ان يكون فاعلا او لا ينتقض بقولنا ضرب زيد عمرا اذا كان الواو بمعنى مع ... ومعطوف على المفعول كما عرفت ع

واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فان المعنى بالمذكور بعد الواو والفاعلية نحو جاءني زيد
وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة واعلم ان مذهب
جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل ومعناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما
وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر وصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى
المعية فان كان اى وجد الفعل اى ما دل على الحدث فيعم الفعل واسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اى لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض
بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اى العطف والنصب على
المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية
والا اى وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه
ممتنع لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اى امرا
معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اى لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على
عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اى
وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما
شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز
ولم يجز عطف عمرا على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر

وانما حكمنا بمعنوية الفعل فی ہذہ الامثلة لان المعنی ما تصنع وما بالك معنی ما شانك

وزیدا المعنی مالك وزیدا تصنع وزیدا ومعنی مالزید وعمرو وما یصنع زید وعمرو والحال لما

فرغ من المفاعیل شرع فی الملحقات بها وهو ما یبین هیئة الفاعل او المفعول به ای من

حیث هو فاعل او مفعول به کما هو الظاهر فبذکر الہیئة یخرج ما یبین الذات کالتمییز وباضافتها الی

الفاعل والمفعول یخرج ما یبین ہیئة غیر الفاعل والمفعول کصفة المبتدأ نحو زید العالم اخوك

وبقید الحیثیة تخرج صفة الفاعل والمفعول فانها تدل علی ہیئة الفاعل او المفعول مطلقا لا من

حیث ہو فاعل او مفعول وہذا الترديد علی سبیل منع الخلو لا الجمع فلا یخرج عنه مثل ضربت زیدا

عمرا راکبین لفظا ای سواء کان الفاعل والمفعول الذی وقع الحال عنه لفظا ای لفظیا

بان تکون فاعلیة الفاعل او مفعولیة المفعول باعتبار لفظ الکلام ومنطوقه من غیر اعتبار

معنی خارج عنه یفهم من فحوی الکلام سواء کانا ملفوظین حقیقة او حکما او معنی ای معنویا

بان تکون فاعلیة الفاعل ومفعولیة المفعول باعتبار معنی یفهم من فحوی الکلام لا

باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول اعم من ان یکون حقیقة او حکما فیدخل فی الحال

عن المفعول معه لکونه فی معنی الفاعل او المفعول به وکذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شدیدا فانه

بمعنی احدثت الضرب شدیدا وکذا یدخل فیه الحال عن المضاف الیه کما اذا کان المضاف فاعلا او مفعولا

یصح حذفه وقیام المضاف الیه مقامه فکانه الفاعل والمفعول نحو بل نتبع ملة ابراہیم حنیفا وان ما تقل

نحو اخيه ميتا فانه يصح ان تقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان يأكل اخاه مقام

ان يأكل لحم اخيه وكان المضاف فاعلا ومفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه الحال

عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين

حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشئ اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار

الضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ شيئين على صيغة الماضي المعلوم من

باب التفعل او تبيين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول وقع فيه

الحال من المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا لدخول وقوعها عن المضاف اليه

مثل ضربت زيدا قائما مثال للفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيدا انما هي باعتبار

لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال

الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى

خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ

هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد

المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه وليصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما

هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية

لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما

١٢٣

وزيد فى الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو
من تركيب كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد فى الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا
باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما او الصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا
او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه فى نحو
هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمنى والترجى والتشبيه فى نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما و
لعلك فى الدار قائما وكانه اسد صائلا وشرطها اى شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة
اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض و
ان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه فى المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اى ليس
اشتراطها بكون صاحبها معرفة فى جميع موادها بل فى غالب موادها اى اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع
الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءنى رجل من بنى تميم فارسا او
غير المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا
من كل امر او واقعة فى حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا لانتقاض النفى نحو ما جاءنى
رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءنى راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه
الامور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال فى هذا القسم مشروط
بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة

يعني يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة التنبيه على تخلفه في بعض المواد ونادى الشرط ...

يحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبر معطوفا

قوله وشرطها ان تكون نكرة فارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد

بالارسال البعث والتخلية بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة مزدحمة ولم يذدها اي

ولم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي ولم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها

الماء والدخال والادخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين

بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها

في بعض او المعنى على نغص مثل نغص الدخال ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته

جهدك متاول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتأويلها على

وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي تعترك العراك وينفرد وحده اي انفراده

وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها

معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهي

في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب

الحال نكرة محضة لم تكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم تكن الحال مشتركة بينه وبين

125

معرفة نحو جاءني رجل قد بدر الركبين وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها تخصص
النكرة بتقديمها لانها في المعنى مبتدأ وخبر ولئلا تلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت
رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواضع وان لم تلتبس طردا للباب ولا تتقدم اي الحال نحو قائما
مثل زيد قائما كعمرو وقاعدا على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي ان
يقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في
الفعل او شبه فعل وهذا معنى الكلام ان الحال لا تتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف
الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه مطلقا نظرا
الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قائما في الدار
فامتنع تأخير المبتدا عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما
في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال ان كانت مشابهة للظرف لما فيها من معنى
الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي للتوسع في الظروف والحال لا يتقدم عليه
اذا لم يكن الظرف في اخلاق العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر
كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير ولا تتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا تتقدم على
ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم تتقدم الحال
عليه اتفاقا نحو جاءني مجردة عن الثياب ضاربة هند زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم

قوله والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف لان حقه التأخير فكذا الحكم تابعه بخلاف الفاعل فان حقه التقدم على الفعل لان

على الفضاف فلا يتقدم عليه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصرية
يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال على الاصح وقيل
عن بعضهم يجوز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين
حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل
وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب
الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة
وبعضهم بجعلها صفة المصدر اي رسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعاقبة وكل
وتعسف قوله وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا
من غير ان يؤول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل بلا تاويل خلافا لـ
النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تاويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب
في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا اطيب منه
رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية
ولا حاجة الى ان يؤول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب
اذا صار ما عليه رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم
بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين

١٢٦

قوله [illegible]

مختلفين يلزم ان يكون كل منهما متعلقاً والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه
مفصل وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اعتباره في اطيب لكنه لما كان الضمير الراجع
الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والاطيبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه
وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان متصلا لكنه
لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا ان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا
وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يلزم
ان يكون المشار اليه التمر البالغ حد الاطيبية حالة البسرية ولانه لا يصح حيث وقع موقع
اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا وقد تكون اي الحال جملة
لدلالتها على الهيئة كالمفردات فيصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية
خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراؤها عليه في قوة
الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في
الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من
رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون
فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس صور فالاسمية
اي الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال

١٢٧

فناسب ان تكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاءني زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في المؤكدة فلا تجوز الواو تقول هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى فيّ فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت والمنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضي

الى الحال نحو علي الماضي المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل

من ذي الحال ووقوعه عليه تجوز الان للتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضمونه ماض

بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى تقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم

لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه

او مقدرة مستوية نحو قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت صدورهم وهذا بخلاف

مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه يؤول قوله تعالى حصرت صدورهم

بقوما حصرت صدورهم فتكون جملة حصرت صدورهم صفة موصوف محذوف هو حال الى آخر والمبرد يجعله

جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف

العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي الشارع في السفر او المتهيئ له

راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا ما صفة لراشدا

او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة

السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين

اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال

المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام هو موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة

قيد للعامل بخلاف المؤكدة ومثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفة لا تنتقل عن الاب في غالب الاحوال

صاحبها غالبا كالركوب في جاءني زيد راكبا ... قوله بخلاف المنتقلة ... بخلاف المؤكدة فانها مؤكدة للعامل ...

اي اخذه من تحقق الثمرة او فهمها من تحققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين ومن ا
الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحققت ابوة لك وصرت منها على يقين او اثبتها لك عطوفا
وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي ان تقديره حقه عطوفا وشرطها اي شرط وجوب
حذف عاملها ان تكون مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة احترز بها عما يؤكد بعض اجزائها
كالعامل في قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا فانه لا يوجب حذفه اسمية احترز بها عما اذا كانت
فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من
فاعل شهد ولا بد ههنا من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها
والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط التمييز هما اي
الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس برفع
الابهام عن شيء بل هو ترك شيء وايراد معين المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له
فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الموضع
سواء كان بحسب الوضع او الاستعمال ۱۲
واحترز به عن نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينا لكنه غير
مستقر بحسب الوضع بل نشا في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز
عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي بشرط
مذهب علامه ۱۲
استعماله في جزئياته او لكل جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد

من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا
الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز
عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع
لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر زال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم
الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال
فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الاسم
لما وضع الرطل مثلا لنصف المن فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من نصف
كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه
بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب
الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب اصل الوضع
اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل زيتا فزيتا
يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف
مذكورة او مقدرة صفتان للذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا
والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام
عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام

الاقسام المقدرة مثل كفى زيد رجلا فان الرجل لا يرفع الابهام عن الشيء المنسوب الى زيد لان الشيء المنسوب الى زيد يحتمل ان

عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار

صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشئ اى يعرف به قدره ويبين غالبا اى في غالب المواد واكثرها

رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام

فيه اكثر والمقدار اما يتحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما وسياتي ذكر تمييز العدد وبيانه

في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اى غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا

فان الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان براً وكالذراع نحو ذراع

ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات

لان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا وقفيزان براً وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد

بها المعدود والموزون والمكيل والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة لانه

كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون كما في

منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وذكر بعضها ومعنى

تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم يستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع

ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل و

صار به كلاما تاما فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع

بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت

١٣٢

مقام الفاعل لكونه في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الاترى ان لام التعريف
الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي
الراقود خلا فيه اى التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اى التمييز جنسا يقع
ما يتشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية وجمعه كالماء والتمر
والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان تقصد الانواع اى ما فوق النوع الواحد فيثنى
المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلابد من ان يثنى او يجمع وقيل وفي تخصيص قصد
الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد
جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات
الكلية او الشخصية وجمع اى يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد
في غيره اى في غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا فبالتنوين اى المفرد المقدار تاما
بتنوين او بنون التثنية اذ المعنى ان وجد التمييز متلبسا بتنوين المفرد وبالنون التي للتثنية
فانه تم الاسم بها فيقتضي التمييز جازت الاضافة اى اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة
بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شائعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك
مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اى وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع
او بالاضافة فلا تجوز الاضافة الا بقلة في نون الجمع نحو عشرو درهم واما في الاضافة فلا تلزم اضافة

المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك وعشري رمضان
بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا
عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان
فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة ليكون الباب قريبا الى الاطراد وعن
غيره اي عطف على عن مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن
مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا
فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تميزا والخفض اي خفض التمييز باضافة
غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز
لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اي القسم الثاني من التمييز
وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات
مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف نسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه
عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلته ما في هذا القسم للمفرد
المذكور في القسم الاول انما هي بمجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة كائنة في جملة او ما
ضاهاها اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول
نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل

١٣٤

اباً او المقصد نحو اب عجبني طيبه اباً وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا ونحو طاب زيد

نفساً مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب وزيد طيب اباً مثال لما شبه الجملة والتمييز

يصلح ان يكون لما انتصب ولمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان

المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوّة ودارًا

وعلماً عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير

فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة وما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير

اضافي خاص بالمنتصب والدار عين غير اضافي هو متعلق بالمنتصب والاب عين اضافي

محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل واحد منهما متعلق بالمنتصب

او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل يعجبني طيبه نفسا وتركه

اظهر التمييزات واخفاءه وابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق

عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده

صاحب المفصل مثالا للتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضميره رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه اراد ان

ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير فيه معينا معلوما والابهام يكون في

نسبة الدر اليه والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارسا

والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفراسة

بالكسر من التغرس ثم ان كان اى التميز بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه اسما لا صفة
يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون
ذلك التميز تارة له اى لما انتصب بان يكون تميزا يرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه
بان يكون تميزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا فى طاب
زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تميزا عن زيد اذا اريد اسناد
الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تميزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند
الى متعلقه وهو ابوه والا اى وان لم يكن التميز بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه
اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان
هذه الاسماء ليست نصا فى المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهى للمتعلق زيد وهو
الذات المقدرة اعنى الشئ المنسوب الى زيد فطابق التميز فيهما اى فيما جاز ان يكون لما
انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة
التميز او تثنية وجمعية سواء كان لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين و
الزيدون آباء او لمعنى فى نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت ابا فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت
ابا وجدا له وطاب زيد آباء اذا اردت ابا وجدا واجداد له فعلى كل من التقديرين اذا قصدت
وحدة التميز اورد مفردا واذا قصدت تثنية اورد تثنية واذا قصدت جمعية اورد جمعا

فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز جنسا يقع
على القليل والكثير فانه اذا قصدت تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل
يكفى ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما
والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز الذي هو جنس الانواع من حيث اختلافها
النوعية فانه لا بد حينئذ من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق
الطيب من كل من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى
وان كان اي التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او مؤولة بها نحو كفى زيد رجلا فان معناه
كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة لما اي لما انتصب عنه لا المتعلقة لان الصفة تستدعي موصوفا
والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون الوالد بخلاف
الاسم نحو ابا وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها
اياه او مطابقة اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت صفة له
مطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره
واحتملت الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس
او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التمييز لان من تزاد
في التمييز لا في الحال والغرض المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية

۱۲۷

بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسماً تاماً بالاتفاق فلا يقال عندي
درهماً عشرون ولا زيتاً رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل بمشابهة للفعل مشابهة ضعيفة
كما ذكرنا فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب انه لا يتقدم التمييز على
ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلاً للفعل نفسه نحو طاب زيد اباً
طاب ابوه او فاعلاً له اذا جعلته لازماً نحو فجّرنا الارض عيوناً اي انفجرت عيونها او اذا جعلته متعدياً
نحو امتلأ الاناء ماءً اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل ههنا بحث
وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء ماءً من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعدياً
لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى البعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره وقع الابهام
فيه لا جرم ميّزه بقوله ماءً فهو في معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وكذلك بعينه مثل قولك
طاب زيد تجارةً فان التجارة تمييز يرفع الابهام عن شيء منسوباً الى زيد وهو التجارة فالفاعل
في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الطيب اليه حقيقة واليها مجازاً وبهذا يندفع
ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من
ان التمييز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا تطّرد تلك القاعدة خلافاً للمازني
والمبرد فانهما يجوّزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظراً الى قوة
العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل

ومتمسّكهما في هذا التجويز قول الشاعر شعر أتهجر سلمى بالفراق حبيبها ⁂ وما كاد نفسا بالفراق
على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه يكون في كاد ضمير الشان لتذكيره ولعود ضمير تطيب الى
سلمى ويكون نفسا تميزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد
نفسا تميز عن نسبة كاد اليه اي وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك وقيل يحتمل ان يحمل البيت على
تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس في المعنى وما كادت
الحبيب تطيب نفسا تكلف وتعسف غير قادح في التمسك المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة
على قسمين ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه الى قسمين يعرف
كل واحد منهما الا ان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع
فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع عن
متعدد جزئياته نحو ما جاءني احد الا زيدا واجزاؤه نحو اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد
لفظا اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني
احد الا زيدا بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني
القوم لكن زيد جاءني والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج
عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء
منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا اشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد

او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا او هو اي المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما
عرفت وثانيا بما يتفطن له من تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او
غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة روما للاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا
لا بعد غير وسوى وغيرها غير الصفة قيد به لان الا قد يقع بعد الا التي للصفة وحينئذ لا يسمى المستثنى لئلا
يذهل عنه في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز
به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس حينئذ واجب النصب على ما يجيء ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو
ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب
على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على
الاستثناء بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل
قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على
الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقا
معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف على
قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غير
موجب نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه
او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا

في لا كثر اي في اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او في اكثر مذهب
النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه
الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية
والعقالة واما بنو تميم ففيه قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني
القوم الا حمارا فههنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون
الحجازيين في ايجاب النصب كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي الا من رحمه الله فهو المرحوم
المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب
ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو وعدوا اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيدا وبعد خلا
من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من
الانيس فقد يضمن معنى جاوز ويحذف من عن مفعول الفعل فيتعدى بنفسه والمشهور انه التضمين واتخذه
والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير
راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني
القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما
قد ليكونا اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات
لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في

خواص الفعل فاذا لم يكن معهما قد فيكون حرفي الجر والام ايضا حرف فيكون حينئذ اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء ١٢ ج

جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر (وماخلا وماعدا) اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان
بعد ماخلا وماعدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ماخلا زيدا وماعدا عمرا
تقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو بعضهم من زيد ووقت
مجاوزتهم او مجاوزة بعضهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤا خالين او خاليا بعضهم
او مجاوزيهم من زيد ومجاوز بعضهم او مجاوزيهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة
ولعل هذا الشيء عند المطلع لم يعتد به ولهذا لم ينقل في الاكثر (وليس) اي المستثنى منصوب بعد ليس
نحو جاءني القوم ليس زيدا (و) بعد (لا يكون) نحو سيجيء اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب
بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسميهما في باب الاستثناء وضميره راجع
الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب
على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها
قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها (ويجوز فيه) اي في المستثنى (النصب) على الاستثناء
(ويختار البدل) عن المستثنى منه (فيما بعد الا) حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا
في محل يكون متأخرا عن الا احترز عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما
(في كلام غير موجب) احترز عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر (و)
الحال انه (قد ذكر المستثنى منه) احترز عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه حينئذ يعرب على حسب العوامل

وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختاروا البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويخص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل واحد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اي وقعت القراءة

كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك
ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور يستقيم
المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب
ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا
فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان
هناك قرينة دالة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منها جائزة مع القرينة وغير جائزة
بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي
عكسه لان اشتراك جميع افراد جنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك كثير يغلب
واما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك فقليل كما في المثال المذكور وفيه
الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من
المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا
قرينة ظاهرة دالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت
ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة
كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ووقع شذا اي من اجل ان المفرغ لا يكون في
الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما لانه في معنى ما زال ثبت لان

نفي النفي بالاثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال
الشارح الرضي يمكن ان تحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها دائما لا تناقض مستثنى من جملتها
العلم او تحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات
الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه
التاويلات ارجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما في مثل ان
قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك والمقصود منه المبالغة في تجمعين
على ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع
اي حمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد
الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه ومثل لا احد فيها
الا عمرو فعمرو مرفوع محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به
اي لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب محمول على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ
وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه
لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية او لا وخص المستثنى بالا يزيد عليه
صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في الصور الاربع لان من
الاستغراقية لا تزاد الا في النفي لا الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي

بالا لانهما ابطلا النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد من تقدير لا حقيقة او حكما لتعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من تقدير ما كذلك لتعمل فيهما ولا تقدران لا حقيقة اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل ولا حكما اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية حكمه الى البدل فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملتين في المستثنى المحمول على البدل بعد الا اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء مرفوع على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب هو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا حمله على المحل البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه

بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت

١٤٧

للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العلة وهي اي ليس

لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية دون النفي اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية

لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا

لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد

انتقض النفي بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين

او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين او كسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا

في الاكثر لكونها حرف جر في الاكثر استعمالا ثم وجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله

مضمر ومضاها بكثرة المستثنى مما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم حاشا زيدا اي بعدا

السعد عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة اذ سيجي باعراب

موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق لكونه لما انجر المستثنى للاضافة

انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار

قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها

على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء

على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعدها لما قبلها

كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا تحمل الا عليها في الصفة

غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا
لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق
حالها صفة حالها اداة استثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة
جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال وتقديرا كالقوم وشرط ان يكون
منفيا فدخل فيه نحو ما جاءني رجال الا زيد منكورا اي منكرا لا يعرف باللام حيث يراد به العهد
والاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون
زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل وعدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد
منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور المحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال
واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور
لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل
الا زيد جاءني وله علي عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير
لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان
الا تحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني
مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا والا رجلا
والا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما

في المحصور ۱۲ عبد الرحمن

كما يكون الفرقدان مرفوعا ١٢ ابح علة ... تقال كل انسان عالم بالعلم فالاولى ان لا يكون بمعنى ما ١٢ ح

اى من فى السماء والارض الهة فى جمع آلهة ولا دلالة فيها على عدد محصور ١٢ الا الله

اى غير الله لفسدتا اى لخرجتا عن الانتظام فالا فى الآية صفة لانها تابعة لجمع

منكور غير محصور وهى آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله فى آلهة بيقين فلم يتحقق شرط

الاستثناء وفى الآية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى كان فيهما آلهة

مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل بالاعلى انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانية

لجواز ان يكون ح فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه

ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا تتعدد الالهة لان التعدد يستلزم المغايرة في

حمل الا على غير فى غيره اى فى غير جمع منكور غير محصور بصحة الاستثناء ح ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة

مع صحة الاستثناء قال يجوز فى قولك ما اتانى احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا

بقول الشاعر وكل اخ مفارقه اخوه + لعمر ابيك الا الفرقدان + فالفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء

منه والا وجب ان يقال الفرقدين بالنصب وحمل المص ذلك على الشذوذ وقال فى البيت شذوذان

آخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل للافادة

الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء

النصب على الظرف اى بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءنى القوم سوى او سواء زيد فكانك قلت

مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازما الظرفية وعند الكوفيين

مستثنى منصوب والنصب لتثنية بالياء ١٢ ح قوله النصب يمكن ان يكون الفرقدان استثناء من كل اخ على لغة من

١٤٩

يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر شعر

ولم يبق سوى العدوا • ن دناهم كما دانوا • وزعم الاخفش ان سوا اذا اخرجوه عن الظرفية

ايضا نصبوه استنكارا للرفع فيقولون جاءني سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا في استنكار

الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها

وسنعرفها في قسم الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اي دخول كان واحدى

اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على

اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء

الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد

يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين

المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد

بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل

كان زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه و

شرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة

او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر و

ذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيدا و كان هذا زيد

بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة ترفع
اللبس كذلك وانتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان
الفتى هذا وقد يحذف عاملها اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من
هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون
باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء
بعد ان اسم ثم فاء بعدها اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها نحو ان خيرا فخير اي
ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا
ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان
في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب
الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت
منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا
فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا عنها
وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت
وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت
فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المصـ

على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها وسنذكرها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى

هو المسند اليه بعد دخولها اي بعد دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه انما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا الاكثر من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا بعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه

هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشبها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليه الا الاولى منه او من الضمير المجرور وفي دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل

١٥٢

ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما
يليها نكرة مشبهاً بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما
فإن كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفرداً
بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافاً او مشبهاً به اي يليها نكرة غير مضاف ولا
مشبها به ليترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفرداً معرفة او
مفصولاً فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل
دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم
بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر
السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ويعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل
فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل
فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديراً فحذف من تخفيفاً وانما بني
على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء
ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى
ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب فان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة
بانتفاء شرط النكارة او مفصولاً بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا

باستغناء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشابها

او لا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل

ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع

هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها و

اما في المفصول فلضعف لا عن التاثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكريرها لكن مطلقا

لا بعينه اما في المعرفة فليكون كالعوض عما فاته من معنى نفي الآحاد و في النكرة

ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل أفي الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل

جار في المعرفة ايضا ونحو قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا

جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان لا فيه معرفة

لان ابا حسن كنية علي رض ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب بانه متأول

بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف

بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره رض بهذه

الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوي هذا التاويل ايراد حسن بحذف اللام لان

العلم ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كررت

فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه

١٥٥

بفتح الاول والثاني لانهما مبنيان على الفتح لتضمنهما معنى من الاستغراقية نحو لا رجل في الدار ... وجه ترتيبها الاول فتحهما ای

لاحول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة معطوفا على الاول

عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف اى لاحول ولا قوة موجود الا بالله او عطف

جملة على جملة اى لاحول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء

عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اى لاحول ولا قوةً الا بالله

اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية

مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه

لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما

خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفعه اى رفع الثاني نحو لاحول ولا قوةٌ

الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا زائدة

والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر

لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة والرابع رفعهما

بالابتداء نحو لاحولٌ ولا قوةٌ الا بالله لانه جواب قولهم أبغير الله حول وقوة فجيء بالرفع

ليحصل المطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول على

ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لاحولٌ ولا قوةَ

الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون
رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل
بينهما ولا ادخل فيهما التوافق الاسمين بعدها في الاعراب فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف
جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا لزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا
ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد وان يكون عطف
جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل
اي عمل لا اي تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام
ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة نحو قولك الا رجل
في الدار استفهاما واما العرض مثل الا نزول عندي ولم يذكر سيبويه ان حال الا في العرض
كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمص ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ
لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل الا ولو وحروف التحضيض فيجب
انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى
ما يرجو واما قولهم الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف
الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض برأسه فكأنه قال الا تروني رجلا يعني هلا تروني
رجلا ولذلك نصب ونون وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى

التمنی فکان القیاس الارجل ولکنہ نونہ لضرورۃ الشعر ونعت اسم لا المبنی الا النعت
اسمہا المعرب احتراز عن نحو لا غلام رجل ظریفا الاول بالرفع صفۃ للنعت ای الثانی
وما بعدہ احتراز عن مثل لا رجل ظریف کریم فی الدار مفردا حال من ضمیر مبنی او العامل
فیہ مبنی احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجہ یلیہ حال بعد حال او صفۃ مفردا احتراز عن المفصول
نحو لا غلام فیہا ظریف وہذا القید یغنی عن الاول مبنی علی الفتح حملا علی المنعوت لمکان
الاتحاد بینہما والاتصال وتوجہ النفی الی النعت حقیقۃ والمبنی فی قولہ ونعت المبنی اشارۃ الی انہ
مبنی علی الفتح بالاصالۃ لا بالتبعیۃ فانہ للمذکور سابقا فلا یرد انہ اذا کان المبنی مبنی علی الفتح ثم نعت
لا یجوز بناؤہ ومثل لا ماء ماء باردا مع انہ یصدق علیہ انہ نعت المبنی الاول مفرد ایلیہ فان باردا
فی ہذا المثال نعت للتابع لا المتبوع کما ہو الظاہر ولو جعل نعتا للمتبوع فلیس ما یلیہ لتوسط التابع
بینہما ومعرب لان الاصل فی التوابع تبعیتہا لمتبوعاتہا فی الاعراب دون البناء رفعا حملا
علی محلہ البعید ونصبا حملا علی اللفظ او علی محلہ القریب نحو لا رجل ظریف بالفتح
وظریف بالرفع وظریفا بالنصب فی الدار ای وان لم یکن النعت کذلک فالاعراب ای فحکمہ
الاعراب لا غیر رفعا حملا علی المحل البعید ونصبا حملا علی اللفظ او المحل القریب وقد مرت الامثلۃ
فی بیان فوائد القیود والعطف علی اسم لا المبنی اذا کان المعطوف نکرۃ بلا تکریر لا
فی المعطوف فانہ اذا کان المعطوف معرفۃ وجب رفعہ نحو لا غلام لک والفرس واذا

١٥٧

كان لا مكررا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ

اي لفظ اسم لا المبني فيجعل منصوبا او بان يحمل على المحل فيجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه

البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لفظة لفصل بلا المؤكدة او المعطوف على

المنفي يزاد فيه لا لكثير نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا وابنٌ في قول الشاعر ولا اب

وابنا مثل مروان وابنه + اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا + وسائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي

ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا ابا له ولا غلامي له

اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجري على ذلك الاسم

احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون من نحو غلامين جائز يعني

ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا

على ما ينصب به والجار مع مجروره خبر لها وقد جاء على قلة مثل لا ابا له ولا غلامي له بزيادة

الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة تشبيها له

اي لاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء لاحكام المضاف

عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته

اي مشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اي المضاف

في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص

ا المعنى ان مثل لا ابا له ولا غلامى له جائز تشبيها له اى لمثل هذين التركيبين حيث لا

ضافة فيه بالمضاف اى بتركيب مشتمل على الاضافة لمشاركته اى مشاركة مثل هذين

تركيبين له اى لما يشتمل على الاضافة فى اصل معناه اى معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص

ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافى اتم من

ن غيره ومن ثمه اى لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف

معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اى فى الدار لعدم الاختصاص

ن الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شئ انما هو بالبنوة له وهذا الاختصاص غير ثابت

لاب بالنسبة الى الدار فلا تصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف

الاب الى الدار لمشاركته له فى اصل معناه وليس اى مثل هذين التركيبين بمضاف

يقة لفساد المعنى المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفى ثبوت جنس الاب

و الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى

سد على تقدير الاضافة من وجهين اما اولا فلان معنى هذين التركيبين على تقدير الاضافة

اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اى لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا

ان المراد نفى ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفى الوجود عن ابيه المعلوم وعن غلاميه

علومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف

لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل و

جمهور النحاة ان مثل هذين التركيبين مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه

تاكيد اللام المقدرة وحكم الصرفي بفساده لما عرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل

لا عليك اي لا باس عليك ولا يحذف الاسم وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا

اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلنا

حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين في النفي والدخول على الجملة الاسمية

بليس هو المسند بعد دخولهما اي دخول ما ولا وهي اي خبرية خبر ما ولا انما وكذا اسمية اسمهما

لهما لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبر لهما انما تظهر

باعتبار الخبر فجعل الخبر خبر لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما

لا يجعلون الخبر خبر لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما

ولغة اهل الحجاز هي التي عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا

زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في

استعمالهم وهي زائدة عند البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا

نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما اذا كان

مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبه ليس فلما

فصل بينهما او بين معمولها بالعمل واما اذا انتقض النفي بالا فلان عملها لمعنى النفي فلما انتقض بطل

العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اي على

خبرهما بموجب بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد قائما

بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اي فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الا في

نقض النفي المجرورات هو ما اشتمل اي اسم اشتمل لتخرج الحروف الاواخر التي هي محال

الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام

الاسم على علم المضاف اليه اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه

يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو

مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل من حيث كونه مضافا اليه فالمضاف اليه

وان كان مختصا بما عرفته لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو شبه به فيدخل

في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية

وان لم يكن داخلا في تعريف المضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم

وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه

بحرف الجر لفظا او تقديرا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم

ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد

وكذلك الكلام في اللفظ لا في التقدير ١٢ ابح

او فعلا مثل مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك
الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدرا حاصل كون ذلك المقدر مرادا من
حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم
بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في
لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير اي تقدير الحرف شرطه ان يكون المضاف
اسما اذ لو كان فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي منسلخا عنه
تنوينه او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة
لان التنوين او النون دليل على تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين
مزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى
علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام
القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل
للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المص في المتن والصريح في شرحه
له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف
الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه
شئ فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى مفعولها

١٦٢

مثل ضارب زيد بتقدير اللام لتقوية للعمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها نحو
الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان
في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه
فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا
كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما تفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة الا التخفيف
في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى
في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه
فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة
الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة لكن غير مضافة الى
معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي
اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في مضاف اليه عدا جنس المضاف
وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا
عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية
في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير
المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف المضاف

الذي هي للاختصاص ١٢ او بان هذه الاضافة بادنى ملابسة ويكفي في الاضافة بمعنى اللام ادنى ملابسة اختصاص فالاولى ان يكون الاضافة

ان المضاف اليه اما مباين للمضاف و ح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام

او اما مساو له كليث واسد واما اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا

كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه

اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة

الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح

التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك

بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه ولهذا قال المصرح بمعنى اللام ولم يقل بتقدير اللام وبهذا الاصل

يندفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل و

كل واحد وهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى

اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن

رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم

لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة

بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان تجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة

بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة

وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية

اليوم ظرفا للضرب لان معنى كون الشيء ظرفا لشيء ان يكون المظروف واقعا في الظرف لا بيان انه متعلق لواقع ١٢ عل

١٦٤

١٦٥

تعريفا اى تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيأة التركيبية فى الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان نسبة امر الى معين يستلزم معلومية المنسوب بهو وبخلاف ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاء فى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيأة التركيب الاضافى موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام فى اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما فى قوله ع ولقد امر على اللئيم يسبنى وذلك على خلاف وضعه وليس يجرى هذا الحكم فى نحو غير ومثل فانك اضافتهما لا تفيد التعريف وان كان مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما فى الابهام الا ان يكون المضاف اليه ضد واحد يعرف بغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان المضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته فى شئ من الاشياء كالعلم و الشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذى يماثله فى الشئ الفلانى وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اى تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه

وشرطها اى شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن والمراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة

فى عبارته مسامحة فهو مفهوم عام شامل له ولغيره ١٢ ح قوله والمراد بالتجريد الخ من باب ذكر الملزوم وارادة اللازم

سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان

المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف

ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان

قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم

تعريف المعرف فلم جوزتم هذا دون ذلك قيل لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال

تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين

صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل التعريف

بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف

١٦٦

الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل

الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة شعر ثلث الاثافي والديار البلاقع

واما ما جاء في الحديث من قوله الالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة و الاضافة اللفظية علامتها

ان يكون المضاف صفة احترز عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترز عما اذا كانت

مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل

الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية

فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط

بعض المعانی عن ملاحظة العقل بازاء ما سقط من اللفظ بل المعنی علی ما کان علیه قبل الاضافة والتخفیف اللفظی اما فی لفظ المضاف فقط بحذف التنوین حقیقة مثل ضارب زید او حکما مثل حواج بیت الله او بحذف نونی التثنیة والجمع مثل ضاربا زید وضاربو زید واما فی لفظ المضاف الیه فقط بحذف الضمیر واستتاره فی الصفة کالقائم الغلام کان اصله القائم غلامه حذف الضمیر من غلامه واستتر فی القائم واضیف القائم الیه للتخفیف فی المضاف الیه فقط واما فی المضاف والمضاف الیه معا نحو زید قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفیف فی المضاف بحذف التنوین فی المضاف الیه بحذف الضمیر واستتاره فی الصفة ومن ثمه ای من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظیة التخفیف وانتفاء کل واحد من التعریف والتخصیص جاز ترکیب مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة الی معمولها وجعلها صفة للنکرة فمن جهة انها لم تفد تعریفا جاز هذا الترکیب وامتنع ترکیب مررت بزید حسن الوجه فلو افادت تعریفا لم یجز الاول للزوم کون المعرفة صفة للنکرة ولجاز الثانی لکون المعرفة اذا صفة للمعرفة والمراد ان المشار الیه بثم وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظیة التخفیف وانتفاء التعریف والتخصیص یستلزم جواز الترکیب الاول وامتناع الثانی ولا یلزم من ذلک ان یکون لکل واحد من تلک الامور دخل فی ذلک الاستلزام بل یجوز ان یکون باعتبار بعضها فلا یرد انه لا دخل فی ذلک الاستلزام لانتفاء التخصیص ومن جهة انها تفید تخفیفا جاز ترکیب الضاربا زید والضاربو زید لحصول التخفیف بحذف

١٦٧

النون والمقسم الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب نا سقط للالف واللام لا

ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب

التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا

للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد تمالانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة

فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص عنه في شرحه بانه غير

مستقيم لان القول بتاخر اللام المتقدمة حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما

لما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف

على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد الممتنع

وذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه بقوله وضعف الواهب المائة

الهجان وعبدها يعني ان هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به المانع

من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب

اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا

على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه كما في رب شاة

وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه

الواهب المائة الهجان وعبدها + عوذا تزجي خلفها اطفالها + اي ممدوحه الواهب المائة الهجان

اى البيع من السوق يستوى فيه الجمع والواحد والبجان جنعة للمائة او بدل عنها ومن قبيل الثلثة
الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبيدها اى راعيها تشبيها لها بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبيدها
حقيقة باضافة لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اى حديثات النتاج حال من
المائة يزجى بالزاى المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اى يسوق وفاعله ضمير العبد
واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المونث واطفالها مرفوع على انه مفعول
مالم يسم فاعله وحقيقة الامر لا تنكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروى من القصيدة واما لانه قاس على
الضارب الرجل الضاربك فاجاب المصرح عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعنى كان القياس
عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار فى الحسن
الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول وجه
الحمل اشتراكهما فى كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب
زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعنى انما جاز الضاربك مع ان
القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا شبهه وهو الضاربى والضاربه ونحوهما فيمن قال اى فى قول
من قال يعنى سيبويه واتباعه انه اى الضاربك فى الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف
والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه
الى حمل حملا اى لحمله على ضاربك فاتحد فاعل المفعول له وفاعل المعلل به اعنى جاز وبيانه

169

انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبر التخفيف في ضاربك وجوزه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت بالاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيد ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضاربك الرجل والضاربك حملا على نظيرهما على الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المصنف على موافقة لبعض الشارحين ولك ان تجعل كل واحدة منها اشارة الى مسألة على حدة مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد

قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلّى بها فانه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه وحينئذ يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسألة ظاهر ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيأتي التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر ولهذا المعنى بعينه لا تضاف صفة الى موصوفها فاما مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد فمنعها الكوفيون فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قولهم لا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذا التركيب متأول كمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما

171

ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه مستويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف

المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة

الاولى وبقلة الحمقاء متأول لصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين

لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا اشتباه ان المقصود توصيف الجانب بالغربية

لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقدر هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف

اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم

المعنى وبرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة

واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيفت اليه

واجيب عنه بانه متأول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما

قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة

وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث

انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا

يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى اخر المضاف

اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد في الاعيان والحبس والمنع في المعاني والاحداث

او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه

فانك اذا قلت رأيت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رأيت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه

فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى

الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشئ فانه اي المضاف فيهما يختص به اي

خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص

واما تعيين العين عن الشئ اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء وقد يرد على هذا الحكم

انضياف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص نحو سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان

لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بانه متأول بحمل احدهما على

المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يتأول

كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم

الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره واو او

ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا تثقل عليها الحركة لمكان

خفة السكون قبل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مشابه لما بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة

اللسان ولا تثقل عليه الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء فكذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر

آخره للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة

وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء

بالساكن حقيقة او حكماً والاصل في ما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف

فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفاً ثبتت اي الالف على اللغة الفصيحة

لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي

الالف حال كونها لغير التثنية ياء لمناسبة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب

الف التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى

ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا

اضيف الى ياء المتكلم وسقطت النون للاضافة وادغمت الياء في الياء فصار مسلميّ و

ان كان آخره واواً قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون

واضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت

ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيير ياء فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلميّ وان كانت

قبل الياء والواو فتحة تبقى ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين مسلميّ وفي مصطفون مصطفيّ لخفة

الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي لدفع التقاء الساكنين

ان لم تحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم

فاخي وابي اي فالحال في اخ واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي

وهي بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخيّ وابيّ برد لام الفعل فيما

وہی الواو وجعلہا یاءً وادغام الیاء فی الیاء وتمسک فی ذلک بقول الشاعر ع وَاَبِیَّ مَالک

ذُو المجاز بدار + وحمل الاخ علی الاب لتقاربہما لفظا ومعنی واجاب عنہ المص فی شرحہ بان

ذلک خلاف القیاس واستعمال الفصحاء مع انہ یحتمل ان یکون المقسم بہ ای ابی جمع اب فاصلہ

اَبِین سقطت النون فی الاضافۃ فاجتمعت یاآن فادغمت الاولی فی الثانیۃ فصار ابی

وقد جاء جمعہ ہکذا فی قول الشاعر شعر فلما تبیّن اصواتنا × بکین وفدیننا بالابینا

ای لما سمعن وعلمن اصواتنا بکین وقلن لنا آباؤنا فداؤکم وتقول ای امرأۃ قائلۃ لابنہا

اضافۃ الحم الی المذکر حمی وہنی بلا رد المحذوف عند الاضافۃ الی یاء المتکلم وانما

فصلہما عن اخی وابی لانہ لم ینقل عن المبرد فیہما فی المشہور ما یخالف مذہب الجمہور وان

نقل عنہ بعضہم ذلک الخلاف فی الاسماء الاربعۃ ویقال فی فم حال اضافتہ الی یاء المتکلم

فِیَّ بالرد والقلب والادغام فی الاکثر ای فی اکثر موارد استعمالاتہ وفَمِی فی

بعضہا ابقاءً للمیم المعوض عن الواو عند قطعہ عن الاضافۃ واذا قُطِعت ہذہ الاسماء الخمسۃ

عن الاضافۃ قیل اخ واب وحم وہن وفم بالحرکات الثلث ولکن فتح الفاء افصح منہما

ای من الضم والکسر وجاء حم مثل ید فیقال ہذا حم او حمک ورایت حما او حمک ومررت

بحم او حمک ومثل خبء بالہمزۃ فیقال ہذا حمء او حموک ورایت حمأ او حمأک ومررت

بحمء وحمئک ومثل دلو بالواو فیقال ہذا حمو او حموک ورایت حموا او حموک ومررت

قولہ واذا قطعت ای واذا قطعت ہذہ الاسماء الخمسۃ سوی الاضافۃ کان اعرابہا بالحرکات

بجموا وحموکِ و مثل عصاً بالالف فیقال ہٰذا حماً او حماکَ ورایت حماً او حماکَ ومررت بحماً او حماکِ مطلقاً ای جوّز حم مثل ہٰذہ الاسماء الاربعۃ مطلقاً غیر مقید بحال الافراد والاضافۃ بل تجیئ ہٰذہ الوجوہ فیہ فی کل من حالتی الافراد والاضافۃ وجاء ہَنٌ مثل یدٍ مطلقاً ای فی الافراد والاضافۃ یقال ہٰذا ہَنٌ ورایت ہَناً ومررت بہَنٍ وہٰذا ہنک ورایت ہنک ومررت بہنک وذو لا یضاف الی مضمرٍ لانہ وضع وصلۃ الی الوصف باسماء الاجناس والضمیر لیس باسم جنس وقد اضیف الیہ علی سبیل الشذوذ کقول الشاعر شعر انما یعرف ذا الفضل من الناس ذووہ ولو قیل لا یضاف الی غیر اسم الجنس لکان اشمل وکانہ المضمر بالذکر لانہ کان لبعض تلک الاسماء حکم خاص عند اضافتہ الی یاء المتکلم نفی اضافتہ الی المضمر مطلقاً نفیاً لاختصاصہ بحکم خاصٍ باعتبار اضافتہ الیہ ولا یقطع ای ذو عن الاضافۃ لان جعلہ وصلۃ الی اسماء الاجناس لیس الا باضافتہ الیہا التوابع وہو جمع تابع منقول عن الوصفیۃ الی الاسمیۃ والفاعل الاسمی یجمع علی فواعل کالکاہل علی الکواہل والمراد بہا توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التی ہی من اقسام الاسم فلا ینتقض حدہا بخروج ان ان وضرب ضرب لعدم کونہما من افراد المحدود کل ثانٍ ای متاخر حتی لو خطر مع سابقہ فی الرتبۃ الثانیۃ منہ فدخل فیہ التابع الثانی والثالث فصاعداً متلبس باعراب سابقہ ای بجنس اعراب سابقہ بحیث یکون اعرابہ من جنس اعراب سابقہ ناشئ کلاہما من جہۃ واحدۃ

شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه واعرابه

من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم

لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل

التوابع وخبر المبتدأ وخبري كان وان واخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله

باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة

يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل

اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدأ

من حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا

ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة

واحدة وكذا اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا او ماخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما

من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق

اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال و

يا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون

للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان

باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون

قوله لا للافراد اي لا يكون المعرف بالفتح هو الافراد وكذا المعرف بالكسر لا يكون الافراد بل الحقيقة والماهية

177

اسد وصفا ولم يتصف بزيد اسد الا في الفرق نظر ١٢ انعت لسك قوله تركيبية ٢ عطف على مثل كلمة لما كان آه قوله رده

مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فحصل حد جامع مانع لكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل بهيأة تركيبية مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما جاءت لخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيأة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تاولوا غير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله

١٧٨

ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره اي في صحة وقوعه نعتا
اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى
الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان
التميمي يدل دائما على ان الذات منسوبة الى قبيلة تميم وذي مال يدل على ان ذاتا ما صاحب
مال او خصوصا اي في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى
لذات ما وحينئذ يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك وحينئذ لا يصح جعله نعتا
مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فانه باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على
كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان
يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات
معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع
الرجل صفة لهذا وفي المواضع الأخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب
بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت
بزيد هذا اي بزيد المشار اليه فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد
فوقع صفة له وفي المواضع الأخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف
النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه كما توجد

في المفرد كما توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل

بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه

ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن

فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءني

رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن

حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل

له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه

وان كان اعتباريا فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة

امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير

والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوي

فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح

وامرأة جريح او كان صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق

الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد

منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي من تلك الامور العشرة وهي ايضا خمسة الافراد والتثنية

والجمع والتذكير والتانيث كالفعل اي يشبه به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا

او مثنى او مجموعاً او مفرداً كما يفرد الفعل وان كان مذكراً او مونثاً حقيقياً بلا فصل طابقه وجوباً
كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله مونثاً غير حقيقي او حقيقياً
مفصولاً يذكر او يونث جوازاً تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين
قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامراة
قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور او
معمورة داره مثل يعمر او تعمر داره وبرجل قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في
الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضاً في الخمسة
البواقي كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير
يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المونث ويونث في الواحد
المونث ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة
ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون
وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان
نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة
وكان لا تخرجه مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية
بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فا

غير مضبوط بل بيّن ضابطة عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده ليتبيّن حاله عند
عدم التبعية ومن ثمّ اى من اجل كون الوصف الثانى فى الخمسة البواقى كالفعل حسن
قام رجل قاعدٌ غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل شئ
غير حقيقى كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه
والحاق علامتى المثنى والمجموع فى الفعل المسند الى ظاهرها ضعيف ويجوز حسن غير
حسن والاضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت
الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن
قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذى اجتمع فيه فاعلان فى الظاهر الا ان تخرج الواو من
الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ والمضمر
لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل
عليها ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب و
لا يوصف به لانه ليس فى المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على
الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع فى بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح
الرضى وقال ولم يذكر المص انه لا يوصف بالضمير لانه تبين ذلك بقوله والموصوف
اخص او مساو اى الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة

يعني اعرف منها لانه المقصود والاصل فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساويا لها
لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور
النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات
فبينهما مساواة ومن ثمه اي من اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف
ذو اللام الا بمثله اي بذي اللام الآخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت
بينهما من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف
الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب
لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه وانقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه
وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع الاخص نعتا لغير الاخص فهو محمول على
البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي
اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف
الى احدهما للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفعه
فوصفه بمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير
والسوال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام
مثل مررت بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثمه اي من اجل ان التزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع

ای ابهام المبهم المقتضی لبیان جنسه لیزیل الابهام منه ۱۲ ح قوله ای الکریم ای مررت بهذا الکریم فیکون الذی کرم صفة الکریم

الابهام ببیان الجنس ضعف فی نحو جاءنی رجل بل الابیض لانه لا یتبین به جنس المبهم لان الابیض عام لا یختص بجنس دون جنس ونحو جاءنی رجل بل العالم لا یتبین به لان الانسان بل رجل العطف یعنی المعطوف بالحرف تابع مقصود ای قصد نسبة الی شیء او نسبة شیء الیه بالنسبة الواقعة فی الکلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه ای کما یکون هو مقصودا بتلک النسبة یکون متبوعه ایضا مقصودا بها نحو جاءنی زید وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف علی زید فقصد نسبة المجیء الیه بنسبة المجیء الواقعة فی الکلام وکما ان نسبة المجیء الیه مقصودة کذلک نسبته الی زید الذی هو متبوعه ایضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غیر البدل من التوابع لانها غیر مقصودة بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه قیل یخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولکن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرین من التابع والمتبوع لا کلاهما واجیب بان المراد بکون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا یذکر لتوطیة ذکر التابع وبکون التابع مقصودا بالنسبة ان لا یکون کالفرع علی المتبوع من غیر استقلال به ولا شک ان المعطوف والمعطوف علیه بتلک الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنی ولما تم الحد باذکره جمعا ومنعا اردفه لزیادة التوضیح بقوله یتوسط بینه ای بین ذلک التابع وبین متبوعه احد الحروف العشرة وسیاتی

تفصيلها فی قسم الحروف ان شاء الله تعالی مثل قام زید وعمرو ولم یکتف بقوله تابع یتوسط بینه وبین متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد تتوسط بین الصفات مثل جاءنی زید العالم والشاعر والدبیر فالصفة الداخل علیها حرف العطف کالشاعر والدبیر لها جهتان احدیهما کونها صفة لزید تابعة له بتبعیة المعطوف علیه واخریهما کونها معطوفا علی الصفة المتقدمة تابعا لها ویصدق علی هذه الصفة من جهتها الاولی انها تابع لانها صفة لزید یتوسط بینها وبین زید حرف العطف لان توسط حرف العطف بین شیئین لا یلزم ان یکون لعطف الثانی علی الاول فلو لم یکن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولی فی حد المعطوف وهی من هذه الجهة لیست معطوفة فلم یبق مانعا وقیل قد جوز الزمخشری وقوع الواو بین الموصوف والصفة لتاکید اللصوق فی مواضع عدیدة من الکشاف وحکم المصنف فی شرح المفصل فی مباحث الاستثناء ان قوله تعالی ولها منذرون فی قوله وما اهلکنا من قریة الا ولها منذرون صفة لقریة فلو اکتفی بقوله تابع یتوسط لدخل فیه مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف انه قال فی امالیه ان العاقل فی مثل جاءنی زید العالم والعاقل تابع یتوسط بینه وبین متبوعه احد الحروف العشرة ولیس بعطف علی التحقیق وانما هو باق علی ما کان علیه فی الوصفیة وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بینهما من التغایر فلو حد العطف کذلک لدخل فیه بعض الصفات مع انه لیس بمعطوف وقال البعض فیه نظر لان الحروف المتوسطة بینها عاطفة لدلالتها فیها علی ما تدل علیه فی

هو لا اى ليس لنا الكفر بالشرك ولا لآبائنا ١٢ ح

غير بأس من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي جعلها غير عاطفة في الصفات وعاطفة في غير بارز تكلف

بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل

بارزا كان او مستترا الا المنفصل اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما

اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من

الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه

بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما

اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف

في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان

الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك

وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو

نحو الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اى ترك

التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود الفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل

قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد وبعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا

فان المعطوف هو آباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد

بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا

١٨٦

واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد
ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض
حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل
لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف
عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات
حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له ذلة
ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للانحصار فحيث لا يمكن
التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتبين له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو
مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد فالمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني
كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك ذهبت اذ لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في
الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار حال السعة والاختيار
مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين
بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك
من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو
اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني

١٨٧

الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال و يناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل ويتقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام و حرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لتقدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل

۱۸۹

المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في نحو يا زيد وعمرو ولان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف

ومن ثم اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم او قائما فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما على المبتدأ وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولما انه مشكلا كان للقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في يطير فاء السببية اي فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط في الاولى والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اي اذا وقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف

اسمان على معموليهما بعاطف واحد وقال بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا
محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معموليها واكثر الشارحين على
ان المعنے على معمولي عاملين وانما قال علے معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز
اتفاقا نحو ضرب زيد عمراً وعمرو خالداً ولا علے اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين
اي غير متحدين بان لا يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب
ضرب زيد عمراً وبكر خالداً من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول
والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي
قول الشاعر شعر اكل امرئ تحسبين امرأ ✶ ونار توقد بالليل نارا ✶ فهذا وان كان بحسب الظاهر
جائز لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين
مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يؤول
الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر علے صورة السماع بل يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف
مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في
الدار زيدا والحجرة عمراً يعنے الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب فانه جائز في كلامهم
واقتصر الجواز علے صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر علے مورد السماع خلافا لسيبويه
فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها علے حذف المضاف

والثاني المضاف اليه على اعرابه نحو تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة
كما جاء في بعض القراءة اي عرض الآخرة التأكيد تابع يقرر امر المتبوع اي يجعل ذلك الامر
شأنه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا متقررا عنده في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا
اليه فتثبت عنده وتحقق ان المنسوب والمنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما
لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو
ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيدا او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد
قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب حينئذ ايضا تكرير اللفظ حتى
لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما ينسب الفعل الى شيء والمراد نسبته
الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب حينئذ تكرير المنسوب اليه لفظا
نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او
في الشمول اي التأكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده
دفعا لظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد
المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته وكلاهما وثلاثتهم
اربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج المعطوف الصفة والعطف
والبدل عن حد التأكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما واما الصفة فلان

وضعهما اللہ لا انہ جلے معنیٰ فی متبوعهما فاجادہما توضیح متبوعهما فی بعض المواضع لیست الغرض

واما عطف البیان فهو لتوضیح متبوعه فهو لتقریر متبوعه وتحقیقه لکن لا فی النسبۃ والشمول ہذا

حاصل ما ذکرہ المص فی شرحه وهو ای التاکید لفظی منسوب الی اللفظ لحصوله من تکریرہ

ومعنوی منسوب الی المعنی لحصوله من ملاحظة المعنی فاللفظی منه تکریر اللفظ الاول

ای تکریر اللفظ الاول واعادہ حقیقة نحو جاءنی زید زید او حکما نحو ضربت انت وضرب فانَّ

ذلک فی حکم تکریر اللفظ وان کان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورۃ داعیة الی المخالفة لانه لا یجوز

تکریرہ متصلا ویجری ای التکریر مطلقا لا التکریر الذی هو التاکید الاصطلاحی فی الالفاظ

کلها اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مرکبات تقییدیة او غیر ذلک ولا یبعد ارجاع الضمیر الی التاکید

اللفظی الاصطلاحی وتخصیص الالفاظ بالاسماء ویکون المقصود من هذا التعمیم عدم اختصاصه بالفاظ مخصوصة

کالتاکید المعنوی والتاکید المعنوی مختص بالفاظ مخصوصة ای معدودۃ محدودۃ وهی

نفسه وعینه وکلاهما وکله واجمع واکتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقیل بالضاد المعجمة

قیل لا معنی لهذه الکلمات الثلث فی حال الافراد مثل حسن بسن وقیل اکتع مشتق من حول کتیع ای تام و

ابصع بالمهملة من بصع العرق ای سال وبالمعجمة من بضع ای روی واتبع من البتع وهو طول

العنق مع شدة مغرزه ویمکن استنباط مناسبات خفیة بین هذه المعانی ومعناها التاکیدی

بالتامل الصادق فالاولان ای النفس والعین یعمان ای یقعان علی الواحد

١٩٢

او افتراق حكما والظاهر انه لا يكفي الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي حتى لو كان اجزاء بعض افترقا حسيا ولم يصح افتراقه حكما ...

١٩٣

والمثنى والمجموع والمذكر والمونث باختلاف صيغتها افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرها العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد ونفسها في المونث الواحدة وانفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمونث وعن بعض العرب نفسا هما وعينا هما وانفسهم في جمع المذكر العاقل وانفسهن في جمع المونث وغير العاقل من المذكر والثاني لما سمى النفس والعين اولين تغليبا كالقمرين سمى الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمونث والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العائد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المونث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المونث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي ما لم تلاحظ افراده مجتمعة ولم تعتبر اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان تكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد فيكون في التاكيد بكل واجمع فائدة

قوله او حكما كاجزاء العبد نحو اشتريت العبد كله فان العبد وان لم يكن اجزاؤه يصح افتراقها حسا ولكن الجزء يصح ...

مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده
بكل لفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء و اذا
اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيدهما
اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد
لتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا
للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو ويقال زيد اكرمني
نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري
بقية الباب عليها وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين
بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز
تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم
اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم
جاءوني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل
قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواه ابتع وابصع
اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني تستعمل هذه الكلمات الثلث تبعيته
لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخواته

عليه اى على اجمع لو جمعت معه ذكرها اى ذكر اكتع مع اخويه دونه اى دون
ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية ولزوم ذكر ما من شانه التبعية بدون
الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اى تقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب
الى المتبوع دونه اى دون المتبوع اى لا تكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء
بنسبته الى النسبة بل تكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا اليه
او غيره مثل جاءنى زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع
عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب الى المتبوع بل المتبوع مقصود به
وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه
مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض
عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذى
بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليست نسبة ما نسب اليه من عدم
القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى
زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا هو القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام الى
التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما نسب الى
المتبوع فان النسبة الماخوذة فى الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفى

١ بالنسبة الى احد حيث قال سابقا اى تقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع فيكون المعنى على القلب كما فى عرضت الناقة على الحوض ١٢ ح

١٩٦

ويمكن ان يقصد نسبته الى شيء نفيا نسبته الى شيء آخر اثباتا وكون الاول توطية للثاني وهو
اى البدل انواع اربعة بدل الكل اى بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اى بدل
هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اى بدل سبب غالبا
عن اشتمال احد المبدلين على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو
يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اى بدل سبب عن الغلط فالاضافة في الاخير
من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اى بدل الكل مدلوله مدلول
الاول يعني متحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك
وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي
بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا
ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان
والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو
الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا
انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك
جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني
عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد

فالثاني بدل وحينئذ يكون التصحيح الحاصل بتقصيره تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد البعيد التوطية فالفرق
ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه والثالث
اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى
المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته
لا باعتبار ذاته وتتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف
ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غيره
فيكون من باب بدل الغلط بغيرها اي تكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه
فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون بدلا منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى
القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد
لمثاله مثل رأيت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع
الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل لعدم
وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي
ان يكون بان تقصد انت اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت
بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو مررت ب
زيد اخيك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وبمار رجل

غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اي نعت البدل النكرة
واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة لتكون كالجابر لما فيه من
نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك و
مضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه و
يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى
واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير
المقصود مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود
اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني
علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع
التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحرف
والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من
اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني
مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضه وعمر عطف
بيان له وقصته انه اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء
نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول

ويشتكي خلعت لبعيره شعرا اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان
فجر وعجز مقبل من على الوادي محملا ذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق
حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقباء عجفاء فحمله على بعيره
وزوده وكساه وفصله اي فرقه من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في
مثل انا ابن التارك البكري بشر فان قوله بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا
منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما
فيما سبق في الضارب زيد وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا وحكيه الطير ثاني مفعولي التارك ان
جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو
حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقعة حوله منتظرة لزهاق
روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا تقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما
سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي
اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب
اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء ايضا
فانك تقول يا غلام زيدٌ وزيدًا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته
عطف بيان ويا غلام زيدُ بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني انفع للمبتدي

١٩٩

ايثار التقدم اى ايثار التقدم ما يكون ... كلا التعريفين ما يكون مفهومه ... يا و انما ... البحث

اى الاسم المبنى وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى

اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبنى بالمبنى لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى ما ناسب اى الاسم

ناسب مبنى الاصل وهو الحرف والفعل الماضى والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المنفية فى

تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى مبنى

الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او بشبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف فى الاحتياج

الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه

كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابهة للحرف

فى نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقع غير مركب

مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام

عمرو وغلام بكر مبنى والمضاف اليه معرب لما كان المبنى مقابلا للمعرب اعتبر فى المعرب امران التركيب

وعدم المشابهة لمبنى الاصل كان المبنى ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط

فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب فى تعريفى المعرب والمبنى تقديما وتأخيرا

ايثار التقدم ما مفهومه وجودى لشرفه والقابه اى القاب المبنى من حيث حركات اواخره وسكونها

عند البصرية ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبنى

فى المعرب وبالعكس والمعنى ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب

لا ان هذه الالقاب لا یعبر بها الا عنها لانهم کثیرا ما یطلقونها علی الحرکات الاعرابیة ایضا کما مر فی صدر الکتاب حیث قال الضمة رفعا والفتحة نصبا والکسرة جرا او علی غیرها کما یقال الراء فی رجل مثلا مفتوحة والجیم مضمومة وحکمه ای حکم المبنی واثره المترتب علی بنائه ان لا یختلف آخره ای آخر المبنی لکن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل اذ قد یختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرؤ ومن زید وهی ای المبنی والتانیث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمرکبات والکنایات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف علی اسماء الافعال لا علی الافعال لتصدیره بحث الاصوات فیما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جمیعها لیست بمبنیة بل بعضها فهذه ثمانیة ابواب فی بیان الاسماء المبنیة ولا بد لکل واحد منها من علة البناء لان الاصل فی الاسماء الاعراب واذا کان مبنیا علی الحرکة فلا بد عند ذلک من علتین اخریین احدهما علة البناء علی الحرکة فان اصل البناء السکون والاخری للحرکة المعینة منها لما اخترت من ان لقبین المضمر ما وضع لمتکلم من حیث انه متکلم یحکی عن نفسه او مخاطب من حیث انه مخاطب توجه الیه الخطاب وقیل المراد بالمتکلم من یتکلم به وبالمخاطب من یخاطب به فان انا موضوع لمن یتکلم به وانت لمن یخاطب به ویخرج بهذا القید لفظ المتکلم

والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره
ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا
فيها لفظا او معنى او حكما اما بالتقدم اللفظي ان يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا
مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون
المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ
بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله
اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما
السدس لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم
الحكمي فانما جار في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا
لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره
اولا مفسرا فصار كانه في حكم العائد الى الحاضر المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك
(اي ضمير الشان) وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان
متصل ومنفصل (الفاء للتفسير) فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالجزء
منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا عند الحجازية
(اي المنفصل) او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي

قبل التفصيل ويكون كالجزء منه وهو اى المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اى المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اى المضمر المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذى هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى فذلك اى المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعنى المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضى وضربت على صيغة المتكلم الوحد المجهول الماضى الى ضربن اولهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضى وثانيهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المجهول الماضى وانما بدا بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول والنوع الثانى اى المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هى هما هن والضمير فى انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف الاواخر لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اى المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل

بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما
ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل
نحو انني اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع
اي المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه الى
اياهن وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق
للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والنوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف
غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن وكان القياس ان تكون
ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة
معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا
بين الاربعة المثنى المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ
اربعة غير مشتركة وواحدة مشترك بين المثنى المذكر والمؤنث واعطوا للغائب حكم المخاطب
في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف
التانيث وبقية الانواع الخمسة جارية على هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة
وللغائب خمسة فصار المجموع اثني عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع

انحصت اثنا عشرة كلمة لثمانية عشر معنى تكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبنوا التلك الامور

جللا ومناسبات لا لطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعنى لا المنصوب والمجرور

المتصلان يستتر لانهما فضلتان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في

باب الضمائر التي وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في

آخر الكلمة المشتهرة شئ ويكون فيما ابقى دليل على ما القى على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار

ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا

الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنث الغائبة اذا لم تكن مسندة الى الظاهر

نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم تجتمع مع الفاعل الظاهر

في نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان واحدا او فوق الواحد

مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب وللواحد

الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا

سواء كان اسم فاعل او مفعول وصفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى

او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب

وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندان ضاربتان والهندات

ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانهما

تنقلبان یا فی النصب والجر والضمائر لا تتغیر حالها الا ان تتغیر عاملها والعامل ههنا لیس عاملا فی الضمیر انما هو عامل فی اسم الفاعل والضمیر فاعل له والضمیر باق علی ما کان علیه فی الرفع فلو کانت ضمائر لا تتغیر الا تری ان الیاء فی تضربین مع النون فی تضربن والواو فی یضربون والالف فی یضربان لا تتغیر فهای الالف والواو فی الصفة حرفا التثنیة والجمع ولیستا بضمیرین ولا یسوغ ای لا یجوز الضمیر المنفصل مرفوعا کان او منصوبا لاجل شیء الا لتعذر المتصل ای لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر فمتی امکن لا یسوغ الانفصال وذلک ای تعذر المتصل بالتقدیم ای تقدیم الضمیر علی عامله لانه اذا تقدم علی عامله لا یمکن ان یتصل به اذ الاتصال انما یکون بآخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا یحصل الا به اذ الفصل ینافی الاتصال وترکه یفوت الغرض او بالحذف ای حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا یوجد ما یتصل به او یکون العامل ای عامله معنویا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنی او یکون عامله حرفا والضمیر المجعول له مرفوع اذ الضمیر المرفوع لا یتصل بالحرف لانه خلاف الغیر بخلاف المنصوب نحو ما انت او بکونه ای کون الضمیر مسندا الیه ای الی ذلک الضمیر صفة جرت علی غیر من هی ای تلک الصفة کائنة له فانه لو لم ینفصل الضمیر عن هذه الصفة لزم الالتباس فی بعض الصور کما اذا قلت زید عمرو ضاربه هو فانه لو قیل زید عمرو ضاربه التبس علی

السائغ ان [illegible] ضربت زيد [illegible] عمرو [illegible] متبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف

ما [illegible] على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه هو خلاف الظاهر

وهو زيد [illegible] واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض

[illegible] عليه [illegible] في الاطراد الباب [illegible] انما قال من هي له لا ما هي له كما هو الظاهر

[illegible] الاتصال [illegible] ضربت مثال لتقديم الضمير على عامله

[illegible] هو [illegible] عن [illegible] واياك والشر مثال لحذف

العامل [illegible] زيد مثال لكون العامل معنويا وما انت قائما مثال لكون العامل

[illegible] مثال [illegible] الذي [illegible] اليه الصفة جرت على غير من هي له

[illegible] حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام ضاربها

[illegible] او الامكان واختلافي صورة الفصل

[illegible] نحن الزيدون ضاربوهم

[illegible] نحن [illegible] يكون فاعلا كما قال [illegible] وختار

[illegible] في صورة اللبس بالطريق الاولى

[illegible] نحو اكرمتك او [illegible]

[illegible] فانه لم [illegible] في اصلا فيجب الضمائر

[illegible]

فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اى احد الضميرين اعرف

من الآخر احترازعما اذا تساويا نحو اعطاهاه اياه حيث يجب الانفصال فى الثانى للتحرز عن

تقدم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اى احد الضميرين الذى هو اعرف على

الآخر احترازعما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لتعذر المتكلم فى تاخير

الاعرف لانه يحصل طعن فى اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز

الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اى الاختيار فى الضمير الثانى ان شئت

اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل

وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصله

وان كان متصلا نحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا بجر الاول بالاضافة

ونصب الثانى بالمفعولية وقدم الاعرف الذى هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم

الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربى اياك للاعتداد بالفصل

والا اى وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو اى الضمير الثانى على

كل من التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح فى تقديم

احد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثانى

فلكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن

احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيتك اياك مثل لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدأ ويجب ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا لان عامله معنوي او تجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر تقول لولا انت الى اخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى آخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكونه بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى اخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى اخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير

ولا ثقل لتضعيف الرحمن قوله في من وعن اي المختار لحوقها في من وعن وقد وقط بها لسئے حيث

مجرور واقع موقعه فالاخفش تصرف في ما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب
الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى
فههنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم
لازمة في الماضي اذا لحقته تلك الياء لتقي آخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت
الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا
بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي عن نون هي الاعراب نحو يضربني لتقي
آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة
لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في
المضارع وقع لدن وان واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية
للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع
النونات او حكما كما في لعل لتقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار
لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف
الاصل وفي من وعن وقد وقط وههنا يجب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في
البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون
لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم

ويقع بعدها اى بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع وهو المنفصل ضمير مرفوع لمكان
الاختلاف فى كونه ضميرا منفصلا مطابقا للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما
وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه
اى كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فى ما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف
الاعراب كون المبتدأ ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اى شرط الفصل وذلك المرفوع
ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا لالحاقه بالمعرفة
لامتناع اللام منه مثل كان زيد هو افضل من عمرو فيقتصر على مثال الفعل من بعد دخول العوامل ودون
المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اى للفصل
من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبنى لا مقتضى فيه للاعراب
ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ اى يستعمله
بحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب لا تعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما
مرفوع على انه خبر والجملة حال ومنصوب عطفا على ثانى مفعولى يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ
برفع ما بعده فى مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفى بعض نسخ المتن مبتدأ
ما بعده خبره بدون الواو وحينئذ الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل لتاكيد التقدم
لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق

٢١١

زيد قائم لعدم استتار الضمير في المنفصل ... اليه اشار بقوله على حسب العوامل اي انفصالا بارزا او اتصالا مستترا او بارزا

حج وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة اولا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا وتحسين تانيثه اذا كانت العمدة فيها مؤنثا لتحصل المناسبة يفسر ذلك الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اي بهذه الحصة من الجنس المذكور والظ ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترض بيان للواقع ليس داخلا في بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقعت هذه التسمية او لا والا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يخل التقدم على ما ذكرنا انتقضت القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ راجعا الى الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم الجملة مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا ومنفصلا اذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال للمتصل المستتر وانه زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه عن اللفظ باضماره لا انسيا حال كونه منصوبا اي جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه

٢١٢

فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد ولا دليل عليه لان الجز كلام مستقل شاله شعر ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه بقية الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم لقوله تعالى وآخر دعوٰهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان و ان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشان لئلا تزيد المكسورة عليها عملا مع انها اجدر به ثم لم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت

اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسم وضع كل واحد منها لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليست الاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ

وللمثناة ذان رفعا و ذين نصبا وجرا اى ان ذين حال كونهما المثنى المذكر وقدم ليكون

الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس فى التراكيب الثلثة الباقية فقوله هى مبتدأ وقوله رفعا

ما عطف عليه مفعول لكل واحد منهما بحال خبر له وجى فى بعض اللغات فان فى جميع الاحوال الرفع

والنصب والجر ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنثة الواحدة تا قيل هى الاصل

فى لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هى و ذى وقيل هى الاصل لكونها بازاء ذا المذكر

فينبغى ان يثنى سيبويه وقيل اصلان وللقول باصالتهما قدمتا على سائر ما تفرع عليهما و ذى بقلب

الالف ياء وتِه و ذِه بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بهما و تِهى و ذِهى بوصل

الياء بهاء وللمثناة اى مثنى المؤنث تان فى الرفع و تين فى النصب والجر

ولا ينبنى من لغاته الا ما كثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان و ذين

وتان و تين باختلاف العوامل انهما معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب

اختلاف العوامل بل فان و تان موضوعان لتثنية المرفوع و ذين و تين لتثنية المنصوب

والمجرور ووقوعهما على صورة المعرب اتفاقى لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء

فيهما ولجمعهما اى جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا او قصرا اى ممدودا ومقصورا

واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اى اسماء الاشارة يعنى يدخل على اوائلها

على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهى كلمة ها فهو ليس فى الحقيقة

منها وانما هو حرف يجي للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جي به للتنبيه على النسبة الاسنادية

تقولك هذا زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حرف

الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث

وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك

مثل ضربتك وبك وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي ستة

واشترك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء

الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك

جمعها وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد والمؤنث ترتقي الى ستة

فيكون اي الحاصل من ضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرون

ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت

الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس

ذانك وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذينكن اذا اشرت

الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذا البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن

وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن واولاكن

واما ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ

۱۲ في حال الرفع والثاني في حال النصب والجر ۱۲ رحمن

ويقال للقريب ذا وللبعيد ذلك وللمتوسط ذاك واخر المتوسط لان المتوسط لا يتحقق

الا بعد تحقق الطرفين ولما رأى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام

الأخريين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال ويقال وتلك وتانك

وذانك حال كون تانك وذانك من الاخريين مشددتين واولالك باللام اي هذه الكلمات

الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك

المذكور سابقا واما تانك وذانك مخففتين واولاك بغير اللام فللمتوسط وما هو للمتوسط

بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب وامتا ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا

بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي الحسي خاصة

الا استعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد

يستعمل في المكان وغيره الموصول اي الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة

ما لا يتم جزءا اي الاسم الذي لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا تميزا

او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج

في كونه جزءا اوليا يحصل اليه المركب ولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدأ او الخبر والفاعل

والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول

والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اوليا

كان كذلك فلا يرد انه جاز ان يكون الضمير في ذلك الموضع راجعا الى لفظ الالف واللام وهو مذكر اه ايضا خلاف

لا ابصلة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة

عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة

الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي

لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول

مستدركا لانه لاخراج مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول

يمكن ان تعرف الصلة بما لا تتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة

متصلة باسم لا يتم جزءا الا معه هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة

معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم

ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بعينها اعم بحسب المفهوم من ان

تكون خبرية او غير خبرية ولا تكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره

واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول عينهما

بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول

والعائد ضميره لا غير ضميره اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول

لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه

وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى

والمفعول للموصول حقيقة لكنها تشبه لام التعريف ...

١٢٠ مطلب دخول لام التعريف لا يكون الا ... قوله عملا بالحقيقة والشبه اي بحقيقة اللام وشبهها ...

بالذي وبالاخبار بالذي وغيره حتى يدخل هو بمعنى الذي ١٢ رحمن ١٩ قوله تمرين اي التمرين التمكين يعني محكم گردانيدن ١٢

المؤنث يكونان بالالف في حال الرفع والياء في حال النصب والجر والالى على وزن العلى بجمع المذكر والمؤنث لانه في جمع المذكر اشهر والذين كاللائين بجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف بجمع المذكر والمؤنث لانها في جمع المؤنث اشهر واللاتي واللواتي بجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء الكسر على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ايضا بمعنى فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع المذكر والمؤنث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار واية بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي اضرب التي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة الى بني طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي والتي قال الشاعر وبئري ذو حفرت وذو طويت * اي التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت والالف واللام اي مجموعهما بمعنى الذي والتي او المثنى او المجموع والعائد المفعول اي العائد الذي اتم الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذ لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر له اي لمن يشاؤه واعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي وما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن

٢١٩

من المسائل وتذكيرها بها فانهم اذا قالوا الاحد اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي

بعد بيانهم طريقة الاخبار به لابد لمن يذكر كثيرًا من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان

ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال

واذا اخبرت اي اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعانة الذي

او التي والالف واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذي يخبر عنها لا مخبر بها صدرتها

اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اي

في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى ضميرًا لها

اي لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه عن الضمير خبرًا لنصب على الحال وضمن اخرته معنى جعلته اي

جعلته خبرًا متاخرًا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدًا بكلمة الذي

اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدًا او المراد

بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضمير الذي واخرت المخبر عنه

يعني زيدًا وجعلته خبرًا عن الذي وقلت الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي

الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها

فان صلة الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل والمفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من

المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي تتضمنه الجملة الفعلية

صدرا اذا اخبرت عن زيد القائم زيد اي الذي قام هو زيد ١٢ ح قوله في الجملة الفعلية خاصة ان قلت اسم الفاعل

الجملة الفعلية دون الاسمية ١٢ رحمن

بلا عائد مع انه لابد للخبر الجملة من عائد یربطها الی المبتدأ ١٢ رحمن

متصرف فاذ غیر المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسی ولیس لا یجیء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا یخبر باللام عن زید فی لیس زید منطلقا وبشرط ان لایکون فی اول ذلک الفعل حرف لا یستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها کالسین وسوف وحرف النفی والاستفهام فلا یخبر باللام من زید فی جملة سیقوم زید فانه اذا بنی اسم الفاعل من سیقوم یکون قائما فیفوت معنی السین فان تعذر امر منها ای من الامور الثلثة التی هی تصدیر الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلک الاسم وتاخیر ذلک الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثمه ای من اجل انه

ای الاخبار عنه بالذی ١٢ رحمن

اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذی فی ضمیر الشان بان یکون ضمیر الشان مخبرا عنه لامتناع تصدیر الجملة بالذی وتاخیر المخبر عنه لوجوب تقدیمه علی الجملة وکذلک امتنع فی الموصوف بدون الصفة وفی الصفة بدون الموصوف فلا یجوز فی ضرب زیدا العاقل ان تخبر بالذی عن زید بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زید لاستلزامه وقوع الضمیر صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت عن مجموعهما فیقال الذی ضربته زید العاقل وکذلک امتنع فی المصدر العامل بدون المعمول فلا یجوز فی نحو عجبت من دق القصار الثوب ان تخبر بالذی عن دق القصار بدون الثوب لانه یؤدی ان یعمل الضمیر الذی جعل فی موضع دق القصار عاملا فی الثوب بخلاف الذی عجبت منه دق القصار الثوب وکذلک امتنع فی الحال لان الحال یجب ان تکون نکرة فلا یجوز ان یقع الضمیر الذی هو معرفة فی موضعها بالحالیة وکذلک امتنع فی الضمیر المستحق لغیرها

٢٣٠

اى لغير كلمة الذى لامتناع تصدير الذى لاستلزامه لكعود الضمير اليها فبقى ذلك الغير بلا ضمير

وكذلك امتنع فى الاسم المشتمل عليه اى على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه

فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذى زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى

الموصول بقى المبتدأ بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدأ بقى الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع

وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا

وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية

نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اى بشئ معجب لك واما بجملة نحو شعر

ربما تكره النفوس من الامر ۞ له فرجة كحل العقال ۞ اى رب شئ تكره النفوس وتامة بمعنى

شئ منكر عند ابى على والشئ المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هى اى نعم شيئا ونعم الشئ وصفة

نحو اضربه ضربا ما اى ضربا اى ضرب كان ومن كذلك اى تكون موصولة نحو اكرمت من

جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد

نحو قوله شعر وكفى بنا فضلا على من غيرنا ۞ حب النبى محمد ايانا ۞ اى شخص غيرنا او بجملة نحو

من جاءك قد اكرمته الا فى التامة والصفة فان كلمة من لا تجئ تامة ولا صفة واى واية

للمذكر واية للمؤنث كمن فى ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاى الموصولة

نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو

ما اى ضربا اى ضرب كان اى ضربا عظيما او حقيرا لان ما التى للصفة قد يكون للتعظيم وقد يكون للتنويع اى نوع خاص من الضرب كان

وتسميتها بالغايات لافادتها معنى الغاية فيهما ١٢ رحمن ٢٢ قوله لتأكيد شبه الحرف ان قلت ترد ان هذه الاضافة

ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اي تقع صفة اتفاقا فعلم

انه يكون التي لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية

لان معنى مررت برجل اي رجل رجل عظيم يسأل عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت عن

الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل من اي واية معربة بالاتفاق وحدها لا يشاركها

في الاعراب غيرها من الموصولات الا على اختلاف في اللذان واللتان وفي الطائية وانما

اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث

واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل

شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فمن قرأ بالضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند

حذف صدر صلتها لتأكيد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم

تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها

وهو المضاف اليه لم يستثن الموصوفة البنائية مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف

صدر صلتها لانه ذكر في المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة

لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه

ما الذي صنعت على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي

صنعت اي صنعته مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس

الاشارة ١٢ غف ١٥ قوله ذا بمعنى الذي قال الشيخ لقائل ان يمنع مجيء موصولة ويحكم في نحو ماذا صنعت بزيادة ذا

جوابه نصبا اي فرح على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت للاكرام اي الذي صنعته الاكرام لكون
الجواب مطابقا للسوال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الآخر ان معناه اي شيء
وهنا عبارتان احدهما ان ماذا كلها بمعنى اي شيء والثانية ان معناه اي شيء وذا زائدة
والظاهر ان مودّاهما واحد فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما
معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اي شيء فرح جوابه نصبا
اي منصوبا على انه مفعول الفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام فيكون الجواب مطابقا للسوال
في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثانية
رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره المص لفوات المطابقة بين السوال والجواب
اسماء الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر او الماضي اللذين هما من اقسام المبني الاصل
فعلة بنائها كونها مشابهة لمبني الاصل فاما قيل اف بمعنى اتضجر واوّه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت
وتوجعت فعبر عنه بالمضارع الحالي لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل
رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء في الحجاز وكسرها في بني تميم وضمها
في لغة بعضهم اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه الذي حملهم على
ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي هو ان صيغها
مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها الا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد

... ان المثال ... مع انه بمعنى ... لازم غير متعدّ فيما نقل عن بعض هذين المثالين اشارة الى اقسامها ...

الافعال ... قوله انها اي الذي حملهم ... انها ليست ... موضوعة لصيغ الافعال صورتها بان كان رويد مثلا موضوعا للفظ امهل ... معناه ...

كأنه فيه الالتزام بناء سلام وكلام عبد الرحمن ١٤١ قوله الصيغة اى صيغة فعال بمعنى المبالغة في الامر فيكون كما قال التجنى الزل

مثلا موضوعا لكلمة اهمل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي

هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشئ اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر

بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان

معناه الامر او الماضي والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا

على التعريف وفعال اى ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس

اى قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام

وقعاد بمعنى قم واقعد فلهذا اول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته

واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى

الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو على تقدير مصدر معرفة مؤنث ولم يقم لي الى الآن دليل

قاطع على تعريفه ولا تانيثه وحال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة

مبني اى كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته له اى لفعال بمعنى الامر عدلا وزنة

ا وزنة فقط واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه

الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى

ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه كيف والاصل في

كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشئ منه فكيف خرج الفعل بالعدل عن الفعلية

معدولا عن انزل عبد الرحمن ١٥٩ قوله ان لا يخرج آه اى لا يخرج ذلك المعدول عن النوع الذي ذلك الشئ المعدول عنه ماخوذ منه اى من ذلك النوع بان يكون فردا منه فلا

الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبيّن وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه فعال حال كونه علما للاعيان اي لعين من الاعيان وانما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك فقطام علما للمؤنث وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا وزنة ومعرب في استعمال بني تميم الا ما كان في آخره اي الا في فعال علما للاعيان يكون في آخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذوات الراء وغيرها بل يجعلون باعراب الكل نحو حضار علما للكوكب فالاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية فصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل صه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم والمتعجب وي ووح لا يقدر ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يقصد من تلفظه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق فاقصد الاصدار ما يشابه

يحكم على غاق بشئ ويحكم به على شئ بخلاف النوع الاول من الاصوات فانه يحكم عليه بانه مصدر او منقول الى المصادر او لوازم له المصدرية وغيره كذلك ١٢ جمن

صوت حصل عن حكاية به عند الاستحسان ... عليه وهنا الصوت به لاجل حيوان

اما زجرا او لغيره اما زجر ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير ...

عليه او نحوه هذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا لفظتها على سبيل الحكاية

كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او غاق صوت الغراب

فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها

والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي

بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذها

حكمها حيث اجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل

اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي صدر على لسان الانسان شبيها بصوت كما هو

في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعني مثلا اي لاناختها او زجرها او دعائها

او غير ذلك كما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور

بل بعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين اذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول

التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به الانسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة

او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق

بالغير قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك

[illegible] الانسان من غير تعلق تغيير التركيب [illegible]

كل اسم قابل ... تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او مختلفين جملة او غيرها

الغير منها نسبة اصلا الا في حال الجزء الاول ... فلا تعد ولو حكما ... مثل بعلبك فان

الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة الا في حكم الكلمة حيث اجرى مجرى الاسماء

المبنية وقد يكون بينهما نسبة لكن لا يقصد مثل عبد الله وتأبط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل

العلمية والآن لا يقصد بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد اي عن افراد الحد ولان بين جزئيه قبل

التركيب العطف نسبة على ... ويخرج بهذا القيد ... من حيث انها ... لان ... الاولى

نسبة مفهومة من ظاهر هيأة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك ان المفهوم من ظاهر الهيأة التركيبية التي في

عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيأة التركيبية التي في تأبط شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل و

المفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيأة تركيب احد جزئيه مع الآخر لا تدل على نسبة اصلا كما ان

هيأة تركيب ... مع الآخر لا تدل عليها من غير فرق فالحق ان الحد على المحدود طردا وعكسا فان

تضمن الجزء الثاني حرفا اي معنى حرف عطفا وغيره بنيا اي الجزءان الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة

الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصلها خمسة وعشر حذفت الواو وركب

مع خمسة ... وشرح حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر و

اخوات كل ... خمسة عشر وحادي عشر واثنا ... وهذا الذي ... [illegible]

العقلتين المانعتين من الصرف وهما التركيب والعلمية وانما قيد بذلك لانه الافصح

جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف
لانه لا يراد به حادي عشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من
المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث
مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا ابنية صيغة من المفردات
للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين
لان صيغة فاعل لا تسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من
كل جزء مظنة الالتباس فاختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا امثلة من احد الجزئين المتضمن
حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر يتضمن حرف العطف باعتبار
انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له على هذا القياس فحادي
والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفها الا في اثني عشر واثنتي عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزآن
بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا اي وان لم يتضمن الثاني
حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول للتوسط المانع
من الاعراب على الفتح لانه اخف في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول على الفتح
في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احدهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع
صرف المضاف اليه اخرهما اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني

الكناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة
عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا او المراد
بها ههنا ما كني به لا المعنى المصدري ولا كل مكني به بل بعضه لا كل بعض بل بعض معين كما هو مصطلحهم
في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف
حيث لم يعرفها الا بالتصريح بمفهومها فلذلك تعرض لتعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال
الكنايات كم وبناؤها لانها موضوعة وضع الحرف او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية
عليها وكذا وبناؤها لانها في الاصل ذا اسم الاشارة دخل عليها كاف التشبيه صار المجموع بمنزلة
كلمة واحدة بمعنى كم فبقي على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية
عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت وغيره وكيت وذيت للحديث
اي للكناية عن الحديث اي الجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كناية عن الجملة التي هي من حيث هي
لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في
الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي التي كان
في الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي فصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار
كانه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع
ان التنوين لا صورة له في الخط فهو ثابتة في البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكره

لان كلاهما راجع الى كم سواء كانت استفهامية او خبرية ولفظ كم مذكر وتانيثه باعتبار تاويله بالكلمة غاية ما في الباب

معنا فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام فيجب تمييزها الذي يرفع الابهام عن جنس
المسؤول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد وهو وسط العدد وهو من احد عشر الى
تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزها كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما
وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال عندي
كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا
لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا ولما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل
جمعية مميزها كانها نائبة عن معنى التصريح بها وتدخل من فيهما اي في مميزي كم الاستفهامية
والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو
كم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر
عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري
ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية وكلتاهما
اي كم الاستفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو مقتضى
صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على
انشاء التكثير وهو ايضا نوع من انواع الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال
كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كلا هذين النوعين من كم الاستفهامية

والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منهما بقوله فكل ما
اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبهه لفظا او تقديرا غير مشتغل
عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اي على حسب
عمل ذلك الفعل مع عمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية
مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعيينه لاحد المنصوبات
انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق
وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت كم ضربة ضربت كم يوم سرت وانما
جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك
كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم
رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله
من قبيله لم تقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله
اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت وبكم رجل مررت او مضاف
نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر
والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تأخر الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فيجوز تقديم الجار عليهما ان يجعل
الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للصدر والا اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل

او نصب مميز والمثال الثاني لكم الخبرية بغير تمييز ١٢ حسن ١٣ قوله وان لم يكن ظرفا اي كم مبتدأ ان

ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف بل كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع
اي فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو من ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة
عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة
وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة النصب
باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ
وكذلك اي مثل كم في تأتي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط
بمعنى انه تأتي تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لا في كل احد منها وهي من وما واي واين وانّى
ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصين بالاستفهام
فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتأتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن
مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يأتي فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا
كانتا شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع
وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب ومن يأتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه
عند الله ولا يتأتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل
ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف واني واذا
ان لم تجر بجار نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا

فتخرج عن الظرفية وتقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود
عمرو فهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو
لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى
عهدك بفلان اي متى كائن عهدك به الا اي فيما تأتي فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع
في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت مجيئك اي اي
وقت كائن مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل
ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما يحتمل
الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه كذا في كثير من النسخ وفي بعضها في مثل تمييز كم عمة اي
ما هو مميز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان تعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء
والآخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى
كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا اصدق بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان تعتبر في مميزها اعني
عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والآخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر
على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان لا يليق
تأخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك وفي النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق
يهجو جريرا وتمامه * فدعاء قد حلبت علي عشاري * الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فيكون

قوله ولا يخفى ان هذا الوجه اي الاحتمال الثاني مبني على اعتبار جواز حذف مميزها ...

مستقبلة الكف او القدم بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت كك او هذا خلقة لها نسبها الى شنوة الخلقة

وانما عدي حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اي ثنت كارها لخدمتها استنكافا منها فحذ معنى

على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة

الاناسي والعشار جمع عشراء وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تاذي من الحلب

ولا تطيع بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفيه ابيه

وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته

فسال عنها وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك

حلبت على عشاري واذا حذفت المميز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة

على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء ومصححه توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية

كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها

تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتها و

اذا خفضتها خفضتها وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل

كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال فاست قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية المال

او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمك ودنانيرك او اخبار عن كثرتها فمعناه

كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فالكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن كمية

ضربت لبعد العلم بوقوعه او اخبر عن كثرته فظاهر ان السوال والاخبار انما هو بالنسبة الى
مرات ضربك اى كم مرة او مرة ضربت او الى ضربا كما اى كم ضربة وضربة ضربت فكم في هذا المثال
اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان
للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية
اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل
ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظرف اى الظروف المعدودة
من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض منها منها اى
من تلك الظروف ما اى ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية
فان عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو رب يوم كان خيرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة
غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف صرن غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمنها
معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر نقصان
كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف
ووراء ولا قياس عليها ما بمعناها ويجوز في هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه
فتعرب قال الشاعر شعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا * اكاد اغص بالماء الفرات * فلا فرق
بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم

تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اى قديما وقال الشارح الرضى رح الاول هو الحق و اُجري

مجراه اى مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة لا غير فى ليس غير فى حذف المضاف اليه والبناء

على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذى فيه كما فيها ولا يحذف

منه المضاف اليه الا بعد لا و ليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما

وكذلك اجرى مجرى الظرف حسب لشبهها بغير فى كثرة الاستعمال مع عدم تعرفها بالاضافة

ومنها اى من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد تستعمل للزمان ولا تضاف

الا الى الجملة اسمية كانت او فعلية فى الاكثر اى اكثر الاستعمالات وقد جاء شعر اما ترى حيث

سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اى اما ترى مكان سهيل طالعا آخر

ع نجما يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة

المضاف الى الجملة فى الحقيقة مضاف الى المصدر الذى تضمنته الجملة فهى ان كانت فى الظاهر مضافة

الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم

مثلها ومع الاضافة الى المفرد وتعربها بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة والاشهر

بقاؤها على بنائها لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اى من الظروف المبنية اذا زمانية كانت

او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا فى حيث وهى اذا كانت زمانية للمستقبل اى الزمان المستقبل

وان كانت داخلة على الماضى وذلك لان الاصل فى استعمالها ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها

بوقوع حدث فيه متقطع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في

هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعمالها لقطع

علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعملت في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى

اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب

مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكون معنى

الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة لفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه

الغير المختار لعدم تاصلها في الشرط مثل ان ولو وقد تكون اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال

فاجأه الامر مفاجاة من قحم لم فجئته فجاءة بالضم والمد والقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدأ بعدها

فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ غلبته وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق

من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع

حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا

عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج

بل الاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجات وحاصل المعنى

خرجت ففاجات زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان

وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقولنا زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه

الا للسببية فان الخروج سبب لملاقاة السبع فانه لو لم تحقق الخروج منه لم يلقه ١٢ رحمن حله قوله قيل قائله الشيخ

ومنها كيف انما عد كيف في الظروف لانه بمعنى على اي حال والحال والظرف متقاربان ١٢ جلال ١٩ قوله الكائنة

للمفاجأة لا مفعول فيها لا لما تتعلق اذ ظرفية بل تصير اسمية بل المفعول محذوف اي فاجأت في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد تكون لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر وقت احمرار البسر وقد تستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم زيدا ذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه اشارة ومنها اي من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في حيث او لكونها تشبه بعض الحروف وقد تجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد تجيء للمفاجأة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكر المص ومنها اين وانى هما للمكان استفهاما او شرطا اي حال كونهما للاستفهام او الشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها ايضا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اي حال شيء وصفته فالمراد بالحال صفة الشيء لا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين وقال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظرف ومعناها

السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو وتستعمل للشرط معما على ضعف
عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اي على اي هيأة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف
تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف
جئت فهو في محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت راكبا وماشيا ومنها اي
من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول
المدة اي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رأيته مذ او منذ يوم الجمعة اي اول
مدة زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما المفرد ومنذ المفرد اي الاسم
المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبنا
فيهما اي اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا
لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى
والمجموع اذا وقعا اولا لمدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما
نحو ما رأيته مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة
في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما للزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان
بمعنى جميع المدة اي جميع مدة زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي
قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اي بعده المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رأيته مذ يومان

اي جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او أنّ اي ما كتب على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب وما خرجت مذ أنْ ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اي كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدأ وهما معرفان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده اي خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأ او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها اي من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولَدُنْ بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لَدِنْ بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولَدَنْ بفتح اللام والدال وسكون النون ولُدْنِ بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولَدْ بفتح اللام وسكون الدال ولُدْ بضم اللام وسكون الدال ولَدُ بفتح اللام وضم الدال

وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلاهما بمعنى عند والفرق انه يقال

المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزائنه وان كان غائبا عنه ولا يقال المال

لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمهما ان تجر بها على الاضافة نحو المال لدى

زيد وقد تنصب في بعض لغات العرب بلدن غاحية غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها

بنون التنوين في مثل ضل رطبا ولذلك تحذف عنها وتثبت ولكون غدوة اكثر

استعمالا من بكرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهذا اشهر لغاتها

وقد تخفف الطاء المضمومة وقد تضم القاف اتباعا للضمة الطاء المشددة او المخففة

وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي

لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع

الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط وبناء المخففة لوضعها وضع الحروف وبناء المشددة

لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حملت على اختها عوض ومنها عوض بفتح العين

وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل

المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو

لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه

مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي

وبناء عوض اي بناء عوض لكونه من الاسماء التي مقطوعة عن الاضافة كقبل وبعد فيحتاج الى المضاف اليه فتشابه الحروف ١٢ رحمن

قلت ان كل واحد من قبل وبعد مع المضاف اليه معربة قطعا فينبغي ان يكون عوض كذلك كما هو شأنهما في حالة القطع عن الاضافة قلت ما هو مشابه لشيء جاز ان لا يكون مثله في

يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز
بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى
يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تعالى ومن خزي يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها
اسماء مستحقة للاعراب لا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي
كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما
وان مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان تقوم او مثل انك تقوم
لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث وبهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف
ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة
من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع بوضع جزئي او كلي لشيء متلبس بعينه اي
بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء مقيدا بهذه المعلومية والمعهودية
اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة
فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع
بالاستقراء واشارة بتبيينها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها وضعت
بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث
انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك

الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك

المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني

الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته

ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه

من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي

ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته

ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة

والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول

من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان
اي المبهمات ١٢

متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل

مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان الوضع
عطف على تعقل ١٢

عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاصا لانه خصوصية كل

واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية

او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة

لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام فلا يعد ما دخله ومثالها آخر

ع الجواب ان الميم ليس من المعارف بل بدل منها لانه في الاصل ليس من البر الصيام في السفر ١٢ يمن

من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس

المضاف الى احدها اي احد الامور الخمس المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربعة الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك بنظر الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير والمثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء استغنى عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب والام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث تختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك غير متناول غيره اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء

بعينه غير متناول غير ذلك الشيء باشتماله فيه احترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد

اي متناولا بوضع واحد لئلا تخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف

في الاعرفية بتقديمها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها

اي اعرف المعارف يعني اقلها التباسا عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم

بعد وقوع الالتباس فيه نحو المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا

قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له فيلتبس المراد بالاعرفية

الاكونه المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب

انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف

لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت

المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه تعين انواع المضاف اليه

واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة

النكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك

فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد انما

افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية

آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات وآحادها كل واحد

واحد منها وكمية الآحاد وما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد وعن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود ومعدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عدد بعض الحساب من اجل ان ما كان مبدأ من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط اصولها اي اصول اسماء العدد التي تتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمآت والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلث مائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف فتقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد اثنان في المفرد المذكر وتثنية واحدة اثنتان وثنتان في المفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر اعتبارا للتانيث

الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال وفي ثلث الى عشر بدونها بجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث
نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر سابق وتقول اذا جاوزت عشرا احد
عشر اثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث نحو
احدى عشرة امرأة على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى
للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة الى تسع
عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء للجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني
في المذكر كراهة اجتماع التانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة
فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير في
ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم تتمحض للتانيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث
وفي اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث الجزء الثاني في المؤنث لانه
لما وجب تذكيره المذكر لما عرفت وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر
والمؤنث وتميم تكسر الشين عند التركيب في المؤنث اي من عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات
مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة وخمس في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون
يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول [illegible] عشرون بكسر التاء لانه
منصوب بعطف على عشرون المنصوب محلا بمفعولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين

اى فى المذكر والمؤنث من غير فرق وهى عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون فى المذكر احدى وعشرون فى المؤنث لما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه فى قوة التركيب لم يمكن استعمالهما بالعطف على صيغة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما فى قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عداهما فقال ثم بالعطف اى بعطف تلك العقود على الزائد عليها كاثنا ذلك الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون فى المذكر واثنتان وثنتان وعشرون فى المؤنث ثلثة وعشرون فى المذكر وثلث وعشرون فى المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين تقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف فى الواحد مائتان والفان فى التثنية فيهما اى فى المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف اى بعطف الزائد عليهما او عطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد او واحد وواحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال وثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امرأة وكذا الحال فى تثنية المائة والالف وجمعه ويجوز ان يعكس العطف فى الكل

فقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدر
الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاء اسكانها اي اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب
كما في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه
بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاض اذا حذفت الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه
مركبا وعيت زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها ليدل
على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة
ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتدأ من الثلثة
لانه لا مميز للواحد والاثنين كما يصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة اي الثلث الى العشر
مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا فلانه
لما كثر استعماله آثروا فيه جر التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنون واما كونه مجموعا
ليطابق المعدود والعدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا
مائة حين تمييزها بها ثلثا واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال مئات او مئين لان
لمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئات
ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا
ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعذر المجيء بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون

اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه جمعا ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى

تسع وتسعين منصوب مفرد كما انصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها

اذ هي في صورة نون الجمع والاحذفها اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فلانهم كرهوا

ان يصير ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد

لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جوزوا ثلث مائة امرأة مع ان فيها

صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا ليطرد بمائة امرأة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاختير افراده

لتكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف وانما لم يقل جمعهما

كما قال تثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها في الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مئات رجل

كما يقال ثلثة آلاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوض مفرد

لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالآحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها

لكنه لما كانت الآحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير

في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان

المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظة الشخص اذا عبرت بها عن المونث

او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مونثا كلفظة النفس اذا عبرت بها عن

المذكر فوجهان اي ففي العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت

قلت ثلثة اشخص فانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر فى كلامهم وان شئت
قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد و واحدة ولا اثنان واثنتان
وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا اثنان معه كما يقال
اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون
الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اى الصالح لان يكون تمييزا على تقدير
ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما اى
عن الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان
فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية فبذكرهما استغناء
عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد مستغنى عنه لكن لا نسلم ان مميز الاثنين كك فانه اذا كان
مميزه مثنى يغنى عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية فى
مميز سائر الآحاد ينبغى ان يعتبر فيما لم تعتبر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية
ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز بجواهر
حروفه المصوغة بهيأة خاصة المقابلة للحوق علامة الافراد به اعنى التنوين وعلامة
الاثنينية اعنى حرفى التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى به عن ذكر
الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة

فاختار والحوق العلامة التي هي خمت على ذكرها ولا شك ان جلان خمت من اثني رجل وذلك

الاستغناء انما يكون لافادته اي لافادة لفظ التمييز النص المقصود اي التنصيص على العدد

والتصريح به الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك

التنصيص استغني في افادته عن ذكر العدد على حدة وتقول في المفرد من المتعدد اي

في الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار تصييره اي تصيير ذلك المفرد عددا انقص منه بواحد

عليه بواحد الثاني في المذكر فقوله الثاني مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصييره

الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدأ

من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية في المؤنث

على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اي لا تقول غير ذلك

فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم

الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير

الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر والاولى والثانية

في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان

على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة

والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر

٢٥٣

والتانيث فتقول التاسع عشر والتاسعة عشرة نحو اعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير
او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المونث الثانية والثالثة والرابعة
الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تونث الاسمين في
المركب كما تذكرهما المذكر نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى
للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون
والثالثة والعشرون ومن ثمه اي من اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار
حاله اختلف اضافتاهما فلاختلاف اضافتيهما قيل في الاول اي في المفرد من المتعدد
المقول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اي مصيرهما اي الاثنين
ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اي في المفرد من المتعدد
باعتبار حاله ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوي عدده او يكون فوقه
اي احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا لزم
جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة ما زاد
على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر
متاخر بعشر درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة
لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى

مو آه واليه اشار بقوله متاخر بعشر درجات لانه صفة الواحد فان الواحد الذي هو متاخر بعشر درجات في احد عشر هو الواحد الذي

حادی عشر بحذف الجزء الاخیر من المرکب الاول استغناء عنه بذکره فی المرکب الثانی
وہکذا القول الی تاسع تسعة عشر فیحصل بجزئها الاول من المرکب الاول لاقتضاء الترکیب الموجب للبناء
وبنی الجزآن الباقیان لوجود موجب البناء فیهما وهو الترکیب المذکر والمؤنث ذکرهما بعد باب
الانجرار مباحثه الی ذکر التذکیر والتانیث وقدم المذکر لاصالته واخر تعریفه لانه عدمی وتعریف
المؤنث وجودی المؤنث مافیه ای اسم کان فیه علامة التانیث لفظا ای ملفوظة کانت
تلک العلامة حقیقة کامرأة وناقة وغرفة او حکما کعقرب ذا الحرف الرابع فی المؤنث فی حکم تاء
التانیث ولهذا لا تظهر التاء فی تصغیر الرباعی من المؤنثات السماعیة او تقدیرا ای مقدرة
غیر ظاهرة فی اللفظ کدار ونار ونعل وقدم وغیرها من المؤنثات السماعیة والمذکر بخلافه ای اسم
متلبس بمخالفة المؤنث ای لم یوجد فیه علامة التانیث لا لفظا ولا تقدیرا وعلامته ای علامة التانیث
التاء والالف حال کونها مقصورة کسلمی وحبلی او ممدودة کصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم
الیاء فی قولهم ذی فی ذه وزعم انها للتانیث ولیس ذلک بحجة لجواز ان یکون صیغته موضوعة للمؤنث
مثل هی وانت وهو ای المؤنث حقیقی ولفظی فالحقیقی ما ای اسم بازائه ای فی مقابلته
ذکر من جنس الحیوان کامرأة فی مقابلة رجل وناقة فی مقابلة جمل واللفظی بخلافه ای
متلبس بمخالفة المؤنث الحقیقی ای لیس بازائه ذکر من الحیوان بل تانیثه منسوب الی اللفظ لوجود علامة
التانیث فی لفظه حقیقة او تقدیرا او حکما بلا تانیث حقیقی فی معناه کظلمة مثال للتانیث اللفظی

حقیقة کعنیب مثال للتانیث اللفظی لتقدیرا فان تاء التانیث مقدرة فیها بدلیل تصغیرها
علی عیینة ولم یورد مثال المونث اللفظی الحکمی کعقرب لقلة وقوعه اذا اسند الفعل
بلا فصل کما هو الاصل الیه ای الی المونث مطلقا حقیقیا ولفظیا مظهرا ومضمرا فبالتاء ای
فذلک الفعل متلبس بالتاء وجوبا ایذانا بتانیث الفاعل من اول الامر الا اذا کان مسندا الی ظاهر
غیر الحقیقی فانه لک الاختیار فی الحاق التاء وترکه والی ہذا اشار بقوله وانت فی ظاهر
غیر الحقیقی بالخیار فهو بمنزلة الاستثناء من ہذه القاعدة فلک ان تقول فی طلعت
الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا یجوز فیه الشمس طلع لکون التانیث فیه لفظیا و[illegible]
عن الحاق التاء لما فی لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ لیس فیه الشعر بتانیثه وجعل بعض
الشارحین ضمیر الیه راجعا الی المونث الحقیقی او ضمیر المونث اللفظی بقرینة قوله وانت
فی ظاهر غیر الحقیقی بالخیار ولو کان یستثنی من ہذه القاعدة صورة الفصل ایضا
لئلا یحتاج الی التقیید بقولنا بلا فصل ایضا لکان احسن استیفاء لاحکام جمیع
الاقسام ففی صورة الفصل ایضا لک الخیار فی الحاق التاء بالفعل وفی ترکه فتقول
حضرت القاضی امرأة وحضر القاضی امرأة وطلعت الیوم الشمس وطلع الیوم الشمس الا
اذا کان المونث الحقیقی منقولا عما یغلب فی اسماء الذکور کزید اذا سمیت به امرأة فانه مع
الفصل یجب اثباتها نحو جاءت الیوم زید لرفع الالتباس وحکم ظاهر الجمع لا ضمیره فان الحاق التاء [illegible]

الجمع فيه وجب نحو الرجال جاءت وجاؤا وغير جمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون الا الزيدون جاءت مطلقا اي سواء كان واحده مؤنثا نحو جاءت البنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانه ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع الذكور العاقلين من جموع التكسير غير جمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو فيقال الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت هو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونهما من هذا النوع من الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المؤنث و ان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير السالم فعلت وفعلن اي ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون اما في جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فيراعى حقه فاجري مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن تجري مجرى غير العقلاء المثنى ما لحق آخره اي آخر مفرده بتقدير المضاف او قدر لعدقوله ونون مكسورة قولنا مع الواحقه والا لا يصدق

جواب آخر عنه وحاصله ان المثنى هو الملحق مع اللاحق ١٢ رحمن

الاعلى مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى

ن هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اى مفتوح حرف كان

الياء حالتى النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة

عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا تتوالى الفتحات فى صورة الرفع

فتحتما قبل الالف التى فى حكم الفتحتين وفتحة النون لبيك وكك الحروف الاخر

هذه او مع الملحوق ولا باس باشتماله على لحوق النون وتقدم ولالته نحو فيها على ذلك

على تقدير تسليمه انما دل امران من امور ثلثة على شئ صح ان يقال هذه الامور الثلثة

الة عليه غاية ما فى الباب ان تكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه

مع مفرده مثله فى العدد يعنى الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اى من جنس مفرده

عتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله فى

الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه قوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف

بالاسم المفرد والى انه لا تجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بهما الطهر

والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين

للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه ثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذا ثنى القمر

باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب وعاد بقوة

وادا فاذ مجهول الاصل ولم يقع الالف ثالثة اي ايضا الا انهم لم يقولوا الى بكسر اللام وقوله لم يمل على صيغة المجهول ١٢ عبد الرحمن

التناسب بينهما ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم بينهما ولهما فيتجانسان فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في القرء ايضا بلا احتياج الى ادعاء اسمية للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليؤول بالمسمى به ليحصل مفهوم بينهما ولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد اشتراكه اللفظي بينهما وهو الذي يختلف فيه والاصح اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فريد مثلا اذا كان علما لكثير يؤول بالمسمى به ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا لابي بكر يؤول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال للاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه لما كان آخر الاسم المفرد الذي لحقته علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في آخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود ولانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المسمى بالى وهو ثلاثي اي الحال ان الف المقصور ثلاثي اي غير مهموزة

۲۵۸

احرف فصاعدا من الرباعی والثلاثی المزید فیه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقیقة

او حکما وخفة الثلاثی بخلاف ما فوقه حیث لا یرد فیه لمکان الثقل والا ای وان لم یکن

کذلک بان کان الفه منقلبة عن یاء حقیقة کرحیان فی رحی او حکما بان کان مجهول الاصل

او عدمیه وقد امیل کمتیان فی متی حیث جاء متی ممالا او کان علی اربعة احرف

فصاعدا اصلیة کانت الالف کالاعلی المصطفی او زائدة کحبلی قلبت یاء ای الفه مقلوبة

بالیاء اعتبارا للاصل فیما اصله الیاء حقیقة او حکما وتخفیفا فیما زاد علی ثلثة احرف

والاسم الممدود ان کانت همزته اصلیة ای غیر زائدة ولا منقلبة عن اصلیة

او زائدة تثبت الهمزة فی الاشهر لاصالتها کقراء بضم القاف وتشدید الراء بجید القراءة

او المتنسک من قرأ اذا تنسک وحکی ابو علی عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان و

ان کانت الهمزة للتانیث ای منقلبة عن الف التانیث کحمراء فان اصلها کان حمرا بالفین

احدهما للمد فی الصوت والثانیة للتانیث فقلبت الثانیة همزة لوقوعها طرفا بعد الف

زائدة قلبت واوا فیقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقیل من جنس الالف فینبغی

ان لا تقع بین الفین مع انها غیر اصلیة والواو اقرب الی الهمزة من الیاء لثقلها لهذا

قلبت الواو همزة فی مثل اقتت واجوه وربما صحت فقیل حمراان وحکی المبرد عن

المازنی قلبها یاء نحو حمرایان والاعرف قلبها واوا والا ای وان لم تکن الهمزة اصلیة

ولا للتانيث بان تكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او

ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداي فالوجهان المذكوران جايزان احدهما

ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل

وفي الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قراء فتثبت في الصورتين كما في قراء وثانيهما

قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فقلبت

مثلها واوا وفي الترجمة الشريفية ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان

يقال في رداء الارداءان بالهمزة او رداوان بالواو ولكن المشهور ردايان بالياء

فكان ينبغي ان يقول المص والا فوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات

الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام

لكنا قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما حكم

باشتهاره غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء

وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء وتحذف نونه اي نون التثنية

للاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة

وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذفت

تاء التانيث التي قياسها ان لا تحذف عن آخر المثنى كشجرتان وثمرتان في خصيان

وان كان على خلاف القياس حتى جوز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها
فيهما ان كل واحدة من الخصيتين والاليتين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث
لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا تقع في حشو الكلمة
والح مستعملان بهما النتان في خصيته واليته وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان
حذف النون قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف
حذف تاء التانيث اذ ليس له قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة
مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي الجمع ما دل اي اسم دل
على جملة احاد مقصودة اي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم
بحروف مفردة اي بحروف هي مادة مفرده الذي هو الاسم الدال على واحد واحد
من تلك الاحاد حال كون تلك الحروف متلبسة بتغير ما بحسب الصورة اما بزيادة
او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف
مفردة اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله
بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغير ما جمعا السلامة لان
الواو والنون في آخر الاسم من تتمة وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات
الى صيغة اخرى وقوله ما دل على آحاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس

کتمر ونخل فانها وان لم تدل علیها وضعا فقد تدل علیها استعمالا واسماء الجموع کرهط
ونفر وبعض اسماء العدد کثلثة وعشرة وبقوله المقصودة بحروف مفردة خرجت
اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا
قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفردة وکذا بقوله بحروف مفردة
خرج اسماء الجموع والعدد وفی نحو تمر مما الفارق بینه وبین واحده التاء ونحو
رکب مما هو اسم جمع لیس بجمع علی الاصح بل الاول اسم جنس والثانی اسم
جمع کالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بینهما ان اسم الجنس
یقع علی الواحد والاثنین وضعا بخلاف اسم الجمع فان قیل الکلم لا یقع علی الکلمة
والکلمتین وهو جنس قیل ذلک بحسب الاستعمال لا بالوضع علی انه لا ضیر فی التزام کون
الکلم اسم جمع ایضا وانما قال علی الاصح وهو قول سیبویه لان الاخفش قال جمیع اسماء
الجموع التی لها آحاد من ترکیبها کجامل وباقر ورکب جمع وقال الفراء وکذا اسماء الاجناس
کتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فلیس بجمع
بالاتفاق ونحو فلک مما الجمع والواحد فیه متحدان بالصورة جمع لصدق الحد
علیه فان التغیر الماخوذ فیه اعم من ان یکون بحسب الحقیقة او بحسب التقدیر فضمة
فلک اذا کان مفردا کضمة قفل واذا کان جمعا کضمة اسد وهو ای المجموع

نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اى الجمع الصحيح تارة يكون للمذكر وتارة يكون للمؤنث
فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اى آخر مفرده واو مضموم ما قبلها فى حالة الرفع
او ياء مكسور ما قبلها فى حالتى النصب والجر ونون عوضا عن الحركة او التنوين على
سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك
اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق على ان معه اى مع مفرده الواحد من جنس
معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر فى التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب
ثبوت اصل الفعل فى المفضل عليه والكثرة فى الواحد قلنا ثبوت اصل الفعل اما ان يكون
محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره
اى آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضى او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اى الياء
مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها
طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين فان
اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين
وان كان آخره اى آخر الاسم الذى اريد جمعه مقصورا اى الفا مقصورة حذفت الالف
لالتقاء الساكنين وبقى بعد الحذف ما قبلها اى حرف كان قبل الالف على ما كان عليه
مفتوحا ولم يتغير لتدل الفتحة على الالف مثل مصطفون فى حالة الرفع

مع المؤنث بان يكون المذكر يجمع بالتاء والمؤنث بالتاء فالمقصود ان ما يريد جمعه بالواو والنون يجب ان يكون قابلا للتاء

ومصطفين في حالتي النصب والجر فاصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط صحة ما اريد جمعيته جمع الصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما اي اسما محضا من غير معنى وصفية فيه فمذكر علم اي فكونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمراة او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع والمراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فتمحي صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اي له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل لما مر والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اي مذكرا غير مستو

مع ان معناه في الصفة الجمع ... اسم الفاعل الذي انما يعمل فيما لا جل معنى الصفة ... جاول

في صيغة الصفة الكائن لتلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث

بيان لعدم الاستواء ١٢

على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم

يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث

ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكرا غير مستو في تلك الصيغة مع المؤنث

بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران

سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون

ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لانه

فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه

اي في هذه الصفة بتاويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال

رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف

الاسم المساوي للمؤنث في هذه الصفة

والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا

اي الذي تتساويان فيه المذكر والتانيث ١٢

باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر

والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا ملتبسا بتاء

التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت

التاء لزم اللبس وتحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة كما مر في التثنية

وقد شذ نحو سِنِينَ بكسر السين جمع سنة بفتحها وأَرَضِينَ بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذها لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه المؤنث اى الجمع الصحيح المؤنث ما لحق اى جمع لحق آخره اى آخر مفرده الف وتاء وشرطه اى شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اى لذلك المفرد مذكر ان يكون مذكره اى مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اى لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اى فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه يقال فى جمع حائضة حائضات فلو قيل فى جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان صفة اى ان لم يكن المؤنث صفة بل
لئلا يلزم ان حائضات فى جمع الحائض او الحائضة
كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اى من غير اعتبار الشرط مثل طلحات وزينبات فى جمع طلحة وزينب وفى شرح الرضى ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التى تانيثها غير حقيقى لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسماوات والكائنات وذلك

٢٦٧

الظاهر الا التانيث لانه ليس بحقيقي والظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اي جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه واموره الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به والعلم المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله تغير ثم سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما مر جمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى

ثلثة قرو مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما بالغير سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر عنه كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا للنوع او العدد مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة فخرج مثل القادرية والعالمية ومثل ويلا له وويحا له مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخير ان مفعولا مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماع اي سماعي ويرتقي عدده الى اثنين وثلثين كما بين في كتب التصريف ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياس اي قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غيره اي غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الآن وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني يعمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروطا بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا

ولا يتقدم معموله اى معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع أن وشئ مما فى حيز أن لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبنى عمرا ضربك زيد ولا يضمر اى معموله فيه او يكون الظرف مفعول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه الاضمر فى المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين فى الحقيقة الى الفاعل وكذا فى اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له فى نفسه تثنية وجمعا ولانه ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل ضربك
سواء كان مضمرا بطريق الاستتار او غيره ١٢
زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اى فاعل المصدر مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبنى ضرب زيدا لان النسبة الى فاعل ما غير ماخوذة فى مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و يجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه حينئذ اقوى مشابهة
اى بحذف التنوين منونا لا قال مع ان اعماله ١٢ رحمن
للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اى المصدر الى
اى المصدر اذا كان منونا يكون نكرة فمشابهته حينئذ اقوى من مشابهته حال الاضافة ١٢
المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو عجبت
اى المفعول مفعولا به وظرفا اى مفعولا فيه ١٢ رحمن
لص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اى اعمال المصدر

متلبساً باللام اى بلام التعريف فقليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لاتدخل
لام التعريف على ان مع الفعل ينبغى ان لاتدخل على المصدر المقدر به ولكن
يجوز ذلك على قلة فرقاً بين شئ وبين المقدر به قيل لم يات فى القرآن شئ من
المصادر المعرّفة باللام عاملاً فى فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملاً بحرف
الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اى المصدر مفعولاً مطلقاً
صرفاً من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون العمل
للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوى سواء كان الفعل مذكوراً نحو ضربت
ضرباً زيداً او محذوفاً غير لازم نحو ضرباً زيداً وان كان اى المصدر مفعولاً مطلقاً
واقعاً بدلاً عنه اى من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازماً نحو سقياً له وشكراً له وحمداً له
فوجهان اى فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل
عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففى قوله وجهان وجهان وانما فصل بين قسمى المصدر
اعنى ما لم يكن مفعولاً مطلقاً وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر
لان عمل المصدر فى القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقه
بالقسمين على السواء اسم الفاعل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى
حدث موضوعاً ذلك الاسم لمن قام اى الفعل به اى لذات قام بها الفعل

٢٧١

ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما مجهل امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب

يعني المجدد وث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلثة

قال المصنف في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة

المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس

لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان

تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه

ليس لمن قام به والحق ايضا ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون

موضوعا لمن قام به ويكون لمن قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة

ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق

على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع الزيادة فبقوله

لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على

اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المصنف واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى

الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن

قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق يتضمن معنى الوضع كما علمت فليس

اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويحدسه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير

حرف المضارعة المضموم والموضوعة موضع حرف المضارعة المفتوح وقسما الكسر بما الكسر الغير الواقع آخر المضارع مفتوحا كما في

يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصر و جعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفية ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماش وآكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من المجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضموما اولا ومع كسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان

متعديا الى مفعولين كان هو ايضا كذلك وكذا ان كان متعديا الى ثلثة مفاعيل والحال

والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها ويشترط

معنى الحال او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اي

بشيء يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان بيانيتان

وانما اشترط احدهما لان عمله لمشابهته للمضارع فيلزم ان يشابهه في الزمان

نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم

من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان

باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم

باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك

الزمان كانه موجود الآن ويشترط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه

اي على المتصف به وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف او ذو الحال لتقوى

فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب

ابوه وجاءني رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا غلامه فرسا او اعتماده على

همزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية

ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى

٢٧٣

فازداد بها شبهة للفعل نحو أقائم زيد وأقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي الزمان الماضي بالاستقلال او في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافته معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه وقد مر الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيداً امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيداً الآن او غداً لانه فعل بالحقيقة ح عدل

عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه

اى من اسم الفاعل تتغير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل

للمبالغة فى الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب

وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اى مثل اسم الفاعل فى العمل

واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم

الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت

للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن

او غدا ومررت بزيد الضراب عمرا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب

مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة

وكذلك المجموع منهما صحيحا كان او مكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان

مفردا فى العمل وشروطه لعدم تطرق خلل الى صيغته المفردة من حيث ذاتها

بالحاق علامتى التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون عمرا

الآن او غدا والزيدان الضاربان والزيدون الضاربون عمرا الآن

او غدا او امس ويجوز حذف النون اى نون المثنى والمجموع مع العمل فى

معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب

٢٧٦

والتعريف تحقيقا ١٢ عص

ومع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اى يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اى حدث موضوعا

اى الدال عليه ١٢

لمن وقع عليه اى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليها الضرب واعتذار اقامته من نعت اسم ما مر فى اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل للموصوف بزيادة على الغير فى ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثى المجرد على زنة مفعول ومن غيره اى غير الثلاثى المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اى شانه وحاله فى العمل اى عمل النصب والاشتراط اى

اشارة الى انه ليس المراد من الامر ههنا الحكم ١٢ رحمن

اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كامر اسم الفاعل

۲۷۷

اى مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضى ايضا فهو يرفع ما يقوم

مقام الفاعل نحو لو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى

غلامه درهما الآن او غدا او امس المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس

الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث

ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لكن

اى لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما

اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم

من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد

نقله الى رحم بضمها فلا يرد رحيم الآن رحم بضم الحاء اى صار الرحم طبيعة له ككرم

بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل

الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لهما الثبوت بحسب

الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة

اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا تجئ

صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اى كائنة على قدره بحيث

لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة او صفة لمصدر محذوف اى

صـ جو نمان وشبهما في عطشان سريان ١٢ جمال

مخالفة كاسة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع ان
مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة
به ولكون عملها لمشابهتها اياه وفيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل
فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه
فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى
فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها
اى جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسألة لانه يسأل عن حكمه
ويبحث عنه ان تكون الصفة ملتبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل
من التقديرين معمولها اما مضاف او ملتبس باللام او مجرد عنهما
اى عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين
فى الثلثة والمعمول اى معمول الصفة المشبهة فى كل واحد منها اى من
هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا
صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التى
للمعمول من حيث الاعراب فى الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول على
الفاعلية اى الفاعلية للصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول

فی المعمول المعرفة وعلی التمییز ای جعل معمول الصفة تمییزًا فی المعمول النکرة
ہذا عند البصریین وقال الکوفیون بل ہو علی التمییز فی الجمیع لانہم یجوزون تعریف التمییز
وقال بعض النحاۃ علی التشبیہ بالمفعول فی الجمیع وقال الشارح الرضی والاولی
التفصیل والجر فی المعمول علی الاضافة ای اضافة الصفة الیہ تفصیلا
ای مفصل ہذہ الاقسام فی ضمن امثلة جزئیة قولنا حسنٌ وجہُہ بتنوین الصفة
ورفع وجہہ بالفاعلیة او نصبہ علی التشبیہ بالمفعول وبحذف التنوین وجرّ
وجہہ بالاضافة فہذا الترکیب ثلثة ای ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة
وذکرہا لتوضیح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعًا ونصبًا وجرًا
وکذلک ای مثل ہذا الترکیب فی کونہ امثلة ثلثة حسنُ الوجہِ بالوجوہ المذکورة
وحسنٌ وجہٍ عطف علی حسن الوجہ ای ہو ایضًا بالوجوہ المذکورة امثلة ثلثة
الحسنُ وجہُہ بادخال اللام علی الصفة ورفع وجہہ بالفاعلیة او نصبہ بالتشبیہ
بالمفعول او جرہ بالاضافة وانما غیر الاسلوب بترک العاطف اشارة الی انہ شروع
فی قسم آخر من الصفة المشبہة لان الامثلة السابقة کانت للصفة المجردة
عن اللام وہذہ لصفة ذات اللام الحسنُ الوجہِ بالوجوہ الثلثة الحسنُ وجہٍ
ایضًا بہذہ الوجوہ وانما قدم الصفة الکائنة باللام فی اول تقسیم المسائل علی الصفة

المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان
اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام
صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان
منها اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى
معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او غير واسطة مثل الحسن وجهه
والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما
بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل
الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه
الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منها وثانيهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى
معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه
وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان
اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة
تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة
عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه
فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح

في السبعة وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ
اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على ادون التخفيفين اعني حذف التنوين
ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما
استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو
حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت عنها الاقسام
الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك
البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره و
حسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل
الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير
فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما
في الصفة والآخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن
لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه
منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه والحسن وجه وحسن وجه برفعه فيهما
قبيح لعدم الارتباط بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في
المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت بها معمول الصفة

بها فلا ضمير فيها اى فى الصفة لان معمولها فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اى تلك الصفة كالفعل ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اى وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب وتجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث اى الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجهاً وحسنة وجهاً وتثنى اى الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجهاً وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعاً مثل الزيدون حسنو وجه وحسنون وجهاً واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين اى اسم الفاعل الغير المتعدى الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدى ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدى الى مفعول واحد فاذا بنى اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقى غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة فى ذلك اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيهما فيعمان الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وينصبانهما وبعضا فان اليهما تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم نعلم ان اباه فى المثال الاول

مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان لمعطى او مفعول اول لم يتم بتمام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وذلك اي مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمي الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث لموصوف قائم به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمي اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره اي في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو لموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر خففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من حدث ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء

من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة
لا تسع الزيادة على ثلثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه
مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة
تحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد وكلها اصول
او تكون بعض حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين
ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اي من ثلاثي مجرد وليس بلون ولا
عيب ظاهري لان منهما اشتق افعل لغير التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق
اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زائد الحمرة او العور
وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وبيان
ذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر
في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان فضل اشتق
من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي
المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى غير
الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه
وبياضا مثال للون وعمى مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو

اجهل وابلد ولكن يرد انه صح على التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لافرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بالشذوذ وفي نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه وبعوذ ولحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا اضل وتقلد ذات ليلة اخوه قلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا

(بالضاد المعجمة گم كردن نفس خود را)

نفسية ناشئة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون

(اي في هذا الجواب)

بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون آثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشارح الرضي عد احمق من قبيل

(يعني لم يحكم بشذوذه)

البلد حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياسه اي القياس

(يعني اصله)

الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في موضع

(لانه لا يراد اشتقاق مفاعل او المفعول)

قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس

(من الملامة)

اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة

(لمن يكون اكثر مشغولية)

او بمن او باللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء

وايراده لاجل ان الاعتراض المذكور غير متوجه عليه فانه عد احمق من قبيل ابلد وقد عرفت ان البلد يجيء منه التفضيل على القياس

على غيره فلابد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر
واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين بتعيين المفضل عليه
مذكور قبل لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص
الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا تكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد
فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيدٌ افضلُ الناس او بمن نحو زيد افضل من
عمرو او معرفا باللام نحو زيدٌ الافضلُ فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو
زيدٌ الافضلُ من عمرٍو ولا يكون ذكر اللام او من لغوًا واما قوله شعر
ولستَ بالاكثر منهم حصىً + وانما العزةُ للكاثر + فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض
اي لست من بينهم بالاكثر حصىً ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو
زيدٌ افضلُ الا ان يُعلَمَ المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان
المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء او انه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا
أُضيفَ اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة
اي احد معنييه زيادة موصوفه المقصودة به على من أُضيفَ اليه اي على ما اضيف
اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا
الاستعمال اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول فيشترط

في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ
وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا تفضيل موصوفه على
مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من مشاركيه في
هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه
عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان تقصد به زيادة مطلقة
اي ثاني معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه وحده
ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما
يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض
المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله
عليه وسلم افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من
جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة
اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد
لانها منشأه او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف و
هو الذي يقصد به الزيادة على ما اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل وان كان
موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان الموصوف مؤنثا نحو زيد والزيدان والزيدون

كان صفة لشئ فانه يعمل الرفع بالفاعلية ١٢ جم

او هندكم والهندان او الهندات افضل الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذي ليس
فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة
اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو
الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضليا من
والهندات فضليات من لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما
النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة ف
القسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل
لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام
المانع وهو استراجه من التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما و اسم التفضيل
الذي يستعمل بمن مفرد مذكر لا غيره اي لا غير المفرد والمذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية
والجمع والتانيث المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار استراجه بمن التفضيلية لو نهما
الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر
الرفع بالفاعلية بقرينة الاستتار وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في
المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه
بخلاف الضمائر فانه يظهر فيها وان كان تحليا ١٢ رحمن
لا ينصب للمفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل وال

على الفعل الناصب قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من
واحد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف
والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى
الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما
هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة يعمل عمله ولانه
لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعدت
مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة
اي وصفا سببيا هو في اللفظ لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه
او حالا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل
ذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي اعتبر اولا وعلى
نفسه اي نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره اي غير ذلك
الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال
عن اسمها وصفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثل ما رأيت رجلا احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب
مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار

عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثانيا معنى وفي المعنى لسببه ليحصل لصاحبه

المتقدم عليه وتحصيل له مظهر تعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط

رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف

او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك السبب مشتركا مفضلا من

وجه مفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا

احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا

او المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات ومختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على

ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه المسبوق

اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما ستطلع فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل

منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا

بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المورد

الآخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي

بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة

فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل

مقيسا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة يا با ما مقام المدح

فرجع المعنى الى انه حسن فى عين كل احد مثل الكحل دون حسنه فى عين زيد فيكون احسن
مع النفى بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفى عليه مجردا عن الزيادة
عرفا لان نفى الزيادة لا يلائم المدح فيبقى اصل الحسن ويوجه النفى الى حسن يجعل
مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب
المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا حسن فى عينه الكحل حسنه فى عين
زيد فانتفت المساواة والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا
يبعد ان يقصد نفى المساواة ونفى الزيادة ايضا لان الزائد على شئ ما
يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عند نفى المساواة مطلقا ولو فى ضمن
الزائد فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن الكحل فى عين رجل
دون حسن الكحل فى عين زيد وذلك كمال التوجيه فان قلت لو كان زوال الزيادة
التفضيلية بالنفى تقتضى جواز عمل اسم التفضيل فى المظهر ينبغى ان يكون عمله فى
مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز فى المثال المذكور قلت فرق بين
المثالين فان المفضل والمفضل عليه فى المثال المذكور متحدان بالذات والاصل
فى اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففى صورة الاتحاد
ضعف المعنى التفضيلى فاذا زال بالنفى زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه

بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف فى معناه التفضيلى فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله فى المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء لفصلوا بين احسن وبين معموله اى ما حل فيه احسن من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله فى عين زيد باجنبى هو الكحل اذ كل ما ليس معموله من هذه الحيثية فهو اجنبى من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معموله من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل فى المبتدأ والخبر اذ العامل الحقيقى معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا اعمل فى الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا فانه من معمولاته من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه فى عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن فى معناه تعقيد لكنه كذا لو قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل فى عينه هو اى الكحل فى عين زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة فى اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها ولما قرر مسألة الكحل وبين شرائطها وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينقل بهذا التقريب الى ما انشده سيبويه واستشهد به فى اثبات هذه المسألة ويطبق بعض هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول ما رايت رجلا احسن

في عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه

بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور

المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير لان اصله من كحل

عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل

الشيء على نفسه اذ يعد والكحل ح فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التي

كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان

اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى

عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد في اصل التكحل احسن فيها الكحل من

عين زيد وتقول معناه ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها

ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد حسنا ليس في عين غيره وانما جازت

هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان

من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه صفة

مصدر محذوف اي قلت ما رايت كعين زيد الخ ولا يماثل قول الشاعر وانما ترك مصدر

ليكون مبتدئا بما هو مبتدأ المماثلة وترك موصوف احسن في المثال وان كانت المماثلة

في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور

اولا وتمام البيت مع ما يليه شعر مررت على وادي السباع ولا ارى + كوادي السباع

حين يظلم واديا + اقل به ركب اتوه تاية + واخوف الا ما وقى الله ساريا

كان وصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكر

ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الابل والتاية من اتي اداي كالتحية

من حيي او حي وهو المكث والتاني وساريا من السري وهو السير في الليل فقوله ارى

اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي السباع

حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني

وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى ا

اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل والمجرور راجع

الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتاية تمييز عن نسبة اقل الى ركب او

منصوب على المصدرية اي اتيانا تاية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند

الى ضمير واديا وفي المعنى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في

ما وقى الله مصدرية وساريا اي ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اي واديا

اقل واخوف في كل وقت الا في وقت وقاية الله تعالى ساريا يقول مررت على وادي

الى السباع لكثرتها فيه والحال اني لا ارى مثل وادي السباع حين احاط به الظلام واديا

ليكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف
من وادي السباع في كل وقت الاوقت وقاية الله سبحانه ركبا سار بالليل فيه من
الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب لبثه
بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب لبثه من وادي
السباع ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها
ولم يكتف بذلك القدر في صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث
الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال **الفعل ما دل** اي كلمة دلت على
معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها
عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير في نفسه
الى المعنى ويكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فمرجع كون المعنى في نفسه وكونه
في نفس الكلمة الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية لكن الاطابق لما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير الى
ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها
الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها
فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران
بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي

الى مفهوم لكن لا يتحقق الا في ضمن غيره فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة لمعنى فخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر وراء غيرها كما سبق ودخل في الحد الافعال المنسلخة عن الزمان كعسى وكاد لاقتران معناها بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الاثنين وانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل و دخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر او النهي عنه كلا النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما خص به لحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بما له فاعل والصفات استغنت عنها بالحاقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث احترز بها عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اي نحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المر

فيدخل فيه نحو فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بالفاعل والفاعل انما
يكون للفعل في فروعه ويحفظ فروعه حيث ثبت احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع
والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف وخفته فهو بالتعميم اليق واجدر الماضي ما
دل اي فعل دال بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك
الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على
بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما
دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بما الموصول الفعل
فلا ينتقض بمنع المستقبل مع الدلالة ما بحسب اصل الوضع فلا ينتقض بمثل لم يضرب فانه
مثل ان ضربت ضربت مبني على الفتح خبر مبتدأ محذوف اي هو يعني الماضي مبني على الفتح
لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني
فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موقع ضارب وشرطا وجزاء
تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف
الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو ضربن الى
ضربنا كراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله
وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح

٢٩٨

وقع غير الواو فانه يضم معها لئلا يلتبس بلفظ اضربوا وتقديره اكرموا المضارع

ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نأيت اي حال كونه متلبسا باحد

حروف آتين في اوائله يعني الحروف التي يجمعها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما تكون

لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال

على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه باحد

عطف على وقوعه اي تلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه بواحد

من زماني الحال والاستقبال يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب

وسوف فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن

وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لان اسم مضارعا لا ينبئ الا عن معنى المضارعة

في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا المتشابهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان

رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان

او مؤنثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم المفرد اذا كان معه غيره واحدا

كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب

واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وللمؤنث الواحد والمؤنثين غيبة

اي حال كون المؤنث والمؤنثين غائبات وذوي غيبة والياء للغائب

غيرهما اي غير القسمين المذكورين وهما واحد المونث ومثناه فقوله غيرهما اي غير
القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة
لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب
حال والاول لموافقته السابق وحروف المضارعة مضمومة في
الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيخرج ومفتوحة
فيما سواه اي فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف مثل تيدحرج ويستخرج
ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب
فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به
قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع
مونث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا اما نون التاكيد فلشدة اتصالها
بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها
لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة واما نون جمع المونث في المضارع فتقتضي
ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المونث في الماضي ولا يقبل الاعراب
واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم
في الصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير

بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث فمثل يضربن وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في موضعين في الواحد الغائب المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اى حال كون الضمة والفتحة لفظيتين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اى الضمير البارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع بالنون في حالة الرفع وحذفها اى بحذف النون في حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما انه في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى آخرها والمضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اى بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة يسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف

بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا تقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى و

الحذف اي بحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا

تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه التجرد كما هو

المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع

الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب ورايت رجلا

يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطي اقوى

اعراب الاسم وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع

في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي

نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان

واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك

تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه

وكذا قائمان الزيدان ويكفيها وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب

مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان

سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار

كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل

فيه الادغام وانما عدل عن الاصل لما يجئ في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى
وينتصب اي المضارع بان ولن قال الفراء اصلها لا ابدل الالف
نونا وقال الخليل اصلها لا ان فقصر كما قيل في اي شئ وقال سيبويه انه حرف برأسه و
اذن قيل اصلها اذا ان فخففت وقيل اصلها اذ الظرفية فنون عوضا عن المضاف
اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد
لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في
خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جوار فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله
مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو
لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الواو
والفاء عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد تمتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا
ليكون من قبيل عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى
في زرني فاكرمك لتكن زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك
وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان
التي تنصب بها المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب
بالفتحة ومثل ان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف

النونِ وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة
من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء
والطمع فلا تناسبه وليست اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي ان الناصبة
نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان
لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار
عدم التيقن يلائم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في ان التي بعده الوجهان
ولن مثل لن ابرح ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا
والا يلزم ان يكون في قوله تعالى ولن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقض
لان لن تقتضي التابيد وحتى ياذن الانتهاء واذن التي ينتصب بها المضارع اذا
لم يعتمد مابعدها على ما قبلها اي لم يكن مابعدها معمولا لما قبلها فانه اذا
اعتمد مابعدها على ما قبلها لا ينتصب بها لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار
كانه سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد مابعدها على
ماقبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا
يمكنان الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك
من يحدثك اذن اظنك كاذبا او تكون حالا كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك

كان واجباً الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثل

بمثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد عطف على انتصاب

المشروط معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ

تمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات تعيد اخواتها الا انه لما

كان انتصاب المضارع بها مشروطاً بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ

والخبر واذا وقعت اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان

النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع

باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي التي تنتصب بها المضارع مثل اسلمت

كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام

لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي تنتصب المضارع بعدها بتقدير ان

اذا كان اي المضارع مستقبلاً بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر

الى زمان التكلم ماضياً او حالاً او مستقبلاً بمعنى كي اي حال كون حتى بمعنى كي

للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال

لحتى بمعنى كي ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضاً و

كنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال المضارع

بالنظر الی ماقبلها واما بالنظر الی زمان التکلم فیحتمل ان یکون ماضیا او حالا او مستقبلا واسیر حتی تغیب الشمس مثال لحتی بمعنی الی ولاستقبال مابعدها تحقیقا فان اردت بالفعل الذی دخله حتی الحال یعنی زمان الحال تحقیقا ای بطریق التحقیق بان یکون هو زمان التکلم بعینه فیجئ مثاله او حکایة ای بطریق الحکایة کما تقول کنت سرت امس حتی ادخل البلد فادخل فی هذا النوع حکایة الحال الماضیة فکانک کنت فی زمان الدخول بهیئات هذه العبارة وتحکیها فی زمان التکلم علی ما کنت بهیئاته وکان مابعد حتی فی هذه العبارة مرفوعا تحقیقا علی ما کان علیه وحکیته ففی زمان الحکایة ایضا یکون مرفوعا اذ لا یکون ح تقدیر ان لانها علم الاستقبال کانت ای حتی عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنی کونها حرف ابتداء ان یبتدأ بها کلام مستانف لا انه یقصد بعدها مبتدأ یکون الفعل خبره لتکون حتی داخلة علی اسم کما توهمه بعضهم فیرفع ای مابعد حتی لعدم الناصب والجازم ویجب السببیة ای کون ماقبلها سببا لما بعدها لیحصل الاتصال المعنوی وان فات الاتصال اللفظی مثل مرض فلان حتی لا یرجونه الآن مثال لما اریدبه الحال تحقیقا فانه قصد به نفی الرجاء فی زمان التکلم ومن ثمه ای من اجل هذین الامرین ای کون حتی عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببیة ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الی الامر الاول الرفع ای رفع مابعد حتی فی قولک کان سیری حتی ادخلها

۲۲ قوله لیحصل الخ یعنی ان اصل حتی ان یکون مابعدها متعلقا بما قبلها وجزءا منه وسببا منه هو اتصال لفظا بمعنی فاذا فات

في وقت حصول كان الناقصة في هذا القول بأن تجعل كان فيه ناقصة لا تامة لأنها
لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فبقي الناقصة بلا خبر في المعنى بخلاف ما إذا كانت
تامة لأنها لا تقتضي الخبر وامتنع الرفع نظراً إلى الأمر الثاني في قولك أسرت حتى
تدخلها لأنه يجب أن يكون ما بعدها خبراً مستأنفاً مقطوعاً بوقوعه وما قبلها سبباً لما بعدها وهو
مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو
محال وجاز في وقت حصول كان التامة كان سيري حتى أدخلها أي إن وجد
وثبت سيري فأنا أدخل الآن ولا فساد فيه وجاز أيهم سار حتى يدخلها بالرفع لأن السير
في هذا المقام محقق والشك إنما هو في تعيين الفاعل فيجوز أن يكون السبب متحقق الحصول
فقوله أيهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة لا على كان سيري حتى أدخلها لعدم صلاحية
تقييده بقوله في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى أدخلها
في التامة أي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا
قوله أيهم سار عطف على كان سيري ولا فساد فيه ولام كي التي ينتصب المضارع
بعدها بتقدير أن مثل أسلمت لأدخل الجنة وإنما تقدر أن بعدها
لأنها جارة ولام الجحود التي ينتصب المضارع بعدها وهي لام تأكيد للنفي بعد
النفي لكان لفظاً مثل وما كان الله ليعذبهم أو معنى نحو لم يكن ليفعل وهي أيضاً

٣٠٦

جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضاف من الاسم اي ماكان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ماكان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي ماكان الله معذبهم و الفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم تقصد سببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة تتبعه بتقديم الانشاء او ما في معناه من النفي المستدعي جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفرلي فافوز ولا تواخذني فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اي هل يكون منكم ماء فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فتحديث منا ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا الا للتنبيه فيندرج في النفي او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني ويندرج فيه

التنزيل فان مطلوب لولا انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا اي الا انزال ... محمد ملكا فيكون ذلك الملك مع محمد صلى الله عليه وآله وسلم منذر للعالمين

بالرفع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة
حفص او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب اي الا يكون منك [illegible]
مبني على جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل مصدر
معطوف على مصدر ما قبله مفهوم مما قبل الفاء وأما نحو شعر سأترك منزلي لبني تميم والحق
بالحجاز فاستريحا فبدون تقدم احد الاشياء الستة محمول على ضرورة الشعر والواو التي
ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية اي
مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع والحاق ثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو
مثل ذلك اي ما يماثل الواقع قبل الفاء من كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها
امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام
ولا تأكل السمك وتشرب اللبن اي لا تجمع بين اكل السمك مع شرب اللبن وعلى
هذا القياس و او التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى
ان او الا ان اي بشرط ان تكون بمعنى الى او الا الا داخلتين على ان المقدرة بعدها الا ان ان
ايضا داخلة في مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرارها نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى
ان تعطيني او الا ان تعطيني حقي فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اي لالزمنك الا وقت
ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى بتاويل مصدر مجرور بالى التي بمعنى الى اي لالزمنك

الى اعطائك حتى و العاطفة اى الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف
العاطفة المذكورة او لا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير
ان بعدها اى تنصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه
اسما صريحا نحو اعجبنى ضربك زيدا وتشتمه او فتشتمه او ثم تشتمه فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير
ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان
فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعنى قوله حتى اذا كان مستقبلا او مستقبلا آخرها
وهو اولى بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد حتى
ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان
جاءت العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر فى التفصيل ما لم يكن فى الاجمال
وان خصصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس فى الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه فى
ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ذكره مرتين مرة فى الاجمال ومرة فى التفصيل
كسائر ما ذكر ويجوز اظهار ان مع لام كى نحو جئتك لان تكرمنى ومع ما يلحق
بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم وفى مع الحروف العاطفة نحو اعجبنى
قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبنى
ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان يظهر معها لتقلب الفعل الى اسم

٢٠٩

صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان
وكذا حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كى وهى بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح
وحمل عليها التى بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب فى التى يليها المضارع واما الواو والفاء
واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت
كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها و يجب اى اظهار ان مع لا الداخلة
على المضارع المنصوب بها فى صورة دخول اللام بمعنى كى عليها اى على
ان لا ستكراه اللامين المتواليين وهما لام كى ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان
ان الناصبة تضمر فى غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدى
خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله ع الا ايهذا الزاجرى احضر الوغى فى
رواية النصب ولكن ليس بقياس كما فى تلك المواضع ولذا لم يذكرها
و يجزم اى المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة فى معنى
النهى احتراز عما استعملت فى معنى النفى وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم
المجازاة اى يجزم المضارع بكلم المجازاة اى كلمات الشرط والجزاء التى
بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهى
اى كلم المجازاة ان ومهما واذ ما وحيثما فاذ وحيث تجزمان المضارع مع ما واء

به ونهما فلا و أين و متى وهما تجزمان المضارع مطلقا سواء كانتا مع ما او لا و مَا و مَن
و انّى و أنّى و أمّا انجزام المضارع مع كيفما و اذا فشاذ و لم تجئ في كلامهم على
وجه الاطراد اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اي حال كيفية
تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها و من المتعذر تساوي قراءة قاريين في جميع الاحوال الكيفيات و اما مع اذا فلان
كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها ان التي هي موضوعة للابهام و اذا موضوعة للامر المقطوع به و بانْ
مقدرة عطف على قوله بلم اي و يجزم المضارع بان مقدرة و سيجيء بيانه ان شاء الله تعالى فلم
لقلب المضارع ماضيا و نفيه اي نفي المضارع و لا بعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعني
ماضيا و لمّا مثلها اي مثل لم في هذا القلب و النفي و تختص اي لما بالاستغراق
اي استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بها تقول ندم فلان و لم ينفعه
الندم اي عقيب ندمه و لا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها و اذا قلت ندم فلان و لما ينفعه
الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها و جواز حذف الفعل اي و تختص ايضا لما بجواز
حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة و لما اي لما ادخلها و تختص ايضا بعدم
دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب و من لما يضرب كما تقول ان لم يضرب
و من لم يضرب و ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل و معموله و تختص ايضا باستعمالها غالبا في
التوقع اي منفي بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب قد تستعمل في

و الشرط و يجوز حذف الفعل بعده ١٢ تكمله

غير المتوقع ايضا نحو قدم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب
بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن
بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولا النهي
هي لا المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ هو لا النهي عندها اي لا النهي
هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهي تدخل على جميع انواع المضارع المبني
للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة المذكورة من قبل
تدخل على الفعلين لسببية الاول ومسببية الثاني
اي لجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح المص وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين
لتجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشيء سببا لشيء فالمراد بجعلها الشيء
سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء بل ملزومية شيء لشيء وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا
يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم
بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك
ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام ولا الاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا
خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني بانه منها بمكان
يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده ويسميان

ی ہذان الفعلان اولہما شرطا لانہ شرط تحقق الثانی وثانیہما جزاء من حیث انہ

مبنی علی الاول ابتناء الجزاء علی الفعل فان کانا ای الشرط والجزاء مضارعین

نحو ان تزرنی ازرک او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرنی فقد زرتک فالجزم واجب

فی المضارع لدخول الجازم وہو ان او تضمنہا مع صلاحیۃ المحل وان کان الثانی مضارعا

فالوجہان ای ففیہ الوجہان الجزم لتعلقہ بالجازم وہو اداۃ الشرط والرفع لضعف التعلق

بالحیلولۃ الماضی او لفصل بغیر المعمول نحو ان اتانی زید آتہ او آتیہ واذا کان الجزاء ماضیا

بغیر قد لفظا تفصیل للماضی نحو ان خرجت خرجت او معنی نحو ان خرجت لم اخرج

یحتمل ان یکون تفصیلا لقد ای لم یقترن بقد سواء کان قد ملفوظا کقولہ تعالی ان یسرق فقد

سرق اخ لہ من قبل او معنویا مقدرا کقولہ تعالی ان کان قمیصہ قد من قبل فصدقت ای

فقد صدقت لم یجز الفاء فی الجزاء لتحقق تاثیر حرف الشرط فیہ لقلب معناہ الی الاستقبال

فاستغنوا فیہ عن الرابط کقولک ان اکرمتنی اکرمتک ان اکرمتنی لم اکرمک وانما قال بغیر

قد لیخرج عنہ الماضی المحقق الذی لا یستقیم ان یکون للشرط تاثیر فیہ کقولک ان اکرمتنی

الیوم فقد اکرمتک امس لوجوب دخول الفاء فیہ وان کان ای الجزاء مضارعا

مثبتا او منفیا بلا احترازا عما اذا کان منفیا بلم فانہ مندرج فیما سبق لکونہ ماضیا

معنی وبلن حیث یجب الفاء لعدم تاثیر اداۃ الشرط فیہ معنی فالوجہان الاتیان

بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء واثرت
في تغيير المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اي وان لم
يكن الجزاء الماضي او المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماض لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم
فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او لا او لن
الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع
الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية
فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون
اي فهم يقنطون وان التي يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت
مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل
الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعل يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء

اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ما اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون سببا لما تقدم وقصد السببية اي سببية ما تقدم له فح تقدر ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم وتجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما بها وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل وجعل المضارع الواقع بعدها جزاء مجزوما بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب لفائدة دخول الجنة فهو سبب له وقصد اثر تلك السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف

استقلالا وبقي مجزوما بتلك اللام المقدرة قوله لانتفاء لعدم حرف المضارعة فيها وضعا واما حذف عنها آخره

في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرأ مرفوعا اي وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون اي متحيرين او بالاستئناف كقول الشاعر شعر

وقال رائدهم ارسوا نزاولها + فكل حتف امرئ يجري بمقدار +

الامر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغتهما وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المصرح في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب بها الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن النائب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احتراز من مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب وعن مثل صه ورويد وحكم آخره اي آخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته

للاسم المقتضية للاعراب انما هي نسبيه في الصورة حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع
المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم
معنى اعطي حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم يضرب لم يضربا
لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم باللام مقدرة
فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل الباقي
امرا تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره وان كان بعده
حرف ساكن وليس المضارع برباعي والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على
اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير زدت همزة وصل على ما بقي بعد
حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة
ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة دفعا لالتباس بالمضارع اعلوم المتكلم في تقدير
الفتح وتحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر فانه اذا قيل اقتل بفتح الهمزة
لتلبس بالواحد المتكلم المعلوم واذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسرة الى الضمة
ومكسورة فيما سواه اي سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة
او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من الاضراب ولو فتح التبس بالامر منه ولو ضم في
اعلم لالتبس بالمضارع المجهول المتكلم ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي مثل اقتل ومثال لما

يكون بعد الساكن ضمة واضرب مثال لما يكون بعده كسرة واعلم مثال لا يكون بعده
فتحة وان كان رباعياً فمفتوحة اى فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل وقت القطع
موجب حذفها وهو اجتماع همزتين فى المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه
فعل ما لم يسم فاعله اى فعل المفعول الذى لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى
ملابسة او على حذف مضاف اى فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذى لم يذكر
فاعله وتكون اضافة الفعل اليه بيانية هو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه لم يذكر
هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه
ماضياً غيرت صيغته دفعاً للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضُرِبَ وخُرِجَ ودُحْرِجَ
واُختير هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد فى الاوزان لخروج من الضمة
الى الكسرة ووزن فُعِل الخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريباً يدل على غرابة المعنى ايضاً لكن الخروج
من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة فى اختياره بعد حصول المقصود باخف منه ويضم الثالث
مع همزة الوصل نحو اُطْلِقَ واُقْتُدِرَ واُسْتُخْرِجَ لئلا يلتبس فى الدرج بالامر من ذلك الباب
ويضم الثانى مع التاء مثل تُعُلِّمَ وتُجُوهِلَ وتُدُحْرِجَ لئلا يلتبس بصيغة مضارع عَلَّمْتُ
وجاهلت ودحرجت خوف اللبس هذا علة لقوله ويضم الثالث والثانى ومعتل العين اى
ما يكون عينه معتلاً فقط لئلا يرد عليه مثل طُوِيَ ورُوِيَ من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضى

٣١٩

الى اجتماع اعلال العين فى يُردى و يُطوى قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عُوِر و صُيِد و انما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض و اختلاف فى المبنى للمفعول من ماضيه كما ذكره و تبعيته ذكر المعتل العين فى المبنى للمفعول من المضارع و ان لم يكن فيه ما ذكرنا الا فصح فيه قيل و بيع اصلهما قول و بيع نقلت الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار قُوِل و بِيع فابدلت واو قول ياء لسكونها و انكسار ما قبلها فصار قيل و جاء الاشمام و هو فصيح فى نحو قيل و بيع و فى شرح الرضى حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هى تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة و القراء بالاشمام فى هذا الموضع و قال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعنى ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا و هذا خلاف المشهور عند الفريقين و قال بعضهم هو ان تاتى بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة و هذا ايضا غير مشهور عندهم و الغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم فى اوائل هذه الحروف و جاء الواو ايضا على ضعف فقيل قُول و بُوع بالاسكان بلا نقل و جعل الياء واوا لسكونها و انضمام ما قبلها و مثله اى مثل باب الماضى المجهول من معتل العين من الثلاثى المجرد باب الماضى المجهول من معتل العين من باب

قوله اوائل اى الحروف الاوائل من الماضى المجهول من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف ١٢ قوله الثلاثى قيد لشبه بباب الثلاثى المجرد لئلا يلزم نسبة الشئ بنفسه ١٢ ح

الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد في مجيء اللغات الثلث فيه اذ يقال اختير

واختور واختير وانقيد وانقود وانقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس ذلك

مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم

بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان تنقل حركتهما

اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة وان كان

اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله

وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويستخرج ويتدحرج وفتح ما قبل

اخره لخفة الفتح وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول

تنقلب العين فيه الفا ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد و

يستخار ويقام لتحركهما حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلهما المتعدي وغير المتعدي

فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل متعلق

الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى

الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم

به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير

الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي

كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف
الزمان والمكان والغاية وهيأة الفاعل او المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون
هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا
يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان
والمكان والغاية وهيأة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير
المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او
بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت
بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام
كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدقا
عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم واري بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم
فانهما كانا قبل دخول الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر
يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهي انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث
فليست اصلا في التعدية الى ثلثة مفاعيل بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على
معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول
كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه

كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعولها المفعول علمت في وجوب
ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين
ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي
لتساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن و
زعمت وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه
الثلثة للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي
تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عنه اي من الظن والعلم كما اذا قلت علمت
زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت
بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان
ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال فتنصب اي هذه
الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول لها
ومن خصائصها هي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره اي ومن
خصائص هذه الافعال انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر على احد
مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ والخبر غير
قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة

...الاعتناء بسلامة كذا في الشاف ... قوله الصالحين اي صالحين ... عن صورة التعليق ... استقلين للصالحين ... ان يكونا

فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت نقطتين اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر شعر لا تخلنا على غرائك انا ۞ طالما قد وشى بنا الاعداء ۞ اي لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا نحو فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له او يعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا

ومنها اي من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا ومفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبر مع

ههنا كما يدل على تجدد علم او ظن مخصوص كما يدل عليه المثال ... قوله لا يخلو لان كل انسان عالم بوجوده ...

ضعف عملها بالتوسط او التاخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم

لكن الجمهور على انه لا يجوز في هذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد

قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على

تقدير التوسط والتاخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها

انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت

بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب

زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف

احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد احسب وعمرو

ولا شك ان الغاءها في هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه المنبئ عن جواز الاعمال

ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين مفعوليها او تاخرت يعني عنهما وانما خص

هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه

ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب

ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام

بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت

غلام من انت وقبل النفي الداخل على معمولها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة

افعال القلوب

٣٢٥

على معمولها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال التعليق بالاستفهام و
ترك مثال اخويه بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد
منطلق وانما التعليق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة وضعا
فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغيرها بنصب جزئيها فوجب
التوفيق باعتبارين احدهما لفظا والآخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام
والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من
قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه
ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع
من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام
زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة جزءاها
على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء
والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني
ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في
المعنى ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب انها يجوز ان يكون
فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد

وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون آخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صارت كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجري رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشئ واحد كقول الشاعر

ولقد اراني للرماح دريئة • من عن يميني تارة وامامي

وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اي ولبعض افعال القلوب ماجد

٣٢٦

فان وجدت المشتق من الجدة بكسر الجيم بمعنی استغنیت و وجدت المشتق من الموجدة بفتح المیم وکسر الجیم بمعنی غضبت

حسبت وخلت وزعمت معنى آخر قريب من معانيها الأول وهي اما العلم

او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا

بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان

خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت

بمعنى كفلت يتعدى به اي بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد لا الى شيئين

فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اي

اتخذته مكانا للوهم والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم

وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شيء

من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة

ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اي

اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معاني أخر قريب من معنى العلم والظن

لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت جدة ووجدت موجدة ووجدا

ووجدا اي استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليس بمعنى العلم والظن الافعال

الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع

اي افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اي النعمة فيما وضعت له هذه الافعال

...الا الى مفعول واحد بل يكون لازما بالنظر اليه فلا وجه لتخصيص البيان بالمعاني التي تتعدى بها الى مفعول واحد

٣٢٧

هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير

الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة

فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة

ولتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده

وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع له في الافعال الناقصة لا تمامه لاشتمالها

على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال والدوام والاستمرار

في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير

الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل فعل منها فلا شك

ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه

فخرجت الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض

لا لصلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور

لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب

كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرناه ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج

الافعال التامة اصلا وهي اي الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى

واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال ومانفك ومافتئ

بالهمزة وقيل بالياء وما برح وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تمم التسعة بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار زيد عالما كاملا وقد جاء جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان تكون ما نافية و جاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الغرارة ونحوها اي لم تكن هذه على قدر ما تحتاج اليه او استفهامية والضمير في ما جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما في من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك و جاء ايضا قعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت الشفرة كانها حربة اي رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز جاء وقعد الموضع الذي استعملها العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اي معنى هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعني زيد غني وافاد معناه الذي هو الانتقال اعطى الخبر الذي هو غني اثر

ذلك الاشتغال وهو كون الفعل مشتغلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلها

وتنصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد

قائما فكان تكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا

ماضيا اي كائنا في الزمان الماضي دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع

لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف

على قوله لثبوت خبرها اي كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين

على الآخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر شعر بتيهاء قفر والمطي كانها + قطا الحزن

قد كانت فراخا بيوضها + اي صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن فراخا بل

صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اي

كان تكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا

للضمير كقوله شعر اذا مت كان الناس صنفان شامت + وآخر مثن بالذي

كنت اصنع + وتكون تامة عطف على قوله تكون ناقصة اي كان تكون

تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت

الكائنة والمقدور كائن وكقوله تعالى كن فيكون وتكون زائدة وهي التي وجودها

وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا

كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ او لتبيين المعنى على

المضي وانما ذكر هذين التحسين مع كونهما غير مقصودة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار

للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار

الطين خزفا وتكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات

ويتعدى بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال

وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ع ان العداوة تستحيل مودة

وقال ع فيالك من نعمى تحولن ابؤسا واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون

الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها لا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا

واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح

وعلى هذا القياس المثالان الاخيران وتكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى

او اضحى زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى على

هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا

دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت

ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت

له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يجي هذان

الفعلان تامين ايضا نحو ظللت بمكان كذا و بت مبيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامين في غاية القلة جعله في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال الثلثة السابقة وآض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك آض او عاد زيد من سفره اي رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة وما برح بمعناه من برح اي زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اي ما انفصل لاستمرار خبرها اي خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمي اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اي قبل فاعلها خبرها اي من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي مأخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية

والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اى هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت

النفي بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف

اى لاتفتؤ فانه لو لم تدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار

المقصود منها وما دام لتوقيت امر اى لتعيينه بمدة ثبوت خبرها

لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية

فهي مع ما بعدها فى تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا

قدر الزمان قبله فلا بد ههنا من حصول كلام ليفيد فائدة تامة والى هذا

اشار بقوله ومن ثم اى ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها

احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره

ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اى اجلس مدة

دوام جلوس زيد فما دام لم يشفع ما دام بـ اجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد

فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها و

اخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام وراءها وليس

لنفي مضمون الجملة حالا اى فى زمان الحال مثل ليس زيد قائما اى

الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك

يحمل على الحال كما يحمل الايجاب فى نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به كذا فى الرضي فهذا كان الاختلاف

قوله ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان كان ظاهر العبارة ان اللام فى لابن كيسان متعلق بخلافا وهو مفعول مطلق

تقييد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضى نحو ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اى اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفى الضرورة عن جانبى وجوده وعدمه فينبغى ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضى تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تاخيرها عنها نحو صار عدوى صديقى وان اريد به نفى الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغى ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهى اى الافعال الناقصة فى تقديمها اى تقديم اخبارها عليها اى على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع فى الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اى هذا القسم ما فى اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما فى حيز النفى عليه لانه يقتضى الصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا

تا بتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب
الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف
منه في غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي
افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى
وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان
الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا وهو
اي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على
انه لا يجوز مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي
والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه و
بين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل
كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما في اوله ما النافية من القسم
المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع
اي فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء
منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء
المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا لجزمه به فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على

قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمع لا انك جازم به او
وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم
بذلك لدنو الاشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج
يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب
حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنوا اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو
بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يفضي اليه فطفق في قولك
طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم
بشروعه فيما يفضي اليه فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال
سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت
ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجيء منه
مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف
في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني
الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعماليه عسى زيد
ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى
الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى

وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في
جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج
لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان شبه
بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك
لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع
فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو شبيه بالمفعول
الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه المفعول وعسى على هذا تامة وقال
الكوفيون ان الفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم
تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشارح
الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال
الآخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في
الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب
اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما فهي في هذا
الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد فتامة تمام المرفوع
والمنصوب معنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون

ورايت في بعض الكتب هكذا ويكون عسى بمعنى قرب فلا يكون لها الا مرفوع هو ان مع الفعل في تاويل المصدر فقولك

على خبر كاد تشبيها له بعسى كان هذا الشاعر يصف منزل الحبيبة فيقول هذا الرسم الذي عفا واندرس بعد الحاجة

زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه

خبر عسى واخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل

الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا له مقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى

ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة

ايضا وقد تحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد

فلما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقوله شعر

عسى الكرب الذي امسيت فيه + يكون وراءه فرج قريب ، كان الاصل ان يكون وراءه

فحذفت ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته قولك عسى ان يخرج زيد

لقولك كاد زيد يخرج و الثاني اي ثاني افعال المقاربة كاد تقول

كاد زيد يجيء فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال

ففاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال

باعتبار اخذ معنيه من غير ان لدلالتها على الاستقبال المنافي للحال وقد تدخل ان

على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه تحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقوله ع قد كاد

من طول البلى ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها بالآخر اعطى لكل منهما حكم الآخر

وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال في

افادة ادوات النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها و اما في المضارع فلتخطية الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح فانه يدل على زوال رسيس الهوى وتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفي كاد للاثبات لما خطؤه ولما غيره بتخطئتهم واجيبت عن الاول بان قوله وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشئ في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطية بعض الفصحاء مخطئي ذي الرمة وذو الرمة في تسليمه تخطئته روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره وقال عنبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية

يقول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حين اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وبهذا اسلم لكن لا يثبت مدعاه بحجر وذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنوا اخذ وشروع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد او اخذ او كرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة تستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك ان يجيء او اوشك ان يجيء زيد وتارة تستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته

ثم حذف وجوبا لكثرة الاستعمال ١٢ ع قوله فتارة تستعمل فيه اشارة الى ان الاستعمالين شائعان بخلاف

وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضاً
فهو ما وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد
بمثل لله دره فارساً و واهاً له لكن ينتقض بمثل قاتله الله من شاعر
ولا شلّ عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء
الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك
بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب فحسب بحيث لا يستعمل
في غيره وما ذكر من سواه المنتقض فكثيراً ما يستعمل في الدعاء
وله اي لفعل التعجب اولما وضع لانشاء التعجب صيغتان
احدهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله والأخرى منهما
صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط ان تكونا في
هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران
الى مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ وهي اي افعال
التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيداً واحسن بزيد ولا يبنيان
اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتهما له
من حيث ان كلاً منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل

صيغتي التعجب فيتوهم التقديم في صيغتي التعجب ايضا فيه تناسب ان كل واحد من التقديم والتاخير يستلزم وجود الآخر

كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل في الفعل
المتنع بنا صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي
مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشديد
باستخراجه اي يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتنع بنائهما منه وبجعل
الممتنع مفعولا او مجرورا بالبا ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم
اي تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور
على الفعل وتاخير اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا
التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي
التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال
ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى
الامثال فلا يغيران كما لا تغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم
يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم
تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى
واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد والتاسيس على ان كل واحد
منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد

لان وجود كل واحد من التقديم والتاخير يستلزم وجود الآخر

فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل
والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى
الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم
ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكان نحو ما كان
احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل
بزمان التكلم بل كان وانقطع وما ابتداء اي مبتدأ على ان يكون
المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي
بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة
تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها
اي ما بعد ما الخبر من باب شر اهر ذا ناب وموصولة اي ما موصولة عند
الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال
الفراء ما استفهامية وما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى
كأن جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو و
ما ادراك ما يوم الدين واما احسن بزيد فافعل صورة امر ومعناه الماضي
من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا الحم وبه اي مجرور وفاعل لهذا

الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب ان مع

صلتها نحو احسن ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس

فلا ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي مجرور

مفعول عند الاخفش لا احسن بمعنى صيّر ذا حسن على ان تكون همزة

افعل للصيرورة والباء للتعدية اي تجعل اللازم متعديا فالمعنى صيّره ذا حسن

اي البا زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه وتكون همزة احسن

للتعدية كاخرج ففيه اي في افعل ضمير هو فاعله اي احسن انت بزيد او

زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن

امر لكل واحد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل

صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون

في شخص افعال المدح والذم يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا

اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته

وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان

على وزن فعِل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم في فعِل اذا كان فاؤه

مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احدها فَعِل بفتح الفاء وكسر العين

وهى الاصل والثانية فَعْل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين

مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعًا للعين والاكثر فى هذين الفعلين عند

بنى تميم اذا قصد بهما المدح او الذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه

وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بنى تميم وشرطهما اى شرط نعم وبئس

ان يكون الفاعل معرفًا باللام للعهد الذهنى وهى لواحد غير معين ابتداءً

ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون فى الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون

اوقع فى النفس نحو نعم الرجل زيدٌ او يكون مضافا الى المعرف بها اى باللام

اما بغير واسطة نحو نعم صاحبُ الرجل زيدٌ او بواسطة نحو نعم فرسُ غلام الرجل

او نعم وجه فرسِ غلامِ الرجل ولهلم جرًّا او يكون مضمرًا مميَّزًا بنكرة منصوبة

مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلًا وضارب رجلٍ

او زيدٍ او حَسَن الوجه انت او مميزًا بما بمعنى شئ منصوب المحل على التمييز مثل

فنعما هى اى نعم شيئًا هى وقال الفراء وابو على هى موصولة بمعنى الذى فاعل

نعم وتكون الصلة بجمعها فى فنعما هى محذوفة لان هى مخصوصة اى نعم الذى فعله

اى الصدقات وقال سيبويه والكسائى ما معرفة تامة بمعنى الشئ فمعنى فنعما هى

نعم الشئ هى فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذى اللام وهى مخصوصة وبعد ذلك

الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعديته انما هو بحسب الغالب لانه قد يتقدم
المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله
اي الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم تحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ
لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف وهو هو مثل نعم الرجل زيد
فزيد في هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف
على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول
نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط
المخصوص يعني شرط صحته ووقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اي مطابقته
الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تأويلا وفي الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم
الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة
هند وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال
نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف
فلم يجب الحاق علامة التانيث بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا
جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل

وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متأول بتقدير مثل الذين كذبوا او يجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي ايوب بقرينة ان ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها اي من افعال المدح والذم حبذا في حبذا وهو اي حبذا مركب من حب الشيء او حبب اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او

راكبين وهذا امرأة هند وهذا هند امرأة والعامل في التمييز والحال ما في هذا
من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيدا لان زيدا المخصوص والمخصوص لا يجيء
الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا عن
المخصوص الحرف ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل
في غيرها متعقل بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح
لان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر آخر اليه ومن
ثم اي لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام اسما
كان او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو
قد ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل اي ايصاله فان معنى الافضاء
الوصول ولما عدي بالباء صار معناه الايصال او معناه اي معنى
الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسمي الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان
اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت
عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة
لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال

الى ما يليه اولان اثرها فيما يليه الجر وهي اى حروف الجر من والى وحتى و
في ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها
والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف
باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب وواوها اى الواو التي
يقدر بعدها رب وفي عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم وتاؤه و
عن وعلى الكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاولى لاتكون
الا حرفا والخمسة التي تليها تكون حرفا واسما والثلثة البواقي تكون حرفا
وفعلا فمن للابتداء اى لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا
لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية
ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل و
مقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت
من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها
نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى
اعوذ به التجئ اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء اى وتجئ من للتبيين ايضا
اى لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه نحو

قوله للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة ...

فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن لاستقام
المعنى والتبعيض اي وقد تجيء من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو
اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه
مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني
من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون
زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن
استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من في الكلام الموجب
بقوله متأول بكونها للتبعيض او للتبيين اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر
وهو وارد على الحكاية كأن قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان
من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن
سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام
الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب المخاطب منتهى اليه باعتبار الشوق
والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم
وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في كونها
بمعنى مع بتشبيهها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما

بالقلة والكثرة ومختص اي حتے بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يلحق
حتاه كما يلحق اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها
بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على المضمر مستدلا بما وقع فے بعض اشعار
العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفي
للظرفية اي لظرفية مدخولها لشئ حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في
الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى وَلَاُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ اي على جذوع
النخل والباء للالصاق اي لافادة لصوق امر الى مجرورها بنفسه كما ترى في مررت
بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مرورك بزيد اي بمكان يقرب منه والاستعانة
اي استعانة الفاعل فے صدور الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم والمصاحبة
نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس
فے الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق
يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اي لافادة وقوع مجرورها في مقابلة
شئ آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى
التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى
ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية

بمعنى ايصال معنى الفعل الى معمولها بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء
لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد
وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال
ازيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهي تزاد في
الخبر في هذه الصور قياسا وفي غيره اي غير الخبر الواقع في الاستفهام
والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا
والقى بيده اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا
ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بالملكية
نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان علة شيء
وههنا نحو ضربته للتاديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع
القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة نحو
ردف لكم اي ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما
تستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل
اي لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها
صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة

موصوفة لتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل
عالم بوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب
ابي علي ومن يوافقه وقيل ذلك لا يجب والمختار عند المص الوجوب وهذا الذي
ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز
المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب يعني الذي تتعلق به رب فعل ماض
لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيت او رب
رجل كريم لم افارقه محذوف اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي في غالب
الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اي لقيت وقد تدخل اي
رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير
مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مونثا نحو ربه
رجلا ورجلين ورجالا وامرأة وامرأتين ونساء خلافا للكوفيين في مطابقة
التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين
وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء وتلحقها اي رب ما
الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين
كفروا وقد تكون ما زائدة فتدخل الاسم وتجره نحو ربما ضربة بسيف صقيل

وواوها اي واو رب في حكمها اي تدخل على نكرة موصوفة مثل شعر وبلدة
ليس بها انيس ۞ الا اليعافير والا العيس ۞ وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست
بجارة فان لم تكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله
فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة
مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدر ذلك المعطوف عليه
لان ذلك تعسف وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل اي فعل القسم
فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا
من اصلها اعني الباء ولغير السؤال يعني لا تستعمل الواو في السؤال فلا يقال
والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني فانحطت الواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر
يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او
غيره فلا يقول وك لافعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك
الاختصاص ايضا لحط رتبتها عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصها باحد
القسمين وخص الظاهر لاصالته والتاء مثلها اي مثل الواو في
اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله تعالى
من الاسماء الظاهرة لحط مرتبتها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو بتخصيصها

بعض المظهر وخص منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله والباء اعم
منهما اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل و
كونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهي كما
تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون
لغير السؤال تكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل على
المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على
المظهر لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصان
ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص
فلا يرد انه لا يصح ان يوجد الباء مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافي
ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحرف
النفي ما او لا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية
نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا
في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد
يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ
اما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله

هل قام زيد وقد يحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل علی جواب القسم او تقدمه اي القسم ما يدل عليه اي علی جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين بوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنی لكنه بحسب اللفظ لا تسمی الا الدال علی الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اي لمجاوزة شيء وتعديه عن شيء آخر وذلك اما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله الی الثالث نحو رميت السهم عن القوس الی الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلی للاستعلاء اي لاستعلاء شيء علی شيء نحو زيد علی السطح وعليه دين وقد تكونان اي عن وعلی اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يميني اي من جانب يميني ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء علی بعض الوجوه وقد تكون اي الكاف اسما بمعنی المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد الذائب للطافته وتختص اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر

٣٥٧

عند الجمهور فلا يلق كذا استغناء عنه بمثل ونحوه وقد دخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ

ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا و ما رأيت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان تكون هذه السنة ماضية لا تكون فيها فان معناه ح ان مبدأ مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة و امتد الى الآن و الظرفية عطف على الابتداء اي وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي اعتبر حاضرا و ان مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع

زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رأيته مذ شهرنا و منذ يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد و لم يمتد زمان الفعل الى ما ورائهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ الزمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية و يمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء لكنا يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اي ما رأيته مذ دخول شهرنا

وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اى لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت بها تكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي وكبناء ها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل اخرها لكونها للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اى لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه اى قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة فهي بعكسها اى بعكس باقيها على حذف المضاف بان تقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق

بشيء آخر حتى تتم كلاما ولو وقعت في الصدر لاشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك **وتلحقها** اي هذه الحروف **ما الكافة** **فتلغى** اي تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة **على الافصح** اي على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم **وتدخل** هذه الحروف **حينئذ** اي حين اذ لحقها ما **على الافعال** لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل **فان المكسورة لا تغير معنى الجملة** ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد **وان المفتوحة مع جملتها** اي مع اسمها وخبرها اسما كان او جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليهما **في حكم المفرد ومن ثم** اي من اجل الفرق المذكور **وجب الكسر في موضع الجمل** اي في موضع يقتضي الجملة **و وجب الفتح في موضع المفرد** اي في موضع يقتضي المفرد **فكسرت ان ابتداء** اي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم **وكسرت ايضا بعد القول** وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم **وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول** لان صلة الموصول

القول آه اشارة بذلك الى ان المراد بكونها بعد القول ان يكون مقولا له لا مجرد وقوعها بعده فانه ان وقعت بعد القول للتعليل فتحت

لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها

فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا او حال كونها مع

جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا و حال كونها

مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا و حال كونها

مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه

مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية

مبتدأ وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا

التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية

عليه نحو لولا اني معاذك زعمت اي لولا زعمت اني معاذك و لولا انك ضربتني

صدر منك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف

والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع

التقديران تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران اي الفتح والكسر في ان الفتح على

تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها معهما جملة مثل من

يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب

الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني

اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها ما مبتدأ
او خبر مبتدأ قا مثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم ما وقعت
بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة
بعد اذا المفاجاة والفتح على انها مع اسمها مبتدأ محذوف الخبر اي اذا عبودية
القفا واللهازم ثابتة وتمام البيت شعر وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا
اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا
مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل جملة معترضة ومعنى كونه
عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي همته ان ياكل ليعظم
قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتيان في اللحيين تحت الاذنين وجمعهما
بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبا او شبهه بالجمع
عطف على اذا انه عبد القفا الخ اي مثل عبد القفا ومثل شبهه وما وجد
ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله
فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين
الكسر لان اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري
اعني الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان

٣٦١

حاصل المعنى اولى اقوالى تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى
الذى هو معنى أنّ المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول فـ لذلك
اى لاجل أنّ إنّ المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب فى محل
الرفع لانها فى حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم انّ
المسكورة من جهة انه فى محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا
او حكما بالرفع بان تكون المفتوحة فى حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم
مثل انّ زيدا قائم وعمرو وعلمت انّ زيدا قائم وعمرو فان فى هذا المثال
وان كانت مفتوحة لفظا فهى مكسورة حكما حيث تكون مع ما عملت فيه
بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا على محله دون
انّ المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت معنى
الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط فى العطف على اسم ان المكسورة
بالرفع مضى الخبر اى ذكر خبر ما قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم
وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اى ان زيدا قائم وعمرو
قائم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب
واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان

خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم انّ يكون العامل في رفعه انّ ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء فلزم اجتماع العاملين اعني انّ والابتداء على رفعه وهو باطل خلافاً للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فانّ انّ عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول انّ عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي لكون اسم انّ مبنياً في جواز العطف على محل اسم انّ قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوزان زيداً وعمرو ذاهبان فانّ المحذور المذكور مشترك بينهما خلافاً للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم انّ بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل انّ في اسمها بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكنّ في جواز العطف على محل اسمه كذلك اي مثل انّ لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل انّ المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمراً خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى

الاصلی فیہا فلا یعتبر محل اسمہا و ایضا لذلک ای لاجل ان ان المکسورة لا تغیر معنے الجملة والمفتوحة تغیر دخلت اللام التی ہی لتاکید معنی الجملة مع المکسورة التی ہی ایضا لذلک التاکید دونہا ای دون المفتوحة لکونہا بمعنے المفرد فلا یجتمع معہا ما ہو لتاکید معنے الجملة علی الخبر متعلق بدخلت ای دخلت اللام مع المکسورة علی الخبر ای علے خبرہا نحو ان زیدا لقائم او دخلت علے الاسم ای علے اسمہا اذا فصل بینہ ای بین الاسم وبینہا ای بین ان نحو ان فی الدار لزیدا او دخلت علی ما وقع بینہما ای بین اسمہا وخبرہا نحو ان زیدا لطعامک آکل وانما خص دخول اللام بہذہ الصور لان فیما عداہا یلزم توالے حرفی التاکید والابتداء اعنی ان المکسورة واللام وہم کرہوا ذلک واختاروا تقدیم ان دون اللام ترجیحا للعامل علے مالیس بعامل ودخول اللام فی لکن علی اسمہا او خبرہا او علی ما بینہما ضعیف لانہا وان لم تغیر معنی الجملة لکن لا توافق اللام مثل ان فی معناہا الذی ہو التاکید وقد جاء مع ضعفہ فی قول الشاعر ولکننی من حبہا لعمید وتخفف ان المکسورة لثقل التشدید وکثرة الاستعمال فیلزمہا بعد التخفیف اللام ویجوز الغاؤہا ای ابطال عملہا وہو الغالب لفوات بعض وجوہ مشابہتہا مع الفعل کفتح الآخر وکونہا علے ثلثة احرف

كما لا تجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحاً واللام على كلا التقديرين

لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيد

لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيراً من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي

لكون اعرابه تقديرياً او لكونه مبنياً هذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم

قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي دخول

المخففة على فعل من افعال المبتدأ اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدأ

والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط

ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى

وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ خلافاً للكوفيين في التعميم

اي في تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدأ والخبر لان اصل الدخول على الفعل

فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير دواخلهما متمسكين

بقول الشاعر تالله ربك ان قتلت لمسلماً ، وجبت عليك عقوبة المتعمد ، وهو شاذ

عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل

الوجوب في ضمير شأن مقدر والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر

من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى

قوله عند التخفيف اي تخفيفها مثل تخفيف المكسورة من حذف النون المتحركة مع حركتها وكثرة الاستعمال وثقل التشديد

وَاِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم تقع فى سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فتكون عاملة فى المبتدا والخبر كما كانت فى الاصل فى الاتزال عاملة بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملة وقد لا تكون والعمل فى الظاهر وان كان اقوى من العمل فى المقدر لكن دوام العمل فى المقدر يقاوم العمل فى الظاهر فى وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اى المفتوحة على الجمل الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية ودخلت فعلها على المبتدا والخبر او غير داخل وشذ اعمالها اى اعمال المفتوحة فى غيره اى غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها فى المضمر فى السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما فى الضرورة فجاء فى المضمر فقط قال الشاعر

شعر فلو انكِ فى يوم الرخاء سألتنى ✲ فراقكِ لم ابخل وانتِ صديقُ وتلزمها

اى المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اى الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل اَنْ لَيْسَ لِلْاِنْسَانِ اِلَّا مَا سَعٰى وَاَنْ عَسٰى اَنْ يَكُوْنَ قَدِ اقْتَرَبَ اَجَلُهُمْ السين نحو عَلِمَ اَنْ سَيَكُوْنُ مِنْكُمْ مَرْضٰى او سوف كقول الشاعر شعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان

فانت تحول كان شديه لان نصب التثنية بالياء الا بالالف ولكن اعمالها على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت من قوله لخروجها عن المشابهة الخ ١٢ ربع قوله اذ الم

سوف يأتي كل ما قدرا او قد نحو علم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الاربعة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عنى به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان للتشبيه اي لانشائه وهي حرف براسها على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف اي كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة لفوات فتحة الآخر كقول الشاعر شعر

ونحر مشرق اللون + كان ثدياه حقان

وان اعملها قلت كان ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا فيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال بتقدير

بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ فتوسطها اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اي تغايرا معنويا والقصر ورد المعنوي ولذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي لا اعرف له شاهدا ويجوز معها مشددة او مخففة الواو وهي اما العطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر وليت للتمني اي لانشائه فتدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما

٣٦٨

بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اي اتمناه كائنا على صفة

القيام فالجزءان منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني

بتقدير كان وتمسكهما قول الشاعر ع يا ليت ايام الصبا رواجعا فالفراء يقول معناه

اتمنى ايام الصبا رواجعا والكسائي يقول ليت ايام الصبا كانت رواجعا والمحققون على ان

رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبا لنا كائنة

حال كونها راجعة ولعل للترجي اي لانشائه ولا تدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او

مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها اي

بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك شعر وداع دعا يا من يجيب الى

الندى ٭ فلم يستجبه عند ذاك مجيب ٭ فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة ٭ لعل

ابي المغوار منك قريب ٭ واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص في شرح

يعني انه وقع مجرورا في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابي

المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المص بما ذكر من التاويل ان

هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم

[illegible] والجر [illegible] الامالة ولما كانت [illegible]

[illegible] المطلوب [illegible] الواو والفاء ثم وحتى واو واما

٣٦٩

بكسر الهمزة وأم ولا وبل ولكن وعد بعضهم اي المعتبرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف

بيان لما قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاء

زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما

معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول

للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون

لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في

الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من

احدهما دون الآخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان

لاطلاقها اي لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها

وجودا او عدما والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل

الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وتراخ وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة

غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها

اي المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه وضعها جزء من متبوعه قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف

اي متبوع معطوفها ليفيد اي العطف بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه اي ليدل عليهما

حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره فصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل

انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة
والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط
كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم
انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت
اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء موت
الناس وكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات
على عكس ذلك وشاع هذا الصحاح ان يقدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف
كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك
نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك استعملت
حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يات في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان اصل حتى
ان تكون جارة لكثرة استعمالها فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة
عليها لم يستعملوها في معنييها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها في اظهر معنييها
وهو كونه جزءا الا ان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من اتحاد
المجاورين هكذا في بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه و
اي من عدم اتيان حتى العاطفة فيما يلاقي الجزء الاخير
بتحكم الحاكم الى ان يوجد الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع في بعض الحواشي

وآو واِمّا وَ اَمْ كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اى للدلالة على احد الامرين
او الامور حال كون ذلك الاحد مبهماً اى غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في
مثل ولا تطع منهم آثماً او كفوراً لكل من الامرين اذ انها مستعملة لاحد الامرين على ما هو
الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام
المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اى غير مستعملة بدونها يليها اى يذكر بعدها بلا فاصلة
احد المستويين والمستوي الآخر يلي ام اى همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما
اى احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثم اى لاجل ان ام المتصلة
يليها احد المستويين والآخر الهمزة لبعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب ارأيت
زيداً ام عمراً فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما ولي ام لكن الآخر لم يل الهمزة
هذا ما اختاره المص والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيداً رأيت ام عمراً احسن
افصح ومن ثم يكون تركيب ارأيت زيداً ام عمراً حسناً فصيحاً وان لم يكن احسن افصح وفي الترجمة الشريفة
الشريفية انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروءة على المص وعليه خطه هكذا يليها احد
المستويين والآخر الهمزة على الافصح ومن ثم ضعف ارأيت زيداً ام عمراً ولا يخفى ان الحكم
بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحية غير مستقيم لانه ما كان مستحسناً فصيحاً
لا يعد ضعيفاً وبالجملة فكلام المص ههنا لا يخلو عن اضطراب [illegible]

وايضا من ثمه اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين

اي تعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين

بخلاف او وامّا مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو واجاءك امّا زيد وامّا عمرو فانه

يصح جوابها بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك ام لا وقد يجاب

كليهما لاحتمال الخطا في اعتقاد المتكلم لوجود احدهما فالمشار اليه بثم في الموضعين امر واحد

لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد

منهما حكما آخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على

قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز و

تعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل

في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل

قولك انها لابل ام شاء اي ان القطيعة التي اراها لابل وهي جملة خبرية فلما علمت

انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاء او شيء آخر فاستفهمت عنها

بقولك ام شاء اي بل اهي شاء واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو عندك تقصد

الاضراب عن الاستفهام الاول بل الاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه كلازمة مع

امّا اي غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف شيء على آخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه

او لا بامّا ثم عطف عليه المعطوف بامّا نحو جاءني امّا زيد وامّا عمرو ليعلم من اول الامر ان
الكلام مبني على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شيء على آخر باو يجوز ان يصدّر
المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض
النحاة الى ان امّا ليست من الحروف العاطفة والا لم تقع قبل المعطوف عليه ولما يدخل
عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين معا ويكون احدهما
لغوا والجواب عن الاول ان امّا السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على
الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها
على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو
ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدها معيّنا اي لنسبة الحكم الى احد من الامرين
المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم هنا
للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فالحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات
لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم
المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه كانه
لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا
صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم

ان كلمة بل لصرف الحكم المنفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو
المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه
للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منتف عنه فمعنى ما جاءني زيد بل
عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المنتفي عنه ولكن لازمة للنفي
اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا لكون للايجاب
ما نفي عن الاول فتكون لاثبات ما نفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان
كانت لعطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات
ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو
قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه الا واما وها يصدر
بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه
نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة
حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا تعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهاتان
وهذان وهؤلاء حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد
وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكانه
اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى

قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اى وإلى اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى واى بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة

ومن بيان معاني تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اى محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا نفيا في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد وبلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه نعم لست بربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا او تقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني تنقض النفي المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اى قد قام او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اى بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد

بلى قام زيد اي ثبات بعد الاستفهام لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة
بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجئ لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا
مخالف لما ذكره المص ويلزمها القسم اي لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال
اقسمت واي ربي ولا يكون المقسم به الا الرب الله والعمري تقول اي والله واي ربي اي لعمري
واجل وجير بالكسر والفتح وان تصديق للمخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك اجل وجير
او ان لمن قال قد اتاك زيد او لم يأتك اي قد اتى او لم يأت وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا كما في
قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة
وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر شعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء
اي نعم اللقاء شفاء المحب فجيء بها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المص من كونها تصديقا للخبر
حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا
زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها
اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى
كما في من الاستغراقية والباء في خبر ليس وما واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ
وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر
او لحسن السجع وغير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك

في كلام الفصحاء لاسيما في كلام الباري سبحانه ان وان مخففتين وما ولا ومن

والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي

نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايت زيدا وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية

نحو انتظرني ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما

نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا

نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان

لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى وارق

السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج يعني اذا

تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اي نحو اياما تدعوا

فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اين ما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين

من البشر احدا حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا اي ادوات

شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا

وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت

من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت وقيل ما فيها كلها نكرة والمجرور

بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي

لفظاً نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنًى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين
وتزاد بعد أن المصدرية نحو قوله تع ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اى ان
تسجد وقلّت زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد
والسر في زيادتها التنبيه على جلاء القضية بحيث تستغني عن القسم فتبرز لذلك
في صورة نفي القسم وشذّت زيادتها مع المضاف كقوله شعر في بئر لا حور سرى وما شعر
اى في بئر حور والحور الهلكة جمع حائر اى هالك من جار اى هلك ومن والباء واللام
تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرفا التفسير
فهي تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اى ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع
رزقه اى مات وأن وهي اى أن مختصة بما في معنى القول اى بفعل مقدر
في معنى القول نحو المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول لا بعد ما ليس في
معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدر اللفظ غير صريح القول مؤدٍ معناه
نحو قوله تع وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير للمفعول ناديناه المقدر
اى ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت
اى كتبت اليه شيئاً هو ائت فان حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول المقدر
لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله

تفسير للضمير في به في امرت بمعنى القول وليس تفسيراً لما في قوله ما امرت لانه
مفعول صريح للقول وقد تفسيرها المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا الى
امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول
الظاهر لاوحينا حروف المصدر ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة
فما وان اي ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية اي تدخلان
على الجملة الفعلية فتجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض
بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت
اي خروجك وان اختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره
بعدها الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في
نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اي
للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى
كونها للاسمية انها تعمل في جزئيها وتجعلها في تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها
نحو اعجبني انك قائم اي قيامك او ما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة
زيد فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا حروف التحضيض
هلا والا مشددة ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام

فقصد ليستدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفى بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناها اذا دخلت على الماضى التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها فى المضارع الحض على الفعل والطلب له فهى فى المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض فى الماضى الذى قد فات الا انها تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على انه ترك فى الماضى شيئا يمكن تداركه فى المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات حرف التوقع والتقريب قد سميت بهما لمجيئها لهما فان هذه الحرف اذا دخلت على الماضى والمضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه يضاف فى بعض المواضع الى هذا المعنى فى الماضى التقريب من الحال مع التوقع اى يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اى حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهى فى المضارع المجرد عن ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اى يضاف الى التحقيق فى الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد تستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك فى السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت

وقد مر بحث سائر احرف الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمها
ما في حيزهما لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول
في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام عمرو وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم
وهل قام عمرو الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها
لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على الشذوذ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى
قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ اي قد اتى فلما كان اصلها قد
وهي من لوازم الافعال فان رأت فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف
المالوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي تصرفا
فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالاتها اكثر من التصرف في هل تقول ازيدا ضربت
بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا
وهو اخوك باستعمال الهمزة لا لاثبات ما دخلت عليه على جهة الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه
في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف
في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك
ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه
فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام الاقوى فيه انسب واليق وتقع مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه

في صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف سوال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك ابل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف بل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها حرف الشرط

ان ولو واما لها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخلت على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان دخلت على المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو لما مضى ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للماضي على ايهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضرب في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد تستعمل كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام

في الماضي بحصول مجيء مقدر فيه فيستلزم انتفاؤهما معاً لكون انتفاء الاكرام مسبباً لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطّأ عامّة المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور ههنا استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهنتني لاكرمتك لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزمت الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام وتلزمان اي ان ولو الفعل لفظاً كما مر من الامثلة او تقديراً نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ونحو لو انتم تملكون

اى وان استجارك حذو لو تملكون انتم فاحذو وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين

محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضمير امستترا فلما حذف

الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا الفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل

العدمن حذف الفعل وحده ومن ثم اى من اجل لزوم الفعل بعدها قيل

لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اى ان مع معموليه فاعل الفعل المقدر

بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اى

بصيغة الفعل موضع منطلق اى فى موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل

فى خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من

الفعل المحذوف فيحق لو انك انطلقت الحق لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان

المقدر لابد له من مفسر لان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى

ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من

حيث اللفظ فليس شئ منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان

مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق

الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره اى تعذر وقوع الفعل فى موضع الخبر

كقوله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا يوضع فعله فى موضعه واذا تقدم

٣٨٦

القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصح ترك في لكونه ظرف اي ان
وآخر بعد توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزم الماضي اي لزم
القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون وجه التعلق فيه ودات الشرط
فيطابق اي الشرط الجواب اي يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب فكان الجواب
للقسم فقط لفظا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال
واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله
ان اتيتني مثال للماضي لفظا وان لم تاتني مثال للماضي معنى لاكرمتك وان توسط
اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اي تقديم غير الشرط جاز ان
يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان
يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان
تاتني آتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم
فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني
هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم
على غير ترتيب اللف وباعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه وان تاتني والله لاتيتك
وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشارة الى

اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على
تقدير التقديم فعلى المعنى الاول انه امثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فقط و
باعتبارهما جميعا النشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الغاء
فالنشر بالاعتبار الاول على ترتيب اللف وبالاعتبار الثاني على غير ترتيبه ففي كل
من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول
فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه ان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف
يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان
على تقدير تقدم اللفين على نشرهما من حيث مثاليهما وتقدير القسم كاللفظ
اي كالتلفظ به او مقدره كملفوظه في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي لمعنى
المضي كان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله
لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم
بحذف النون ولي به اي لا يخرجوا وكذا قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون
اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان
جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء الشرط يجب فيها الفاء
واما للتفصيل اي لتفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد

فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله في الذهن ويكون معلوما للمخاطب
بواسطة القرائن فقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة
في اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفي بذكر قسم واحد حيث
يكون المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين
في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين
ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات في الحكم بان كلمة اما للشرط
للزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط
وعوض بينها اي بين اما وبين فائها الواقعة في جزائها جزء مما في حيزها اي حيز فائها
او حيز اما الا ان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او معمولا
لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق اي تعويضا مطلقا غير مقيد بحال
تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه
لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد هو اي
ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا اي معمولية مطلقة
غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على
المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن

من شئ واقيم اما مقام مهما و وسط يوم الجمعة بين اما و فائها لشلا يلزم توالى حرفى الشرط

والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى و اما على المذهب الثانى فتقديره مهما

يكن من شئ يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل

الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم

وقيل و القائل المازنى ان كان ما يتوسط بين اما و فائها جاز التقديم على الفاء

مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول و هو ان يكون

المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا اى ان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر

عن الفاء بل انضم اليها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما فى حيز ان

لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثانى و هو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف

و هذا القائل يميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر و بين ان يكون فجعل لاما قوة

رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثانى هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما

منصوبا و اما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول

مهما يكن من شئ فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما و حذف فعل الشرط و وسط زيد

بين اما و الفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان و اما على

المذهب الثانى مهما يكن زيد فمنطلق اى فهو منطلق اقيم اما مقام مهما و حذف فعل

الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف في اما تقديره على تقدير الرفع مهما يذكر

زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل

المحذوف وتقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم

على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فهو توجيه غير ظاهر مع انه

يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب في جواز اما يوم الجمعة

فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف

وانما مثل المص بما تكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لفظا وبمشلة كونها مرفوعة لكثرتها

حرف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول الشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا له

اى ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك

افعل كذا كلا اى لا اجابة الى ذلك وقد جاء اى كلا بمعنى حقا والقصد

منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تع كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان

يق انه اسم بني لكون لفظه كلفظة كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانك

تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا

لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية

تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي لتكون

من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا ما لم يسم فاعله وانما
جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء
فنبه من اول الامر بسكون هذه على بنائها بخفة وبحركة تلك على اعراب ما وليته لانها
كالحرف الاخير مما لحقته فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي
فمخير اي فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او فهو اي الحاق تاء التانيث
مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسألة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث
انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة
التثنية والجمعين اي جمعي المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون
وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى
علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة
ية لظهورها واذا الحقت على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة
هي حروف اتي بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث
شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها
فائدة في مثل هذا الابدال امر في بدل الكل من الكل او تكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر
غرض كون الخبر مهما التنوين في الاصل مصدر نونته اي ادخلته نونا فسمي به

ينون الشيء اعني النون تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث
ولهذا اسمى سيبويه المصدر حدثا وهي في الاصطلاح نون ساكنة اي بذاتها فلا تضر
الحركة العارضة مثل عاد الاولى وهي شاملة لنون من ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجها
بقوله تتبع حركة الآخر اي آخر الكلمة فان هذه او اخر تلك الكلمات لا توابع حركات
اواخرها وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها الآخر
لحوقها به من غير تخلل شيء وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت
فآخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف
الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا لتاكيد الفعل فخرج به نون التاكيد
الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق فان المراد بتبعيتها حركة الآخر
تطفلها لها في الوجود وتطفل العارض للمعروض وليست نون انطلق تابعة لحركة لام
الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي كون الاسم
لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وحينئذ لا يتصور معناه في غير المنصرف
والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه
اي اسكت سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين
في نحو رب احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ارى

منها من انه يكون عوضا عن احد التمكين والتنكير معا فاقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا تبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل احد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيه ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في آخره ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة يثبت فيها التنوين ولو كان للتمكن لزال للعلتين العلمية والتانيث والظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق آخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد ولانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبر لحوقها اواخر الابيات والمصاريع

وان كان الحروف والكلمات الواقعة في اثنائها جائزا بل واقعا كما نشاهد من اصحاب الغناء لان محل التغني به انما هو الآخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعاني وهو اما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا مشبعا باشباع حركته واحدا من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق به كما في قول الشاعر + اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن فروي هذا البيت الباء حصل باشباع فتحها الالف عوض عن الالف عند التغني نون التنوين واما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غيره صحيح سميت مقيدة لتقيد الصوت بها وامتناع الامتداد لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حروف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر شعر: قاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام لماع الخفقن فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم مختص واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني

بل هو موضوع لغرض الترنم لا ان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوعة لغرض
التركيب لا بازاء معنى من المعاني ففي عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام
الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها خفاء
تامل ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن
مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين
احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه له فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه
وخطا بحذف الف ابن وكذلك في لهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه
اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن عالم
لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا
انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو
خبرا عن زيد وحكم الابنة بحكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف
حيثما كانت لئلا يلتبس ببنت في مثل هذه هند ابنة عاصم نون التاكيد قسمان
خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة
لثقلها وخفة الفتح مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربانّ والف الجمع اي الالف
الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنانّ فانها تكسر لشبهها فيها بنون التثنية

تختص اي نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربَنْ بالتخفيف

واضربَنَّ بالتشديد والنهي نحو لا تضربَنَّ والاستفهام نحو هل تضربَنَّ والتمني نحو ليتك

تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد

في جميع هذه الامثلة وانما اختصت هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب

دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلّت اي نون التاكيد في النفي

فلا يقال لا يذهبن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي ولزمت اي نون

التاكيد في مثبت القسم اي في جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا

الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له

وفي قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز

وكثرت اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما

اكدوا الحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقصود من غيره وما قبلها

اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو

مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على حده

ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة

قبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور

...مخالفة التقدير او التسامح على ما دهم ثم ان حصر الشارح غير المثنى والمجموع فى القسمين المذكورين مبنى على انه ...

ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة
وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر
غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهران ما عدا ذلك المذكور يشمل
التثنية وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فقوله فتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربانّ و
اضربنانّ بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في المثنى اضربانّ باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد
واضربنانّ في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات
متواليات ولا تدخلهما اي التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على
غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف
وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية وجمع
المؤنث مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة
المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من
حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال
المعتلة الاواخر عند لحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع
المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو
اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر

الواحد المذكر نحو اغزوا ارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول
اغزُنّ وارمُنّ واخشَوُنّ يا قوم بحذف الواو كما حذفت في نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض
وكذا اغزِنّ وارمِنّ يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض
وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشوُنّ كما ضممتها مع المنفصلة نحو اخشوُا الرجل وتكسر الياء
المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشيِنّ كاخشيِ الرجل فان لم يكن اي الضمير
البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغزُ وارمِ واخشَ فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة و
بها الف التثنية تقول اغزوَنّ وارميَنّ واخشيَنّ برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا
ومن ثم اي لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترينّ
في هل ترى كما يقال تريانِ هذا مثال لغير البارز الذي تحركت لامه بالفتح كما تفتح مع المتصل
وهل ترونّ في هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو لضمها
في لم تروا القوم هذا مثال لما فيه ضمير بارز مضموم لاجل النون وهل ترينّ في هل ترين باثبات
الياء وكسرها كما يقال لم ترىِ الناس هذا مثال لما فيه بارز مكسور لاجل النون واغزونّ عطف على
هل ترينّ لا على ترينّ اي ومن ثم قيل اغزونّ برد الواو المحذوفة كما ترد مع ضمير التثنية في اغزوا واغزنّ
في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم واغزِنّ في اغزي بحذف الياء المكسور ما قبلها
كاغزي القوم وهذه الاسئلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف بعضها الماضي مع الضمير

٣٩٩

البارز كالمتصل وبعضها المنفصل مع غير الضمير البارز كالمتصل كما أشرنا إليه (النون المخففة تحذف للساكن)

أي لملاقاتها الساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكنين أي لالتقاء الساكنين كقول الشاعر شعر

لا تهين الفقير علك أن تركع يوما والدهر قد رفعه أي لا تهينن حذفت النون المخففة لالتقائها اللام الساكنة

التي بعدها وأبقيت الفتحة قبلها لتدل عليها وإلا لكان الواجب أن يقال لا تهين الفقير لم يحرك كما يحرك التنوين

فرقا بينهما وإنما لم يعكس لعلو رتبة ما يدخل الفعل عن رتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم أصلا والفعل فرعا (وتحذف النون

المخففة في حال الوقف) على الكلمة التي هي فيها تخفيفا إذا انضم أو انكسر ما قبلها كما يحذف التنوين كذلك فيرد ما حذف

لأجل المخففة كما إذا ألحقت المخففة باغزوا واغزي وقلت اغزن واغزن بحذف الواو والياء فإذا

وقفت عليهما وجب أن تقول اغزوا واغزي بخلاف التنوين فإنه لا يرد ما حذف لأجله لأن

التنوين لازم في الوصل والمخففة ليست بلازمة فجعل اللازم مرتبة بالقياس إلى غير اللازم (و) المخففة

(المفتوح ما قبلها) تقلب ألفا كقولك في اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فإن التنوين إذا انفتح ما قبله يقلب ألفا

وإذا انضم أو انكسر يحذف نحو جاءني زيد ومررت بزيد اللهم اجعل خاتمة أمورنا خيرا ولا تلحق بنا عن

شرورنا ضيرا واجعل نون ثبات نقائصنا خفيفة كانت أو ثقيلة في موقف الندامة منقلبة بألف آداب ومحبتك على نهج

الاستقامة وصل على من كلفت شفاعته بمحو أرقام الضلالات كافة وعن عضرة استقام الحجاب أشتات وعلى آله وصحبه

وعلى من تبعهم من زمرة أحبابه قد استراح من كتابة هذا الشرح من التسويد إلى البياض العبد الفقير عبد الرحمن الجامي

تجاوز الله عنه ... عن مطالبة الأعواض والأعراض ... يوم الجمعة الحادي عشر من رمضان المنتظم في سلك شهور سنة سبع وتسعين وثمانمائة

[illegible] ... النون المخففة في آخر الكتاب ... بالألف ... إلى الاستراحة بعد ... تكملة

الحمد لمن كانت توحيده كافية لنجاة الانام والصلوة على نبيه الذي شفاعته شافية لاستقام العصاة في يوم القيام وعلى آله وصحبه العظام
اما بعد فلما كان هذا الكتاب متداولاً بين الطلاب تحقيقاً واعتباراً وقد طبع في اكثر المطابع كرات ومرات لكن لعدم اعتناء
الطابعين بتصحيح الكافي وتنقيح الحروف وقعت فيه اغلاط من تصحيف الرسم وتحريف الحروف بحيث صارت عرائس معانيه ما كشفت
عن وجوهها النقاب وفرائد معانيه ما رضيت عن محاسنها الحجاب ومع ذلك الطالبون اليه ممتدة الاعناق وكلت العيون بالسطوة
اليه لكف الاشتياق فاقترح بطبعه جديداً على وجه نفيس مخدومنا المولوي خادم حسين ... صاحب المطبع ...
محمد عبد الرحمن خان الشاكر فشمرت عن ساق الجد امتثالاً للامر فاخذت ولا نسخة مقروءة على استاذنا الاعظم مولانا محمد ... فيه ...
من النسخ القديمة العديدة وزدت عليها باسقاط البعض اكثر الحواشي الجديدة باعانة ... المولوي الحافظ محمد
ثم طبعتها بالنسخة التي قرأها سبقاً سبقاً في ريعان الشباب لانا الحافظ محمد عبد الحي ... على الطلاب ...
الحافظ محمد عبد الحليم ... في راس ...
خلت عنها النسخ المطبوعة السابقة وانا العبد العاصي محمد عبد العلي المدراسي المعترف بالعجز والتقصير اخرجت لتاريخه ...

ثم هذا بالحواشي الجيدة
خطه نور على نور البياض
كلمة قد جاد بالوجه الحسن
خادم الطلاب حقاً ذاته
او لا يعد طالب حسن العمل

قائلاً للمدح اين الوصف
من الى التصحيح فوائد الشرف
حسنه لم يعرف الا العارف
او لهم من حسن ... ضاف
شارح في الخير والمستانف

فاستتب الطبع بطبع الذي
متنه في النحو متن حسبه
حسب امر المولوي خادم حسين
بل هو المخدوم بين الخادمين
ساعة في ارخه خاص الفروع

تمم طبع ...
شرحه للكشف نعم الكاشف
الذي بالخلق خلقاً الف
انه شيخ كريم ...
نسخة في النحو نادي بالهاتف

اي نحويان بشارت كاين شاهد بلاغت
ليلاي حسن معني سلماي خوش كلامي
هر سطر مشك سنبل هر حرف و كيش گل
مانند صبح اميد رومي و نير شامي
شد دلربا بخط او چون نوخطان خوشرو
با نقد جان خريد اين گوهر گرامي

بهر هيئت شد بصحت در مطبع نظامي
مطبوع يكقلم شد اين شرح تا رقم شد
هر نقطه ساغر مل از رشح كلك جامي
گلزار بي‌خزانست مقصود نحويانست
از حسن خط بر آبرو زد وسمه تمامي
گفتم ز دل بحواشي سال ... تماشي

از طبع شد مجلي با صد جلا مجلي
از حسن خط علم شد از كاتبان نامي
هر صفحه اش ... تابنده همچو خورشيد
باغ و بهار جانست اين گلشن دوامي
چون طالبان شنيدند از هر طرف رسيدند
بابي بهاي حواشي شد طبع شرح جامي

از اهتمام عبد الرحمن خان شاكر اين كتاب
اسعد الله با چه آئين گرامي طبع شد
وه چه خوش در مطبع خاص نظامي طبع شد
طبع چون شد اين كتاب نغز با صد آب و رنگ
حسن صحت هم ز حسن خط او شد جلوه گر
همچو گل خندان ز فرط شادكامي طبع شد
سال تاريخش ز روح از هاتف غيبي چو جست
گفت زيبا با حواشي شرح جامي طبع شد

ايضاً از نتائج طبع صحيح و فكر صائب جناب حافظ محمد ابو سعيد خان صاحب سلمه الله الواهب
كه در شب ماه تابد باز باطل حق بود پيدا
سواد اين كتاب و معني روشن بدان ماند
سعيد از بهر تاريخش نگارش يافت نيم مصرع
بطبع شرح جامي نحو را رونق بود پيدا

محمد روشن خان حنفی
محمد عبد الرحمن بن جا...

اشتہار

جاننا چاہیے ہر چند کہ اس کتاب مقبول
طلاب نے ارباب مطابع کی کوشش سے بارہا رونق طبع پائی
مگر ساتھ ہی اسکے اکثر جگہ سے اس بات کی شکایت آئی کہ طالبان
دلدادہ معنی کو بسبب تنگ کثرت اغلاط کے شاہد مضمون آئینۂ ذہن میں حسن
صحت کی صورت نہیں دکھاتا ہی اور بعض حواشی مفید نہونیکے باعث اصل مطلب
کتاب کا سمجھہ مین نہین آتا ہی لہذا بصرف زر کثیر چار پرانے قلمی معتبر نسخون سے خوب
جانچکر اسکا مقابلہ کیا گیا اور بعد اسقاط اختلافات بعض و اثبات عبارات متفقۂ اکثر
نسخ کے بڑی مشقت سے ایک نسخۂ کامل ترتیب دیا گیا پھر اوسپر بعض حواشی جدید چڑھائے
اور نئے نئے فائدون کے ٹکڑے نہایت مفید بڑھائے اب ارباب مطابع سے
التماس ہی کہ کوئی صاحب بدون اجازت اس راقم کے اسکے چھاپنے کا قصد
نہ فرمائین طالبون کو طمع زر دھوکے کی صورت نہ دکھائین ورنہ
بموجب قانون اس جرم کے ماخوذ ہوکر افسوس کرین گے
لینے کے دینے پڑینگے ع بر رسولان بلاغ باشد و بس

الراقم

خادم العلما محمد خادم حسین عفی عنہ

2437
8/A